الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

دور المكاتب العربية في اخضاع أهالي الجزائر

مذكرةمكملة لنيلشهادةالماستر في التاريخ

تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

إعداد الطالبة:

بوضيافسارة

إشراف:

بيرمكمال

السنة الجامعية:1435-1436 هـ

2013-2014 م

خطة البحث

مقدمة

المدخل: وضع الجزائر من 1830 م الى 1844م

الفصل الأول: نشأةالمكاتب العربية.

المبحث الأول: تكوين المكتب العربي.

المبحث الثاني: تعريف المكتب العربي ومهامه.

المبحث الثالث: تنظيم المكاتب العربية.

المبحث الرابع: ضباط المكاتب العربية.

المبحث الخامس: المكتب العربي بإقليم الحضنة.

الفصل الثاني: دور المكاتب العربية في سياسة اخضاع الأهالي

المبحث الاول: الدور العسكري والاستيطاني للمكاتب العربية

المبحث الثاني: الدور الاداري للمكاتب العربية

المبحث الثالث: الدور التعليمية والثقافية للمكاتب العربية

المبحث الرابع: الدور الاقتصادي للمكاتب العربية

الفصل الثالث: المكاتب العربية والمقرانيين.

المبحث الأول: علاقة ضباط المكاتب العربية بالمقرانيين.

المبحث الثاني: عوامل ثورة المقراني.

المبحث الثالث: انطلاق ثورة المقراني.

المبحث الرابع: نهاية المكاتب العربية.

الخاتمة

الملاحق

الفهارس

مقدمة

كانت الجزائر قبل القرن التاسع عشر، وعلى مدار ثلاثة قرون من الزمن من القوى الكبرى في الحوض الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، ساهمت في وقف المد الاستعماري الاسباني على السواحل المغاربية، ومع حلول القرن التاسع عشر، سعت الدول الأوربية لغزو الجزائر، فكانت فرنسا من أكثر الدول تحمسا لذلك مستغلة الظروف الدولية والإقليمية من جهة، والحالة السياسية والاجتماعية الداخلية للجزائر من جهة أخرى، وهكذا تمكنت من احتلال العاصمة الجزائر في 05 جويلية 1830م، واستسلم الداي حسين وكثير من جنود الإنكشارية.

ولهذا فإن الفترة الممتدة من النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى بداية القرن العشرين من أهم المحطات وأحرجها في التاريخ الجزائري الحديث كونها تمثل مرحلة تثبيت الاحتلال بشتى الطرق.

فإضافة إلى استخدام القوة العسكرية اعتمدت أساليب أخرى منها انشاء مؤسسة المكاتب العربية أو مايسمى أيضا الشؤؤن الاهلية، حيثأشرف عليها ضباط اداريون تمثلت مهمتهم في إدارة ومراقبة الأهالي. واخرى اخذت طابعا علميا أوكلت اليها مهمة اكتشاف ودراسة المجتمع الجزائري،ولذلك كانت هذه الهيئة تعتبر بحق بنوك المعلومات سجلت كل صغيرة وكبيرة في ذلك الوقت.

ومن هنا جاءت دراستنا الموسومة ب "دور المكاتب العربية فب اخضاع الأهالي «. والتي نود من خلالها التعرف على هذه الهيئة، والدور الذي قامت به هذه الهيئة في اخضاع الشعب الجزائري، وكذا فهم حيثيات هذا الاخضاع وطرق القيام به، وحتما كان لهذه المؤسسة أثر كبير في حياة الجزائريين والذي سنحاول ابرازه.

وقد كان منطلق هذه الدراسة رغبة شخصية في البحث في تاريخ الجزائر خلال سنوات الاحتلال الفرنسي، خاصة مرحلة تثبيت هذا الاحتلال لما شهدته هذه المرحلة من احداث كان أساسها مؤسسة المكاتب العربية هذه الأخيرة التي تستحق البحث والدراسة.

كما أن الفضول العلمي كان أحد الدوافع التي أدت الى محاولة التعرف على هذه المؤسسة وإزالة بعض الغموض الذي يحيط بها. ومما زاد في تمسكي بهذا الموضوع هي ندرة الدراسات التي تناولته وبالتالي محاولة تقديم شيء جديد للبحث العلمي حتى ولو كان بسيطا.

هذا وقد ظهرت في السنوات الأخيرة محاولات جادة وجهود حثيثة للبحث حول إمكانية التعريف بمؤسسة المكاتب العربية، فنذكر منها على سبيل المثال الدراسات الاكاديمية الجزائرية التي أرادت أن تزيل الغموض الذي يكتنف هذه الهيئة مثل: أطروحة الدكتوراه التي أنجزها صالح فركوس الموسومة ب "إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844-1871م "والتي تعد مبادرة قيمة لكونها نهلت من منبع خصب ألا وهو المادة الأرشيفية.

ومن هنا أردنا أن نضيف بدراستنا هذه التركيز على بعض الجوانب من الدور الذي قامت به هذه المؤسسة التي رأينا أنها تحتاج إلى إضافة وإلى قليل من التوضيح والتركيز أكثر على الجوانب الأخرى.

وقد رأينا أن نحصر فترة البحث من عام 1830م وهو عالم الاحتلال إلى 1871م تاريخ نهاية المكاتب العربية، فقد كان لابد من التعرض إلى الأحداث التي أدت بالسلطة الفرنسية إلى اللجوء إلى إنشاء هيئة تساعدها في إخضاع الشعب الجزائري.

ومن هذا المنطلق فإن موضوع دور المكاتب العربية في اخضاع الأهالي يعد على جانب كبير من الأهمية، وهو يطرح إشكالية مركزية تهدف إلى التعريف بالدور الذي قام به ضباط مؤسسة المكاتب العربية في إخضاع الأهلي الجزائري؟

وفي هذا الصدد لا بد من وضع بعض المحددات التي من شأنها أن تؤطر معالجتها لهذه الإشكالية وذلك من خلال جملة من التساؤلات الملحة ومنها:

- كيف كانت أوضاع الجزائريين في بداية الاحتلال؟
- ماهي الأساليب والوسائل التي استعملتها السلطة الفرنسية لحكم الشعب الجزائري؟
- ماهي الأسباب التي أدت بالسلطة الفرنسية إلى إنشاء هيئة تسير حكم الأهالي؟
- ماهو التطور الذي عرفته هذه الهيئة؟
- وماهي أهم الأعمال التي قامت بها؟ ثم كيف قام ضباط هذه الهيئة بتسيير الشؤن الأهلية؟
- وكيف كانت تتم عملية الاخضاع من الجانب العسكري أولا بصفة أن هذه الهيئة عسكرية؟
- ثم ما هو الدور الذي لعبه هؤلاء الضباط في تنظيم حكم الأهالي من الجانبين السياسي والإداري؟
- كيف انعكست سياسة ضباط المكاتب العربية السياسية والإدارية على مكانة هذه الهيئة وخاصة لدى المعمرين؟
- وهل استطاع ضباط هذه الهيئة اخضاع الشعب الجزائري من الناحية الثقافية، وخاصة أن هؤلاء الضباط كانوا يتمكنون من لغة الشعب الجزائري وعاداته وتقاليده؟
- ماهي العوامل التي ساعدت المكاتب العربية على اخضاع الجزائريين اقتصاديا؟

غيّر ضباط المكاتب العربية سياستهم اتجاه العائلات المنتقدة، ما أدّى إلى ثورة هذه العائلات من بينها عائلة المقراني: فماهي العوامل الأخرى التي ساعدت على اشعال فتيل هذه الثورة؟

- كيف كانت مجريات احداث هذه الثورة؟
- ما مدى مساهمة هذه الثورة في نهاية حكم المكاتب العربية؟

وللإجابة على هذه التساؤلات اعتمدنا على المنهج التاريخي الوصفي والمنهج التحليلي لأنهما أكثر ملائمة لدراسة البحوث التاريخية من هذا النوع:

- المنهج التاريخي الوصفي: الذي يهتم بوصف الأحداث وتسلسلها تسلسلا كرونولوجيا في الزمان والمكان لأن موضوع هذا البحث هو جملة من الأحداث التي لا تتضح معالمها إلا باستكمال جميع عناصرها، كوصف بعض الممارسات الفرنسية ومميزات شخصية ضباط المكاتب العربية ...
- بالإضافة إلى المنهج التحليلي: الذي اعتمدناه في دراسة المادة العلمية وتحليلها.

وقد ارتأينا تقسيم بحثنا هذا إلى مقدمة ودخل وثلاثة فصول بالإضافة إلى خاتمة وملاحق

أما المقدمة فهي للتعريف بموضوع البحث وإبراز الهدف منه والخطة المتبعة لدراسته وبيان أهم مصادره ومراجعه.

وأما المدخل:"وضع الجزائر من 1830إلى 1844م "فتناولت فيه الاحتلال الفرنسي للجزائر بأسبابه ومراحله، كما تناولت فيه الأوضاع السياسية والإدارية، وكذا الاقتصادية ن والاجتماعية والثقافية للشعب الجزائري بالإضافة إلى المقاومة.

وقد خصصنا الفصل الأول:" نشأة المكاتبالعربية «لاعطاء لمحة عامة عن مؤسسة المكاتب العربية من حيث التكوين والمهام والتنظيم، وكذا ضباط هذه الهيئة، كما أننا أخذنا نموذجا للمكتب العربي بالحضنة.

أما الفصل الثاني: «سياسة المكاتب العربية في إخضاع الأهالي والذي انتقلنا من خلاله لدراسة مرحلة جديدة وحرجة في تاريخ الجزائر، لما لعبته هذه الهيئة من دور في شتى الميادين لإخضاع الشعب الجزائري.

وفي الفصل الثالث والأخير:"المكاتب العربية والمقرانيين "تطرقنا فيه إلى علاقة المكاتب العربية بالعائلات المنتقدة، وأخذنا أسرة المقراني كنموذج لهذه العلاقة، لما لها من علاقة وطيدة مع هذه الهيئة ولما لها من أسباب في نهاية حكم الهيئة.

وأنهينا دراستنا هذه بخاتمة ضمناها أهم النتائج التي توصلنا إليها طوال المراحل التي مر بها بحثنا، وأتبعناها بملاحق ذات صلة بالموضوع بالإضافة إلى الفهارس.

ولإنجاز هذه الدراسة اعتمدنا على مجموعة من المصادر والتي تعتبر جد مهمة للقيام ببحث متكامل باعتبارها الشاهد الأول على كل ما كان يحدث ونذكر منها:

المرآة لحمدان بن عثمان خوجة أحد المثقفين الجزائريين الذي عاشوا هذه المرحلة بداية الاحتلال فهو شاهد عيان على كل الأوضاع المزرية التي عاشها الشعب الجزائري.

بالإضافة إلى مذكرات نقيب أشراف الجزائر والتي تحدث فيها أيضا عن مرحلة بداية الاحتلال.

أما النوع الثاني من المصادر فهو المصادر الأجنبية التي بقيت بلغتها الأصلية، وهي عبارة عن شهدات ضباط مكاتب العربية مثل

Souvenirs d'un chef) كتابه الاخر **F.Hugonnet**, (**française et arabes en en Algérie**) . **duebureauarab**)

بالإضافة إلى المصادر الأجنبية التي تمت ترجمتها إلى اللغة العربية وهي عبارة عن مذكرات مثل:
سيمون بفايفر من خلال كتابه:"مذكرات جزائرية عشية الاحتلال " والذي تحدث فيها أيضا عن مرحلة بداية الاحتلال.
وكذا فرانسوا سبيرو "سانت آرنو أو الشرف الضائع " والذي تحدث فيه عن جرائمه وعن جرائم الضباط الفرنسيين، وكذا عن أسباب تأسيس هيئة المكاتب العربية،ونشأتها.
وأما المراجع فقد اعتمدنا على العديد من الكتب وبعض المقالات العلمية وكذلك بعض الأطروحات والرسائل الجامعية التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع الدراسة، وهي مراجع عبدت لنا الطريق لإنجاز هذا البحث ونذكر منها على سبيل المثال:
كتاب إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844-1871م.لمؤلفه صالح فركوس حيث استطعت بواسطته إزاحة الكثير من الغموض عن بعض عناصر البحث خاصة وأنه قد اعتمد على المادة الارشيفية
كتاب الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919م الجزء الأول لصاحبه شارل روبير آجيرون، حيث تميز بعمق التحليل وأشير هنا إلى أنه رغم أن فترة الدراسة في هذا الكتاب تبدأ من 1871م إلا أن الكتاب حاول العودة إلى الجذور التاريخية لبعض الأمور التي ضمنها كتابه هذا.
كتاب "الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية الاقتصادية والاجتماعية 1837-1939م في جزئه الأول لصاحبه عبد الحميد زوزو والذي كان بحق عملا موسوعيا ساعدني في فهم الدور الذي لعبته هيئة المكاتب العربية، ولا يمكننا أن ننهي حديثنا عن الكتب التي اعتمدناها في هذه الدراسة دون الإشارة إلى كتب الدكتور يحي بوعزين التي لايمكن تجاوزها إذا تعلق الامر بتاريخ الجزائر الحديث.
ومن الدراسات التي استّعنا بها في هذا البحث والتي تستحق الذكر هي: رسالة ماجستير ل عز الدين بوموز "الضباط الفرنسيون الاداريون في إقليم الشرق الجزائري إرنست مارسييه نموذجا
وقد واجهتنا خلال فترة بحثنا العديد من الصعوبات نذكر منها:

- جل مصادر البحث عبارة عن مذكرات ضباط وهي بالغة الفرنسية ماوجب ترجمتها مما استدعى جهدا إضافيا.
- قلة المراجع المتخصصة في هذا الموضوع وأن حدث وإن توفرت فإن مضامينها التاريخية متشابهة.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نحمد الله أولا وأخيرا على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل المتواضع والذي نرجو أن يكون إضافة إيجابية للدراسات التاريخية.

الفصل الأول:نشأة المكاتب العربية.

المبحث الأول: تكوين المكتب العربي.

المبحث الثاني: تعريف المكتب العربي ومهامه.

المبحث الثالث: تنظيم المكاتب العربية.

المبحث الرابع: ضباط المكاتب العربية.

المبحث الخامس: المكتب العربي بإقليم الحضنة.

المبحث الأول: تكوين المكتب العربي

عندما حاول الفرنسيون أن يتوسعوا في الجزائر ويبسطوا نفوذهمفي مختلف المناطق، واجهتهم صعوبات كثيرة من جراء رفضوامتناع الجزائريين من التعاون معهمومهادنتهم، بالإضافةإلىأن الشعب الجزائري شعب كثير العدد. ففرنسا تجهل لغته وعاداته وتقاليده وطبيعة بلاده الجغرافية.

ولهذا طرحتالقيادة العسكرية مشكلة إدارة السكان بعد فترة قصيرة من الاحتلال، فحاولت هذه القيادة استمالة بعض الشخصيات المحلية ذات النفوذ الكبير، وذلك من خلال إغرائها بالمناصب. ولكن هذه الشخصيات لم تقم بدورها كاملا في تزويد الإدارة العسكرية بالمعلومات الضرورية، ولهذا قررت السلطات الفرنسية إنشاءهيئة تتكلف بجمع المعلومات عن الجزائريين،وجعل هذهالهيئة عبارة عن جسر يربط بين الفرنسيين وبين الجزائريين.

في سنة 1833 قام الحاكم العام الفرنسي بالجزائر الدوق دور فيقو(Le duc de Rovigo) بتأسيس هذه الهيئة،حيث أنشأت فرعا إداريا سماه المكتب العربي (Cabinet arabe)[1]، أسندتإدارتهإلى النقيب لامورسيار(La moriciere)لأنه كان يجيد التكلم باللغة العربية ،و في عام 1837م صار يطلق على هذا الفرع الإداري مصلحة الشؤون الأهلية.[2].

كما حاول الجنرال برومونإحياء الوظيفة التركية القديمة أغا العرب فولى على هذا المنصب حمدان بن أمين السكةوالذي كان تاجرا من حضر الجزائر،ولم يكن يعرف البلادجيدا. مما جعله يفشل في مهمته[3] ، أقاله الجنرال كلوزيل و عين مكانه المقدمماريمونج(Marey Monge) في 19 نوفمبر 1834م و لكنه فشل هو الأخر في مهمته ،لجهله بلغة الجزائريين و تقاليدهم و معتقداتهم [4].

حاول الجنرال برتزان(Berthezen) إتباع سياسة مهادنة العرب،فاختارالحاج محي الدين بن الصغير بن سيدي على مبارك آغاللعرب، وقد كان هذاالأخير ينحدر من أسرةمرابطة عريقة بالقليعة وما حولها.

لكن محي الدين لم يقبل بهذا المنصب دون شروط، فقد تعهدت له فرنسا بمبلغ 80.000 فرنك سنويا،و تعهد لها هو بإخماد ثورات العرب5.

---

[1]– انظر الملحق رقم(1).

[2] x.Yacono **les bureausc et l'evolutiondesgenres de vie idigines dans l'ouest du tell-algèrois** ,paris,1953, p11 .
ibid ,p11 ,voir aussi.

[3] أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق،ص72. –

[4] –صالح فركوس ، إدارة المكاتب العربية و الاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد (1844-1971م)،منشورات جامعة باجي مختار،الجزائر،ص14.

[5]– x.Yacono ,op,cit, p10-11 . Voir aussi

أصبح محي الدين يشكل خطرا على فرنسا و ذلك بعد ما قام به دور فيقو من إبادته لقبيلة العوفية و اعتقال أقاربه، فقدم استقالته و كتب إلىدورفيقو يقول:«مَن من الجنرالات الذين حكموا الجزائر أساء احترامي ؟ لا أحدإلاأنت. أماأنا فمرتاح الضمير،لأنيلم اقترف شرا.إن هذا العبء الذي قبلته أساءإلى سمعتي في عيون سكان الجزائر،لأنهم زعموا أنني صديق الفرنسيين بالنظر للمهام التي أقوم بها.ولقد تحملت كل أنواعالإزعاج التي تسببت لي فيه وظيفتي، ليس لشيء إلا للحب الذي أحمله للواجب. ها قد عدت الآنإلى حياتي الخاصة مصرا على عدم الانشغال بأيشيء، وأنت حر لتفعل ما تشاء »[1].

و في 15 افريل 1837 أعيدتأسيسإدارة الشؤون الأهلية و التي أصبحيترأسها بيليسي،واصل هذا الأخير عمله إلى غاية 1839م حيث قدم استقالته بعد دخولهفي نزاعمع المارشال فالي[2].

قام المارشال فالي في 06 مارس 1839مبإلحاق الصلاحيات التي كانيمارسها بيلسيي بقيادة الأركان العامة، و أصبح نقيب الأركان دالونفيل(d'allonville)«الذي يحسن ركوب الخيل ولا يفهم كثيرا في الإدارة» رئيسا لهذه المصلحة[3].

كما انه قام بتطبيق سياسة الحماية في مقاطعة قسنطينة، تكون فيها إدارةالأهالي من الأهالي تحت وصاية السلطة العسكرية[4]. فقام بتعيين ثمانية زعماء من الأهاليلإدارة هذه القاطعة عام 1838م و من ضمن هؤلاء: الخليفة بن احمد في الاوراس، و بلحملاوي في فرجيرة و احمد المقراني في مجانة و بن قانة في بسكرة[5]،كما ظهرت فكرة تقسيم الجزائر إلىمنطقة مدنية مفتوحة للاستيطان الأوروبي، و منطقة عسكرية يمنع فيها الاستيطان .

كان الجنرال بيجوقد خلف المارشال فالي كحاكم عام للجزائر في 1841 م،فحاول بيجو تقليد كلوزيل من خلال تطبيق نظام إدارة المخزن و البایاتالأتراك، لكنه تراجع عن تطبيق هذا النظام واعادأسلوب الحكم غير المباشر الذي يتولاه زعماء الأهاليونبلائهمالمدنيين و العسكريين و إسناد بعض الوظائف الكبيرة لهم

أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص،90-91.

-[1] شارل أندري جوليان ، تاريخ الجزائر المعاصر الغزو و بدايات الاستعمار (1827- 1871) ،ج 1، ط1،دار الأمة ،الجزائر، 2008 ،ص ص،562-563.

[2] – مصطفى عبيد، الجزائر في كتابات توماس (إسماعيل) اوربان 1812-1884، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة الجزائر ،2007-2008،ص،83.

[3]- F.Hugonnet ,**française est arabes en Algérie** ,paris ,1860,p 178.

-[4] صالح فركوس ، المرجع السابق ،ص 15.

-[5] يحي بو عزيز ،سياسةالتسلط الاستعماري والحركة الوطنية ،ديوان المطبوعات الجزائرية،الجزائر ،ص ص 21-22.

تحت إشرافالضباط العسكريين الفرنسيين وذلك لكونهم لهم تأثير كبير و واسع على الأهالي«فطبقة النبلاء تمارس سيطرة كبيرة بين الأهلي، فلا بد من أن تؤخذ دوما بعين الاعتبار »[1]

وقد نتج عن إتباع لهذه السياسة احتفاظ فرنسا في مقاطعتي: الجزائر ووهران بنظامالامير عبد القادر واحتفظوا في مقاطعة قسنطينة بنظام الأتراك[2].

و كان بيجو قد صرح يوم 15 نوفمبر 1842 م قائلا: « لسنا مستعدين بعد لإدارة العرب مباشرة »[3]. و لذلك أعلن في 01 فيفري 1844م عن قرارترسيم المكاتب العربية، و التي وضعها تحت سلطة الضابط أوجين دوما(Daumas)[4].

وفي افريل 1845 م صدر قرار يؤكد إلحاق الجزائر بفرنسا و يقسمها من الناحية الإداريةإلى ثلاثة مناطق:

1. منطقة مدنية تخضع للإدارة المدنية وتشمل المدن، والقرى الساحلية التي يكثر فيهما العنصر الأوروبي.
2. منطقة مزدوجة يقل فيها العنصرالأوروبي فيخضع الأوروبيون للحكم المدني والأهالي للحكم العسكري.
3. منطقة عسكرية ينعدم فيها العنصرالأوروبي تماما.و قدأكثروا فيها المكاتب العربية لتساعد الضباط على حكم الأهالي[5].

لكن هذه الإدارة غير المباشرة تغيرت خلال سنوات 1856م – 1857م حيث ذكرت وزارة الحربية أنها وقفت إلى تحقيق « تسيير بلاد العرب تسييرا مباشرا » و في هذا الصدد أوضح لويس رين(L.Rinn):«أنالأهالي كانوا يميزون، بخصوص المكاتب العربية، بين فترتين مختلفتين تماما: تمتد الأولىإلى غاية 1858م و يطلقون عليها تسمية "بيرو عربلمخازنية" و كانت الأحكام فيها تصدر من موقع عال كما كان عليه الحال في المخزن التركي.وتبدأ المرحلة الثانية بعد سنة 1858م ويطلقون عليها تسمية "بيرو عربالحكام" ،و كانت الأحكام تصدر فيها مباشرة على الطريقة الفرنسية»[6].

[1] – شارل روبير اجيرون ،تاريخ الجزائر المعاصر ،ط2 ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1982،ص ص37 –38.

[2] – يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 12.

[3] – شارل روبير آجيرون، الجزائريون المسلمون و فرنسا 1872–1919 ، ج1، ،ترجمة:م.حاج مسعود و أبكلي،دار الرائد للكتاب،2007م،ص250.

[4] – الكسي دوطوكفيل، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال و الاستيطان ،ترجمة و تقديم/ إبراهيم صحراوي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2008،ص111.

[5] – يحي بوعزيز ،سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية ، المرجع السابق، ص15.

[6] شارل روبير اجيرون ، الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871–1919 ، ج 1، المرجع السابق ، ص250 .

دعا كل من توماسإسماعيلأوربان(Tham Ismail Urbain) المكلف في الوزارة بالشؤون العربية و كذاالجنرال دوما رئيس مديرية الشؤون الجزائرية إلىإنشاءمكاتب عربية مدنية مكلفة بتنسيق عمل اللجان المدنية.

لكن مارشالفيلان (Vaillant) استطاع تأسيس«المكاتب العربية على مستوى العملات» بموجب مرسوم08 أوت 1845م.

تعتبر سنة 1863م معلما لبداية انحسار نفوذ المكاتب العربية، و يمكن تحديد ذلك من خلال صدور مرسوم 27 فيفري 1860 م الذي قرر توسيع حدود عمالة قسنطينة، و نفس الشيء في المحافظة المدنية لعين تيموشنت –التي تم إنشاؤها في جانفي 1860م –، حيث ظلت القبائل بصفة مؤقتة تحت سلطة الإدارةالعسكرية. و قد رأى العسكريين بأن المكاتب العربية المدنية في الأراضي الخاضعة لسلطتهم لم تكن تتمتع بأي نفوذ و لو توفق حتى في فرض الضرائب[1].

و قدنستثني هنا فترة 1864م–1868 م التي شهدت خضوع الإدارة الجزائرية من جديد لقيادة العسكر غير أن هذا التغيير مس الجوانب الظاهرة ليس إلا.و بالرغم من المادة 13 من مرسوم 07 جويلية 1864م، التي نصت على أن«الإدارة العامة للتراب المدني و التراب العسكري قد أسندت في كل إقليمإلى الجنرال قائد ذلك الإقليم» و تؤكد المادة رقم 18 من نفس المرسوم على«أن المحافظ يمارس صلاحياته تحت سلطة القائد العسكري».

و في 20 ماي 1866م صدر قرار تعميم التنظيم الإداري، الذي قلص بدوره سلطة المكاتب العربية فقد انقسم التراب العسكري منذ ذلك الحين إلى بلديات مختلطة و بلديات كاملة. تضم البلديات المختلطة بموجب هذا القرار« المراكز السكنية التي يتواجد فيها الأهالي و الأوروبيين في آن واحد و تتمتع بمداخيل غير أنها لا تحتوي على عدد من السكان يكفي لجعل مرسوم 27 ديسمبر 1866 م نافذا في الحين »[2].

و في 18 أوت 1868م تمت إزالة المكاتب العربية على مستوى العملات و أسندت بعض مهامها إلى السلطاتالبلدية.

حاول عامل عمالة الجزائر أن يعدد مزايا هذه المكاتب بقوله :« لقد خلصت الأفراد من جور سلطة شيوخ القبائل و ساهمت في تلاشي القبيلة ،و لقد نجحت في كسب ثقة الأهاليإلى درجة أن هؤلاء فكروا في الوقوف إلى إدارتهم تلك بواسطة رسائل ممضاة جماعيا .و لقد قاموا بالتحضير للإدماج المباشر... لم

[1] – المرجع نفسه، ص 256–257.

[2] – عبد الحميد زوزو،الاورس ابان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية الاقتصادية والاجتماعية 1837–1939، ج1، دار هومة، الجزائر، 2009، ص ص 204–205.

يكن يبدو هذا كله مقنعا فالمشروع الرامي إلتأسيس مصلحة مدنية جديدة للأهالي و مفتشية كان يبدو بمثابة هيكلة صورية يتشبت فيها مسؤولالإدارة بالدفاع عن مصلحته و الاحتفاظ بأعوانه[1]».

وبهذا صارتالإدارة المدنية معدومة وواصلت المكاتب العربية العسكرية عملها إلى غاية 1871م.

[1] – شارل روبير اجيرون ، الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871-1919،ج1،المرجع السابق ،ص،259 .

المبحث الثاني: تعريف المكتب العربي ومهامه.

يعتبر المكتب العربي هيكل متعدد الصلاحيات له دور قيادي في فض المشاكل اليومية الكثيرة، و سرعان ما أصبح هذا المكتب ضرورة أكيدةلإدارةالبلاد [1].

فيعرفه فرديناندهيقونيت احد رؤساء تلك المكاتب فيقول :« إن المكتب العربي هو همزة وصل بين الجنس الأوروبي الذي استوطن بالقطر الجزائري منذ عام 1830 م و الجنس الأهلي الذي يقطن البلاد من قبل و لا يزال إلىالآن ...»[2].

و يعرفه دوما بأنه:« المؤسسة التي يتمثل موضوعها في ضمان التهدئة ، تهدئه القبائل بصفة دائمة ، و ذلك بإدارة عادلة و منتظمة ، و كذلك تهيئة السبل لاستطاننا ، و لتجارتنا عن طريق استتاب الأمن العام ، و حماية كل المصالح الشرعية ، و زيادة الرخاء لدى الأهالي.وعلى عمال هذه المؤسسة أن يميلوا أكثر فأكثر إلى البحث عن الحل السلمي لكل المشاكل التي كانت تتطلب في أحيان كثيرة استعمال القوة، و العمل للتغلب على جميع العراقيل التي يواجهنا بها مجتمع في غاية الاختلاف عن مجتمعنا بعاداته و دينه. و عن طريق دراسة البلاد و تقييم جميع المصالح التي تحرك السكان العرب، سيتوصلون إلى تعيين الاستعمالالأكثر فائدة،و الأكثر مناسبة للقوة العسكرية في حالة الانتفاضة، و سيعدون لقمع أية انتفاضة بالوسائل الأكثر سرعة ، و بأقل كلفة .و عليهم أخيرا إجهاد أنفسهم لحمل الأهالي على قبول كل سيطرتنا، و العناصر الحكومية التي يجب عليها تمكينها ،بأقل ما يمكن من الكراهية »[3].

كما يعرفه شارل ريشار (CH.Richard) و هو الآخر احد رؤساء هذه المكاتب فيقول:« إن مؤسسة المكتب العربي هي وسيلة عمل و هي أساس تفكيرناقبل أن تكون وسيلة لتعبيرنا»[4].

و يصفمارسيل إمري(Marcel Emerit) هذه المكاتب على أنها :« بصفة عامة عبارة عن دار متواضعة اقتصر فيها بتهيئة غرفة تكفي لاستقبال الزوار و المشتكين و غرفة امن محصنة نوافذها بقضبان الحديد و أقفال متينة حيث يتم حبس الجناة و المجرمين»[5] .

ويمكن القولأن المكتب العربي هو الوسيلة الأساسية التي ستستعملها الحكومة الفرنسية لإخضاع الجزائريين، و القضاء على مقومات الأمة الجزائرية.

---

[1]– أندري بريغان وأندري نوشيوآخرون: الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة/رابح اسطنبولي منصفعاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 323.

[2]-F.Hugonnet , Souvenirs d'un chef du bureau arabe,1858,p ,5

-[3]X.Yconce,op,cit,p12.

[4]–CH.Richard, du gouvernement arabe et de l'instition qui doit l'escercer.alger, 1848,p19.

[5] – عبد الحميد زوزو ، لمرجع السابق، ص 203.

يرتكز نظام المكاتب العربية حسب الكسي دو طوكفيل[1]، على جملة من المبادئ ، فالمبدأ الأول: ينبغي أن تكون السلطة السياسة التي تعطي الأمور دفعها الأول بيد الفرنسيين فيكل مكان لا يمكن أن تعطي مبادرة من هذا النوع في أي مكان لرؤساء الأهالي .

أما المبدأ الثاني: معظم السلطات الثانوية للحكومة، ينبغي أن يقوم بها سكان البلد.

والمبدأ الثالث: يقوم على أساس بحث ضباط المكاتب العربية عن سند تتكئ عليه.[2]

و قد أنيطت بالمكاتب العربية مهام عديدة بعدما كانت محصورة إلا في النطاق العسكري حيث يقول أجيرون:« مبدئيا كان تنظيم المكاتب العربية يهدف إلى مباشرة مهمة عسكرية محضة ، تمثل السياسة و القيادة ركائزها الأساسية ...، حملت بمهام عديدة و غير مجدية ،تتجسد في إدارة ورقية . لم يعد الأهالي يفهمونها»[3].

فقد كانت هذه المؤسسة هي إحدى الآليات الأساسية للنظام العسكري في الجزائر، إذ كان الحفاظ و التعزيز من الهيمنة الفرنسية من عمل هذه المكاتب.

لهذا تعتبر المهمة الأساسية لرؤساء هاته المكاتب بصفتهم عسكريين،هي جمع المعلومات التي تخدم الجيش و تساعد على تقوية نفوذه [4].

بالإضافةإلىإدارة مصلحة الصباحية والخيالة والعسكر، و مراقبة الأشغال المنجزة و قيادة فرق القومية و جمع و توجيه قوافل الحجز.[5]

فاندلاع الثورات كثورةسيدي الشيخ و ثورة المقرانيأدتإلىضرورة الحصول على معلومات ذات طابع عسكري فكانضباط المكاتب العربية هم الذين يقومون بذلك و كانوا يرافقون قوات الصبايحية و القومية [6].

أما فيما يخص المهام السياسية والإدارية لهذه المكاتب فكانت على النحو التالي:

- تحضير وتنظيم المراسلات والاطلاع على احتجاجات الأهالي.

---

[1]- الكسي دوطوكفيل: احد كبار المفكرين الفرنسيين المحدثين ، مؤرخ و عالم اجتماع و منظر سياسي ولد سنة1805 و توفي سنة 1859 اشتهر بكتاباته" الديمقراطية في أمريكا " و " النظام القديم و الثورة " " رسالة عن الجزائر " انتخب عضوا عن في الجمعية الوطنية الفرنسية من 1839 إلى 1849م ثم عين وزيرا للخارجية اعتزل العمل السياسي سنة 1851 بعد رفضه للانقلاب الذي قاده نابليون .

[2]- ألكسي دوطوكفيل، المصدر السابق، ص 123.

[3] - شارل روبير آجيرون، الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871-1919 ج1، المرجع السابق ، ص 251.

[4]-X.Ycomo ,op,cit,p20.

[5] - عبد الحميد زوزو، المرجع السابق ، ص 194.

[6] - عز الدين بومزو، الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري ارنست مرسيه نموذجا، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ، إشراف ، الأستاذ الدكتور مصطفى حداد ، قسم التاريخ ،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ،جامعة منتوري قسنطينة ،السنة الجامعية 2007-2008، ص 27.

- ضبط الإحصائيات والتعرف على المواد الخاضعة للضريبة.
- شرطة الطرقات والأسواق.
- إعداد الوثائق التاريخية حول قبائل المقاطعة.
- إعداد المعلومات الجغرافية و الطبوغرافية.
- إعداد البيانات البيبلوغرافية و المعلومات حول القادة و عائلات الأهاليالمنتفذة[1].
- مراقبة مصالح القضاءالإسلامي.
- مراقبة التعليم العمومي في القبائل و المدارس العربية – الفرنسية.
- مراقبة التجمعات الدينية والزوايا.[2]

و في حالة ما إذا وجد مدير المكاتب العربية أو أحد أتباعهأخطاء أو مخالفات للقانون الفرنسي ،فانه باستطاعته اتخاذ الإجراءات و القرارات اللازمة اتجاه صاحب الخطأ. و مع مرور الوقت ازداد نفوذ هذه المكاتب حيث أصبحالمسئولون عنها هم من يعين و يعزل القادة المحليين [3].

إن مهام المكاتب العربية كثيرة جدا ، فكانت هذه عبارة عن خطوط عريضة سنتناولها بنوع من التفصيل من خلال مجريات الأحداث .

إن هذه المهام التي انيطت بهذه المؤسسة كلها تعهد إلى تجسيد الرأي القائل بان الجزائرفرنسية، فهذهالإدارةليست هيالإدارة التي يرغب بها الجزائريون[4].

و من اجل تطبيق هذه المهام كان الضباط يقومون بالإجراءات و الزيارات للأسواق و الأحياء، والتركيز على العمل مع ذوي النفوذالناس [5].

و لضمان السير الحسن لهذه المؤسسة فيجب على رئيس المكتب العربي القديم تقريره إلى القائد الأعلى، و ذلك مرة فاليوم على الأقل و تقديم محضر لأربع و عشرين ساعة الأخيرة، مع تقديم المقترحات التي يراها تتلاءم مع الوضع ،بالإضافةإلى تسجيل أوامر القائد فهو الذي يضمن سير و توزيع المهام على جميع الضباط و الموظفين في المكتب و يبلغ لهم الأوامر التي يتلقاها و يسهر على تنفيذها .[6]

[1]- المرجع نفسه ، ص 26.

[2] – محفوظ قداش ، جزائر الجزائريون 1830-1954م ، ترجمة\ محمد المعرابي ،منشورات ANEP، الجزائر ، 2008، ص 194.

[3] – عمار بوحوش ،المرجع السابق ،ص ص 130-131.

[4]- صالح فركوس ،المرجع السابق، ص ص 194-195.

[5] – شارل روبير آجيرون، الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871-1991،ج1، المرجع السابق، ص250.

[6] – عبد الحميد زوزو ،المرجع السابق، ص ص 194-195.

و ما يجب الإشارةإليهأن المكتب العربي الذي هو وسيلة اتصال بين الجنس الاروبي الجديد في الجزائر، و بين الأهلي صاحب الأرض، هوفي حقيقته يعمل لصالح الأول على حساب الثاني منهما، فالجزائري لم يأخذ من سوى التسمية .

المبحث الثالث: تنظيم المكاتب العربية .

يعد نظام المكتب العربي الركيزة الأساسية للسياسة العسكرية الفرنسية في الجزائر، و التي تهدف أساسا- كما وضحنا ذلك – إلى العمل على إخضاعالأهاليإلى السيطرة الفرنسية.

ولا شك أن هذه المؤسسة بعدما كانت تشتغل وفق أسلوبتجريبي ،لابد من تنظيمها و تحديد مهامها و صلاحياتها، بحيث تصبح هذه المكاتب الوسيلة الأساسية للقضاء على ما بقي من مؤسسات الدولة الجزائرية، فكان تنظيم هذه المؤسسة بطريقة مركزية على النحو التالي :

- **السلم الإداري** :

يستند التنظيم الإداري للمكاتب العربية ،على قيام إدارة الشؤون العربية على مستوى القيادة العسكرية بتأسيسإدارات فرعية لها على مستوى المقاطعات الثلاثة الموجودة بالجزائر و في كل مقاطعة توجد وحدات للمكاتب العربية من الدرجة الأولى، و وحدات ثانوية من الدرجة الثانية .[1]

و قد قدر توماس (إسماعيل) اوربان (Thomas (Ismayl) Urbain) هذه المكاتب بوهران بعشرة مكاتب ،أربعة منها من الدرجة الأولى أي المنتشرة بالقسمات،وأربعة من الدرجة الثانية أي تلك المتواجدة بالدوائر. أما ولاية الجزائر فتضم أيضا عشرة مكاتب عربية نصفها من الدرجة الأولى و نصفها من الدرجة الثانية . أما قسنطينة فكان بها تسع مكاتب عربية ثلاث منها من الدرجة الأولى و ستة من الدرجة الثانية.و كل هذه المكاتب مرتبطة بالإدارة المركزية أو المكتب الموجود بالجزائر [2].

و حسب تعليمة خاصة من الحاكم العام في سنة1869م فانمصلحة المكاتب العربية تشتمل على ما يلي:

- المكتب السياسي الذي يركز لدى الحاكم العام جميع قضايا الأهالي(ضابطين ساميين و 05 نقباء).
- 03 القيادات الإقليمية : 02 ضباط ساميين و 10 نقباء و 05 ملازمين .
- 15 مكتب مقاطعة أي : 25 نقيب ، 30 ملازم ، 10 ملازم أول .
- 35 مكتب دائرة أو ملحقة :33 نقيب ،65 ملازم أول، 15 ضابط صف، أي ما مجموعه 04 ضباط ساميين +77 نقيبا + 68 ملازم+ 25 ملازم أول : 204 ضابط
- إضافةإلى48 ترجمان عسكري .

[1] – عمار بوحوش، المرجع السابق ، ص 130 .

[2] – مصطفى عبيد ، المرجع السابق ،ص 92.

ويمكن أن نحدد تنظيم تلك المكاتب على الشكل (01) التالي:

–هيكل السلم الإداري لمؤسسة المكاتب العربية الفرنسية بالجزائر– [1]

و تجدر الإشارةإلىأن المكتب السياسي يخضع لمراقبة الحاكم العام ،و الذي له اتصال مباشر بقادة المقاطعات مع التنسيق بين رؤساء القسمات و رؤساء المكاتب من الدرجة الثانية و مع المكاتب الملحقة [2].

- الموظفون :

[1] – اعتمد هذا الجدول من كتاب الدكتور فركوس السالف الذكر مع تصحيح بعض الأخطاء المطبعية ، ص 24.

[2] – شارل أندري جوليان ، المرجع السابق ، ص 567.

تتشكل المكاتب العربية في كل مقاطعة جزائرية من :

1. مدير .
2. ضابط مسئول عن الصحة .
3. ضابط مسئول عن دفع المكافآت المالية .
4. مترجمان .
5. ضابط صف.
6. خوجة (كاتب عمومي).
7. وكيل الضياف.
8. حاجبان(الشاوش) [1].

نلاحظ من خلال مكونات العنصر البشري للمكتب العربي أنه يتكون من عسكريين، و مدنيين و موظفين أهالي و فرنسيين ذوي اختصاصات متعددة ،و هذا من اجل تسهيل عملية الإخضاع في جميع جوانبه العسكري ،الثقافي ،الديني و الاجتماعي .[2]

كان عدد المكاتب العربية سنة 1857 م 40 مكتبا، و في عام 1870م ارتفع إلى 49 مكتبا ، تضم 150 ضابطا عام 1857م و 206 ضابطا عام 1866م[3].

و ينص المنشور الصادر في مارس 1867 على:«أن تشتمل القيادة الإقليمية للمكاتب العربية على 12 شخص ، المكاتب العربية في المقاطعات 08 أشخاص و مكاتب الدوائر و الملحقات 07 أشخاص، أما المكتب السياسي المركزي 16 شخصا »[4].

لم تكن الوظيفة في المكتب العربي سهلة ، حيث كانت تطرح الكثير من التجاوزات في الممارسات الميدانية، و لعل ذلك يعود إلىأن مؤسسة المكتب العربي كانت عبارة عن هيئة قائمة بذاتها ، حيث تخضع لمراقبة السلطة العليا، كما كانت ترقية موظفيها إلى الرتب العسكرية تتم بسرعة.[5]

[1] - R.Peyronnet ,liverdor des officiers indigenes 1830-1930, alger,1930, P 34

[2] – عز الدين بوموز، المرجع السابق ، ص 19.

[3] – يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية ، المرجع السابق ، ص 22.

[4] – شارل روبير أجيرون ، الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871–1919 ،ج1 ، المرجع السابق ، ص 249 .

[5]-A. Rey Goldzeiguer. Le Royaume arabe la politique algérienne de napoléon III 1870, – Alger ,1977, p 771861-

ويرجع سبب ذلك أيضاإلىتدنيالمستوى التعليميللموظفين ،مما جعل الحاكم العام ماك ماهون(Mac Mahon) يلاحظ في مارس 1865م :« أن مستويات التجربة و الكفاءة لدى ضباط المكاتب العربية لم تعد كما كانت في السابق ».

كما يشير في نفس التقرير إلىأن:« التوظيف هو اليوم من أصعب المهام ، فعوض أن نرى العضويات النخبوية تسارع إلى وضع نفسخها رهن هذه الخدمة الخاصة،فان السلطة مضطرة للجوء إلى توجيه نداءات للعموم ».

و قد تم تعديل طريقة التوظيف بفضل قرار 05 مارس 1866م:« فصار التوظيف مباشرة في فرق مختلفة الأسلحة» غير أن هذه الطريقة لم تفض إلى تحسين مستوى التوظيف[1].

ونظرا لصعوبة إخضاع الشعب الجزائري، اثر هذا على مسألة اختيار الموظفين من عسكريين و مدنيين و موظفين أهاليلإدارة شؤون الأهالي،فأصبح هذا الاختيار تلقائي،بالإضافةإلى زيادة عدد كبير من العاملين بهذه المؤسسة .

[1] – شارول روبير أجيرون ،الجزائريون المسلمون فرنسا 1871 –1989م، ج1، المرجع السابق، ص 252.

المبحث الرابع : ضباط المكاتب العربية .

كان ضباط المكاتب العربية ينتمون إلى مختلف الجيوش ،و لاسيما من جيش المشاة . فهم لم يشكلوا سلكا نظاميا بل انتدبوا من فيالقهم، و قد ذكر النقيب هيغونيسنة 1858م، أن هناك ستة عشر ضابطا وصلوا إلى رتبة جنرال : الونفيل،بارال، بازان،بوسكي،بورباكي، دوماس ،دوليني،ديفو،ديربو،ديفيفي،هربيلون، لاموريسيار، ماري–مونج، مارتمبري، ريفي، ولسن استرهازي، و استثنى من هذه القائمة بيليسيي، الذي واصل مساره المهني في القنصليات بعد أن اضطر إلى مغادرة الجزائر، و نفس الشيء بالنسبة إلى العقيد ديكرو،كما أضاف إلى هذه القائمة شانزي ، دافوت ، هانوتو، لاباسيت، مرغريت، الذيقتل و هو اصغر الضباط.

و قد كان الضباط في العادة يتخرجون من مدرستين عسكريتين – مقابل دفع اجر التكوين – و هما المدرسة الملكية العسكرية (سان سير) و المدرسة المتعددة التقنيات ، فكان هؤلاء الضباط خريجوهاته المدرستين يتعلمون حرفتهم في صفوف الجيش[1]. و لذلك قام بعض الضباط الذين رفضوا التحجر في الحياة العسكرية ،بتعلم اللغة العربية التي تمكنهم من الاتصال بالجزائريين حيث كانوا يرغبون في تعميم تعلم اللغة العربية و الاستغناء عن المترجمين[2].

بعد سنة 1863م زاد تدني المستوى التعليمي للموظفين مما جعل الحاكم العام ماكماهون(Mac Mahon) يصرح في 11 مارس 1865م:«أن مستويات التجربة و الكفاءة، لدى ضباط المكاتب العربية، لم تعد كما كانت عليه في السابق » و هذا ما أدىإلىصعوبة التوظيف في هذه المكاتب فيضيف قائلا :«ان التوظيف اليوم من أصعب المهام . فعوض أن نرى العضويات النخبوية تسارع إلى وضع نفسها رهن هذه الخدمة الخاصة فان السلطة مضطرة للجوء إلى توجيه نداءاتللعموم»[3].

فالموظف في المكتب العربي مطالب بالاتصال مع الأهالي و معرفة عاداتهم و تقاليدهم مع القدرة على التأثير فيهم،بالإضافةإلى وجوب الاطلاع على أسرارهم لاستغلال ذلك في الوقت المناسب [4].

و يمكن التمييز بين فترتين فإلى غاية سنة 1863 م ،و هي السنة التي تبدأ منها الفترة الثانية للمكاتب العربية تميز بعض ضباطها بسلامة الضمير ، حيث أظهروا كثيرا من اللباقة جعلتهم يردون على شكاوي المواطنين بعد التحقيق فيها كما أنهم وضعوا حدا لمشاكل الثأر و المنازعات بخصوص الأراضي و

[1] – شارل اندري جوليان، المرجع السابق،ص ص 509-510.

[2] – المرجع نفسه،ص 522 .

[3] – شارل روبير آجيرون ، الجزائريون لمسلمون و فرنسا 1871-1919،ج1، المرجع السابق ، ص 252.

[4] –عبد القادر خليفي ،المرجع السابق ، ص19.

الينابيع ، و القضايا المتعلقة بالحدود الترابية ، و نذكر في هذا الشأن تنقل النقيب مارميري (Marmier)إلى قبائل أولاد سلطان في اطار تحقيق بشأن القايد سي علي بن الحسن ،الذي اشتكى منه أولاد سلطان ،وقد عوقب ذلك الموظف بشطب اسمه من قوائم القيادة أثناء تغييرات سنة 1863م[1].

و قد كان لضباط المكاتب العربية نفوذ كبير جدا و صلاحيات واسعة ،حيث يعتبر من سنحت له فرصة قيادة احد المكاتب العربية بالملك و هذا ما عبر عنه الكولونيل بن(Pein) الذي حكم نيابة مقاطعة باتنة من 1859مإلى 1863م:«أنا بدوري كنت ملكا و كنت أتمتع بحرية لا حد لها لان كبريات القبائل من فرسان الحضنة و القبائل الرحل من أولاد نايل لا تعترف بقائد غيري و لا تطيع سواي » و يشير أيضاإلى انه كان أكثر حرية و سعادة عندما كان قائدا لمكتب عربي فيقول :« كانت اسعد أيام حياتي »[2].

و ما تميز به ضباط المكاتب العربية أن معظمهم كتابا أنجزوا دراسات حادة في مجالات التاريخ و السوسيولوجيا و الطبوغرافية و الإحصائيات و في الآثار. و من هؤلاء الضباط الذين ينطبق عليهم هذا القول نجد بيليسي(Pélissier) (1794م-1864م) و خاصة عمله حول الشرق الجزائري (Lesanmalesalgeriennes) تثبت هذه الحوليات أن مقاطعة قسنطينة يمكن أن تصبح مركزا لمستعمرة مزدهرة تحقق اكتفاءها الذاتي، و في الوقت نفسه بإمكانهاأن تزيد من تجارة و ثروة البلاد[3].

و قد كان بيليسي متشددا في مجال الخدمة و متصلبا في القيادة ،و كان الموظفون الخاضعون له يعترفون له بقدراته المهنية و روحه الساخرة ،و لكنهم كانوا يعيبوا عليه بالإجماع خشونته الكبيرة التي جعلت منه شخصا يستحال التفاهم معه [4]. و لما عجز موظفوه على فهم شخصيته فقالوا فيه :«أنه يتميز بأسمى أوصاف القائد الشخصية ، تلك الشخصية التي تلقي إلى درجة ثانوية ،بجميع القدرات الأخرى، و حتى العلوم العسكرية»[5].

و من المعروف أن حسن سير المكتب العربي مرهون بكفاءة القادة،فكان النقيب بواسونيمن أحسن ضباط تلك المصلحة ، فقد كان شخصا ذكيا تحصل بكل سهولة على معارف جيدة حول الحياة في الجزائر و تمكن جيدا من اللغة و الشعر العربي كما انه وفق في استخدام موظفين من عرب قسنطينة فهو الذي خطط لصالح العنتري كتابه عن تاريخ

[1]- عبد الحميد زوزو، المرجع السابق ،ص ص 199-200.
[2]- المرجع نفسه، ص 204.
[3]- عز الدين بوموز، المرجع السابق ،ص 29.
[4] - شارل أندري جوليان ، المرجع السابق ، ص 706.
[5] - المرجع نفسه، ص 558.

باياتقسنطينة و أشار عليه بكتابة مذكرة عن أحوالهاالاقتصادية، كما انه أشار على الحاج احمد بن المبارك بكتابة تاريخ قسنطينة، و قد كان هو المسؤولالمباشر على تعيين القضاة و المدرسين و الأئمة و منهم المكي بن باديس و ابن المبارك والشيخ البوطالبي، بالإضافة إلى توليه الشاذلي منصب القضاء المالكي [1].

كان النقيب بواسوني قد أسس شهرته في المحيط القسنطيني حيث كان يلقب بوسنة (رجل السنة)،هذه الشهرة كانت بنفس الدرجة التي عرف بها في الأوساط الفرنسية ، حيث كان حريصا على التوفيق بين الحضارة العربية و الحضارة الاروبية قصد تحقيق التقارب بين المسلمين و المسيحيين[2] .

كما اشتهر ضابط مكتب بكسرة (Gaillard St Germain) بحفره للآبار التي تضمن الرخاء للصحراء ، كما قام بتعميم زراعة القطن و الليمون و البرتقال. و قام بتنظيم محطة الأرصاد الجوية التي أنشئت في بداية عهد الاحتلال الفرنسي، كما اشتهر بدبلوماسيته حيث قال عنه (Peyronnet) انه :« كان يقدر قادة الأهالي حق قدرتهم و يحقق أغراضهبالأسلوب الدبلوماسي أو بأسلوب القوة على السواء».[3]

و تميز ديفيفي(Duvivier)(1794-1848م)بحب الاطلاع و اتساع ثقافته ، اهتم بحياة الأهالي في قالمة ، كما اهتم بعلم الآثار و الحفريات و جمع النقوش النادرة و قد كان يلبس ثياب العرب و يتكلم لغتهم بطلاقة، يتحدث عنه احد موظفيه فيقول :« لم أر مذ عملت في الجيش ضابطا ساميا أكثر منه صعوبة في المراس و إزعاجا في العلاقات». فقد كان عسكريا باسلا .

و من بين الضباط نذكر ارنستمرسييه (Ernest Mercier) الذي كان يشغل وظيفة المترجم العسكري ، عين على رأس المكتب العربي بسبدو على الحدود المغربية ، و في عام 1866 م عين كمترجم عسكري في تنس ثم أرسلإلىالحروشاين عين كذلك كمترجم قضائي .

و في عام 1870 م شارك ارنست مرسيه في اخماد ثورة المقراني و قاد كتيبتين من الميليشا، و لم يكتفي بالمشاركة في هذه الانتفاضة بالعمل العسكري بل تعداه إلى الكتابة عنها و هذا مظهر من مظاهر تميزه.

[1] – ابو القاسم سعد الله ، محمد الشاذلي القسنطيني (1807-1877م) ،دراسة من خلال رسائله و شعره ،الجزائر . 1914م ، ص45.

[2] المرجع نفسه ، ص 65

[3] عبد الحميد زوزو،المرجع السابق ، ص 197.

و قد قام ارنست مرسيه بانجازاتإدارية سمح له منصبه بتطبيقها ،حيث في أكتوبر 1898م قام بتشكيل بورصة العمل(La bourse du tranail) لتخليص العمال من استغلال مكاتب التشغيل لهم .

و لم تكن انجازاته منحصرة فيميدان عمله فقد تعدت إلىالميدان الطبي ، ففي 17 ماي 1897مأسس مصلحة المساعدة الطبية،حيث كلفه الأطباء بتسليم إيصالات الدواء ، الحليب ، المواد الغذائية الأساسيةإلى العائلات المعوزة [1].

أما في المجال الثقافي فقد ترك إنتاجا غزيرا فيميدان الكتابة و التأليف يتمثل في عشرات المقالات و الكتب [2].

فكان أول مقال نشره في المجلة الإفريقية و عمره 23 سنة ، وقد كانت تلك المجلة الوسيلة الوحيدة في مجال النشر حتى سنة 1868 م ،حينها بدأ يكتب مقالاته في الحوليات الأثرية لمدينة قسنطينة .

و في عام 1874م نشر أعماله لدى ناشرين خواص و التي كانت عبارة عن كتب عرض فيها أفكاره حول تعريب شمال إفريقيا، و قد تناول كتاب مرسييه شتى المواضيع التي كانت تطرح في ذلك الوقت عن المسائل الجزائرية ، حول القانون الإسلامي، الوقف ، الملكية العقارية و إدارةالأهالي و أحوالهم الشخصية و حقوقهم السياسية و عن الآثار و القوانين المطروحة للمناقشة ،كذلك المواضيع التاريخية و الاثنوغرافية[3].

من هنا نرى أنارنست مرسييه تمكن خلال مسيرته الطويلة كأحد عناصر المكتب العربي من المشاركة في الأعمال العسكرية بالإضافةإلى البحث و الكتابة في جميع مجالات المعرفة .

من بين الضباط أيضانجد دينفو (Deneveu) و الذي تولى تسيير المكتب العربي بمدينة باتنة عام 1846م، بعدها انتقل في ماي 1848م إلىإدارة الشؤون العربية لمقاطعة قسنطينة، ثم بين سنتي 1855م-1858م أصبح على رأس المكتب السياسي. كان من بين الضباط الفاعلين جدا حيث استطاع مساعدة فرنسا كثيرا في تدعيم الاستيطان، و ذلك نتيجة لمعرفته العميقة و اطلاعه الواسع بعادات و تقاليد الشعب الجزائري، و علاقاته الكثيرة برجال الدين .هذا ما يتضح فيه كتابه(الإخوان. الطرق الدينية عند مسلمي القطر الجزائري)[4].

[1]- عز الدين بوموز، المرجع السابق،ص35-36.

[2] - ينظر الملحق رقم02.

[3] - المرجع نفسه، ص 37-38.

[4]-R.Peyronnet,op-cit, p 255-256.

و قد كان ماريمونج (Marey- Monge) (1796-1863) المتخرج من المدرسة المتعددة التقنيات ،من الضباط الأكثر حركية في الجزائر، حيث انه في وقت وجيز أصبح يتقن اللغة العربية و « يتبنى الأوصاف المحلية ، من لحية و مظهر و حركات وزي »فقد استطاع أن يفهم إلى حد بعيد نفسية الأهالي وحاجاتهم .[1]

و نذكر أيضا فرديناندهيقونيت الذي رفض التدخل الفرنسي في شؤون الأهالي ،حيث كان يبحث عن وسائل أفضل من اجل إقامة علاقات جيدة مع هؤلاء السكان .كما انه كان يرفض و بشدة فكرة " أننا الغالبون" حيث قال :« لقد رمينا الأهالي بحجر هؤلاء البؤساء الذين لا ذنب لهم. فهل لنا الحق في ذلك؟...»[2]،و كما انه قال في نفس الموضوع «إن مثل هذه الأمة التي تبدي خصال الأخوة في علاقتها .... و المحافظة على عهودها في أقصىالظروف،لا يمكن أبدا الاستحقاق بها أو احتقارها».

كان هذا النقيب قد شغل منصب رئيس المكتب العربي للقالة عام 1848م ، و في سنة 1858م اخرج كتابه" ذكريات مكتب عربي ".[3]

و من بين الضباط أيضاالكونيلهربيلون(Herbillon) الذي كان أول من حكم نيابة مقاطعة باتنة بعد تأسيسها في 01 فيفري 1847 م، بعد أن حكم دائرة باتنة منذ 1844م برتبة قائد أعلى،و قد تكفل هذا الضابط بإخضاع دائرة باتنة و تنظيم شؤونها فقام بارسالأولى محاولات الاستيطان ،و في سنة 1848م تمت ترقيته إلى رتبة جنرال و تقلد وظيفة حاكم على مقاطعة قسنطينة .[4]

و نذكر أيضالاموريسيار الذي عكف على دراسة العربية الدارجة ، و تمكن من استعمالها بسهولة و من كتابتها بعض الشيء ، كما درس عادات الأهالي و تقاليدهم ، و قد تحدث عنه دوطوكفيل فقال:« انه رجل ذو مساوئ عديدة و عيوب كبيرة ،أضع على رأسها طموحا بلا ضوابط و لا موازين ، و احتقار لاحد له لحياة الرجال ، و شخصية عنيدة متحيزة لأرائها. و لكنه يعرف البلاد معرفة واسعة ،و يملك إرادة فولاذية و يتميز بنشاط متواصل. و له معرفة معرفة واسعة في بعض المجالات رغم ذهنيتة الغربية الناقصة .انه يحب إفريقيا و يعتبر لها مواطنة و يرى نفسه فيها ، لقد كان الضابط الوحيد الذي أيد فعلا الاستعمار و المعمرين و فهم أن المجتمع المدني لا يمكن حكمه بالحسام فقط ،و لكنه لا يؤمن بذرة واحدة من الليبرالية ،و يقوده عقله إلى حين لا يأخذه ذوقه أبدا»[5].

[1] – شارل أندري جوليان ، المرجع السابق ، ص 599.

[2]-F.Hugonnet,Souvenires d'un chef de bureau arabe,op,cit, P, 68-69

-[3]Idem, p80

–[4]عبد الحميد زوزو،المرجع السابق ،ص 198.

[5]– شارل أندريجوليان ، المرجع السابق ، ص 552-553.

و من بين الضباط الفاعلين أيضانجد دوما(Daumas) و الذي له عدة مؤلفات منها صحراء القطر الجزائري ، دراسات جغرافية و إحصائية و تاريخه- حول منطقة الجنوب- للمؤسسات الاستعمارية بالقطر الجزائري (باريس 1855م، 33ص) ، عادات و تقاليد القطر الجزائري ، التل القبائلي ، الصحراء (باريس 1855 ، 100ص).

و نذكر كذلك شارلريشارد و الذي قام بدراسة حول ثورة الظهرة (1845-1846 م)،و كذا ريح التشريع الإسلامي، و كتاب حكومة العرب و الإدارة التي يمكن أن تسيرها[1].

كان هؤلاء بعض الضباط الذين حكموا المكاتب العربية و الذي اجتهدوا في تعلم اللغة العربية و دراسة عادات و تقاليد الأهالي و التعرف على البلاد من اجل تسهيل عملية الإخضاع التي كانت الهدف الأساسي لهؤلاء الضباط.

[1]- صالح فركوس، المرجع نفسه ، ص 264.

المبحث الخامس : المكتب العربي بإقليم الحضنة.

لقد أطلق مصطلح الحضنة في إطار القيادات التقليدية القديمة و التي حاولت فرنسا الإبقاء عليها سنة 1838م ،و التي لم تكن لها حدود ثابتة في الفترة العثمانية مثل قيادة المقراني و قيادة شيخ العرب فرحات بن السعيد [1]. فالأول امتد نفوذه على كامل الجزء الغربي للحضنة و يصل حتى إلىأجزاء واسعة من الحضنة الشرقية ،و كان يطلق على هذه القيادة بقيادة الحضنة و الثاني شيخ العرب على الحضنة الشرقية .

لقد أعلن كبار أعيان المنطقة على الولاء لفرنسا ،حيث تم إبرام عقد ينص على إدارة هؤلاء الأعيان للمنطقة تحت اسم الإدارة الفرنسية و من المعروف أن الحضنة كانت تحت قيادة كل من احمد المقراني خليفة مجانة بعد انقسام عائلة المقراني إلى صفين و تولي عبد السلام المقراني خلافة الأمير عبد القادر في مقاومة الاحتلال و كذلك شيخ العرب فرحات بن سعيد قبل أن تنزع القيادة لصالح ابن قانة .

استغلت السلطات الفرنسية هذا الانقسام ، فاحمد المقراني أعلن انضمامه إلى قوات الجنرال قالبوا سنة 1838م ، و عبد السلام المقراني أصبح خليفة للأمير عبد القادر بإقليممجانة وقيادات الحضنة و أولاد دراج ،كما كانت منطقة الزاب المحاذية للحضنة مقسمة إلى صف بوعكاز و صف بن قانة .

كما عملت على بث الانقسام و النزاع بين المقرانيين و عائلة بن قانة ، لذلك أبعدت بن قانة و فصلته عن نفوذ المقرانيين بإقليم الحضنة بعد أن تولي قيادة الحضنة الشرقية مكانة فرحات بن سعيد و نصبت فرنسا على المركز الجديد الذي استحدثته لقيادة الحضنة هو سي مقران بن سي محمد الحاج من أفراد عائلة المقراني ، جاءت به من منطقة مدوكال و منحته قيادة كل من الحضنة الشرقية و الصحاري و مدوكال و القنطرة[2].

كانت هذه القيادة عبارة عن القيادة الأولى للحضنة فرضتها ظروف الاحتلال، و التي ستتغير بسبب المقاومة طيلة سنوات 1840-1843-1845،بالإضافةإلى الحملات العسكرية التي قادها الجنرال لوفاسور من اجل تهدئة الوضع سنة 1845م، ثم انتفاضة كامل الحضنة إلى جانب ثورة الزعاطشة 1849م.[3].

---

[1]- فرحات بن سعيد : عين شيخا على العرب من طرف ابراهيم باي قسنطينة و عزل خصمه ابن قانة .كان شخصا طموحه لا يبالي بالوسائل إذا كانت توصله إلى أهدافه، ثار سنة 1821 و لكن صدر العفو عنه و بقي نفوذه الكبير في الجنوب . و عندما ولي الحاج احمد باي على قسنطينة عزل فرحات و عين خصه بن قانة شيخ العرب .

[2]- كمال بيرم ،الاجتماعية والاقتصادية و السياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي من 1830 الى 1954، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ،إشراف ، الأستاذ صالح لميش ، قسم التاريخ ،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ،جامعة منتوري قسنطينة ، ص 84.

[3]- عبد الحميد زوزو، المرجع السابق ، ص 131.

بعد هذه الأحداث طرحت مشكلة إعادة تنظيم الأهالي من خلال تغيير سي مقراني فالح النقيب مارميري رئيس مكتب باتنة على تعيين سي مختار بن دايخة من أولاد جلال و الذي كان قائدا لقبيلة عليصابور و ابن سالم بدائرة باتنة .

في حين كان يرى مكتب بسكرة ضرورة تعيين نهمان بن دباح من أولادبوعكاز، و الذي كان يرفضه مكتبه بشدة و ذلك تخوفا من إدخال المنطقة في صراعات عرقية عائلية لا حاجة لفرنسا بها .

غير أن السلطات العليا وافقت على رأي مارميري و تمت المصادقة على اقتراحه في شهر أوت 1849م و أصبحت قبائل الحضنة تابعة لدائرة باتنة عوض لدائرة بسكرة ، هذه القبائل هي : أولاد سحنون ،أولاد ناجع ،أولاد عمر و الزوي.[1]

إلاأن السياسة الجديدة لفرنسا لم تتلاءم مع مثل هذه الزعامات التي نفذ دورها و لم تعد بحاجة إليها، فتمت إقالة سي مختار بن دايخة و عين مكانه سي بولخراس بن محمد بن الحاج بن قانة.

في هذه الأثناء تكونت حول الحضنة مكاتب في كل من بوسعادة و باتنة و بسكرة و برج بوعريريج و بريكة،منحت للإدارة الفرنسية مراقبة اكبر و إدارة مباشرة للأهالي عن طريق الضباط الفرنسيين[2].

كان شولزر(Chollesou)أول ضابط للمكتب العربي لبريكة سنة 1858م، من بين العوامل التي أدتإلىتأسيس هذا المكتب هو انتفاضة عروش الحضنة مع المرابط محمد بوخنتاشبالبراكتية بعرش أولاد دراج، فكانت هذه الانتفاضة جد صعبة على السكان و القيادة و الأرض فمن جهة تعرض عرش أولاد عمر إلى مصادرات هامة للأراضي و ضرائب حرب كبيرة .

كما أقدمت فرنسا على حذف المشيخات القديمة الخمسة (أولاد عمر)وتم جمعهافي قيادة جديدة للشيخ بيي محمد.

و كان قد تعاقب على الحضنة خلال الفترة الأولى للاحتلال ضباط المكاتب العربية بين سنوات 1860-1868 ممنهم الضابط فيللو(Villot)و الضابط كرهول (Krhol) و الضابط شولزسون (shoson) و الضابط ماريونت(marente) و الضابط بريزي(brise)[3].

[1]- صالح فركوس، المرجع السابق ،ص 329-330.
[2]- كمال بيرم ،المرجع السابق ، ص 86.
[3]- المرجع نفسه، ص 87.

الفصل الثاني: دور المكاتب العربية في سياسة اخضاع الأهالي

المبحث الاول: الدور العسكري والاستيطاني للمكاتب العربية

المبحث الثاني: الدور الاداري للمكاتب العربية

المبحث الثالث: الدور التعليمية والثقافية للمكاتب العربية

المبحث الرابع: الدور الاقتصادي للمكاتب العربية

المبحث الأول: الدور العسكري والاستيطاني للمكاتب العربية.

في الحقيقةإن مؤسسة المكاتب العربية عبارة عن هيئة عسكرية، ولكن بمقتضى عوامل عديدة أسندت إليها مهام كثيرة من أجل إخضاع الأهالي، ومن أجل إثبات قوتها العسكرية حاولت استغلال القوات الأهلية وهيكلتها تحت وصايتها.

فقد استعمل ضباط المكاتب العربية القوم كقوة أهلية غير منتظمة في مهام استعمارية كثيرة ساعدت الاستعمارالفرنسي على فرض هيمنته على البلاد كان يطلق على هذه الفئة تسمية "الحرس الوطني" حيث كانت تقوم بعمليات التفتيش إلى الجيش الفرنسي واستخلاص الضرائب من المناطق التي تمتنع عن الدفع.[1]

كان تنظيم القوم من قبل مؤسسة المكاتب العربية تنظيمااستراتيجيا يستهدف التحكم والسيطرة على القبائل، فمثلا قبيلة أولاد ماضي وقبائل أخرى من الحضنة كانت تزود المكاتب العربية ب 422 قوما كلما احتاجت المكاتب الى تلك العناصر. وقد كانت مهمة هذه العناصر ممثلة في كشف الطرق واستطلاع الوضع عندما يكون الجيش الفرنسي يوشك على شن الغارات على القبائل.[2]

أما القوة الثانية التي استعملتها مؤسسة المكاتب العربية هي المخزن حيث تشكل هذه القوة العنصرالأساسي للقوات التركية بالجزائر، و هي عبارة عن مجموعة من القبائل المعفاة من الضريبة مهمتها على حد القول فرديناندلاباسيت(F.Lapasset)مساعدة المنتصرين لإخضاع المنهزمين«و لم تكن هذه القوة تخضع لتنظيم عسكري أو إداري و إنما كانت مقيمة في بيوتها تستجيب عند طلبها من طرف المكتب العربي».[3]

كانت مهمتها الأساسية تتمثل في التجسس وجمع المعلومات الضرورية لصالحالاستعمار من قبل القبائل وكذا تبليغ أوامر المكاتب العربية إليها ومراقبة تحركات الأهالي.[4]

ومن جهة أخرى كانت رغبة ضباط المكاتب العربية تدعيم المخزن من خلال دمج أبناء العائلات المنتفذة الذين كانوا يتخوفون من النظام العسكري،وذلك قصد إعطاء صبغة شرعية

---

[1] - G.VOISIN .L'Algérie pour les algériens « EUVRE DISMAIL URBAINS » .paris .1861 . PP.87.88.

[2] -F. .Hugonnet.OP.CIT.P7.

[3] - F.LA PASSET .appercu sur l'organisation des indigénes dans les territoires.militaires et civil .alger.1850.P.3.

[4] - J. Frémeaux .les bureaux arabes dans le département d'Alger (1844-1856).thèse de 3e cycle .toulouse.1976.p66.

لأعمالهم، ويكون هذا الدمج من خلال إعطاء البرنوس الأزرق للمخازنية بدلا من الأحمر للصبايحية.

كما قامت مؤسسة المكاتب العربية بإنشاء قرى مخزنية و ذلك من أجل تحقيق إخضاع كلي للقبائل،لهذه القرى كان اقتراحإنشاؤها من طرف الضابط فردينداندلاباسيت حيث عرفها: «بأنها عبارة عن قرى أهلية،تحمل السلاح و تمتطي الخيل ،و تعفي من الخدمات الأخرى و الضريبة ،بحيث تشكل نوعا من الميليشات تحمي رؤساء الأهالي ،و تقوم بدور حارس الطرقات و الأسواق و البريد و استخلاص الضرائب... » .[1]

لم تستعمل المكاتب العربية القوم و المخازنية فقط بل لجأت حتى إلى الخيالة و ذلك من أجل ضمان إخضاع أكبر للأهالي، لأن لهذه الفرقة تضمن استمرار الاتصال بين رؤساء الأهالي ،هذه الفرقة كان إنشاؤها قبل تأسيس المكاتب العربية أي في 16 سبتمبر 1834م،ولكن بدأت هذه الفرقة العمل فعليا بعد تأسيس المكاتب العربية[2].

اصطلح الضابط شارل ريشارد على هذه الفرقة مصطلح "الدرك السياسي" و ذلك أن هذه الفرقة الحريصة كل الحرص من أجل الحفاظ على الأمن العام. وقد وصفها أيضا بقوله:«أنها بمثابة أعيننا و أيدينا و أذاننا في وسط الأهالي » .[3]

كان عناصر هذه الفرقة يتقاضون راتبا مقابل خدمتها لمؤسسة المكاتب العربية حيث كان يتقاضى كل عنصر راتب حوالي 30 فرنكا شهريا. [4]

وأوضح الدكتور صالح فركوس كيف كانت مؤسسة المكاتب العربية تقوم بتوزيع الخيالة على المناطق الهامة من أجل القيام بأعمالها المتمثلة في البريد و الاتصال ،و كذا مراقبة تحركات الأهالي.

برج بوعريريج: 20	قيادة بني باعلي :8
بوسعادة: 20	قيادة الساحل : 5
منصورة : 6	بجاية :20

[1]-X.yacono.op.cit.pp.120.121. -

[2]- صالح فركوس، المرجع السابق،ص39 .

[3]- CH.RICHARD .O P.CIT .pp 92-93

[4]- F.LAPASSET.OP.AT .P4.

بوداود : 6	بوسيع : 6
عين تاغروت : 8	خليل : 8
عين الصفا : 6	عين عبد الجبار : 20
بني نايل : 6	هلية : 20
لعراش :4	المجموع 163 خيالة [1]

كما اعتمدت المكاتب العربية أيضا على الفيلق الثالث للصبايحية ،هذه الفرقة هي فرقة منتظمة بلغ عددها سنة 1848م 160 صبايحيا ،ليصل عام 1849م الى حوالي 2200صبايحي.في حين أن هذا العدد مع حلول عام 1852 تناقص إلى أن وصل إلى 170 صبايحي.

كانت هذه الفرقة تقوم بتبليغ أوامر المكاتب العربية للقبائل ،و كذا إطلاع هذه المكاتب بما يجري في وسط الأهالي ،و في هذا الشأن يذكر النقيب مارميري قائلا :« لقد كان الصبايحيةباستمرار تحت تصرف المكاتب العربية، حيث كان يشكل كل عنصر منها جاسوسا لصالحنا ورهينة عندنا في آن واحد...إنهم يزودوننابمعلومات جد ثمينة عن الأماكن غير المعروفة لدينا .كما يبلغوننا الأوامر القادمة من السلطة العليا».[2]

و لهذا نستنتج أن ضباط المكاتب العربية استعملوا كل الوسائل من أجل إخضاع الأهالي،إلى أن وصلت إلى حد مراقبة كل تحركاتهم،وفي هذا يقول رئيس مكتب القالة فريناندهيقونيت(FERDINAND HAGONNET) « لما كنت رئيسا بهيئة المكاتب العربية .بدائرة القالة،كان كل انشغالي هو مراقبة الرأي العام للسكان،والعمل على إخضاعه لتأثيري...» .[3]

كما أخذت المكاتب العربية على عاتقها مهمة تشجيع سياسة الاستيطان الأوروبي في الجزائر،و تدعيم سلطة المعمرين بها،حيثبدأت هجرات المعمرين بشكل واضح منذ عام 1843م ، ففي هذه السنة و حدها وصل إلى الموانئ الجزائرية 14 ألفا ومائة و سبعة و ثلاثون مهاجرا ،كما اشتدت عمليات بناء المستوطنات حتى بلغ عددها سنة 1844م 28 مستوطنة.

[1]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص41.

[2] - المرجع نفسه، ص ص 43-44.

[3]-F .Hugonnet. OP .CIT .p 139.

في سنة 1845 متم تأسيس ضيعات فلاحية بضواحي سكيكدة هيئت للمعمرين، من ذلك على سبيل المثال ضيعة فالي (valée) على النهر الأيمن بواد الصفصاف و كذا مستوطنة دامريمون على الضفة اليسرى من الوادي ،و مستوطنة سانت آنطوان.[1]

و هكذا فإن بداية إنشاء المستوطنات تزامن مع نشأة المكاتب العربية، فقد اعتبر ضباط هذه المكاتب الأهالي مغتصبين في حين أن الأوربيين غاصبين، و لهذا فان المكتب العربي أصبح حريص على توفير الأراضي للأوروبيين و هذا ما ساعد على اشتداد الهجرات الأوروبية إلى الجزائر.[2]كما قام الحاكم العام في 27 فيفري 1849م .بإصدار قرار يدعو فيه ضباط المكاتب العربية إلى بذل المزيد المجهودات من أجل إقامة علاقات حسنة بين المعمرين و الأهالي .[3]

ومن هذا القرار تضاعفت مجهودات و تشجيعات ضباط المكاتب العربية للحركة الاستيطانية و ذلك ببناء القرى ،فبنيت حوالي 50 قرية من عام 1853م إلى عام 1859م، و من أجل توسيع مناطق الاستيطان طالب الحاكم العامراندون الأهالي بالتنازل عن الأراضي التي يحتاجون إليها ،في المقابل تعترف لهم بحق الملكية الفردية أو الجماعية للأراضي التي تتركها لهم.[4]

وصف أحد رجال القانون الفرنسيين هذه السياسة بأنها :« طريقة اغتصاب ،فيها يقال للأهالي: بأنكم مستفيدون فقط، سلموا حقوقكم في الأراضي التي تحتاجونها للدولة و الدولة تعترف لكم بدلا منها بملكية مساوية لما تسلمون » .[5]

و قد كانت لهذه السياسة نتائج وخيمة على القبائل التي فتحت باب الهجرة خاصةإلى تونس،كما كانت تقوم بحرق الغابات كوسيلة للتعبير عن الرفضبالإضافة إلى القيام بالثورات من أجل استرجاع أراضيهم.[6]

و في هذا الشأنأشار الجنرال ميسيات(maissiat) إلى السلطات العليا قائلا:« هناك عشائر برمتها من قبائل قد جردت تماما من أراضيها كما كانت هناك رغبة شديدة للهجرة نحو تونس من طرف الأهالي » .[7]

---

[1]- صالح عباد، المرجع السابق، ص ص 11-12 .

-[2].X.yacono.op.cit.p161.

[3]- صالح فركوس ، المرجع السابق، ص 16

[4]- شارل روبير آجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة ،المرجع السابق ،ص 51 .

5 - صالح عباد، المرجع السابق، ص 14.

[6]- صالح فركوس،المرجع السابق، ص163.

[7]-المرجع نفسه،ص.166

كما أوضح أحد تقارير المكاتب العربية سنة 1858م بما يلي :« في كثير من الجهات ،تفلح الأرض اليوم بنفس الأيدي السابقة ،بأيدي الأهالي ،مع فارق واحد وهو أنه بدل أن تكون هذه الأيدي هي المالكة لم تعد سوى أيد منتفعة... » .[1]

رغم كل هذه المجهودات التي قامت بها المكاتب العربية في تدعيم الاستيطان ، إلا أن المعمرين اعتبرواهذه المكاتب تقف كحاجز يمنع تقدمهم إلى الأقاليم العسكرية بهدف الحصول على أملاك عقارية و هذا ما فتح باب الصراع منذ معارضة المكاتب العربية و المعمرين.[2]

بدأ هذا الصراع منذ معارضة المكاتب العربية للمعمرين المتطلعين للحصول على مزيد من الأراضي ،هذه المعارضة كانت تتزايد يوما بعد يوم،وهذا ما جعل المستوطن الاقتصادي الصحافيديفال(DUVAL)أن يكتب قائلا : « تلك المكاتب إنها تعرقل السياسة المتبعة تبدي تثاقلا و كراهية لتنفيذ طلبات أي مسؤول على العمالة حين يلتمس منها أن تزيد في تضييق المجال الترابي،موضوع الحشر،و تسمح بإقامة المهاجرين الجدد في المساحات الشاسعة التي ينزه فيها العرب تراخيهم و كسلهم المعهود باعتبارهم شعبا من الرعاة الرحل »هذاهوالسبب الذي أدى بالمعمرين إلى المطالبة بإلغاء هذه المكاتب. [3]

عندما شعر الضباط بالخطر أظهروا الدفاع الشديد عن مصالح الأهالي، وذلك بهدف تبرير وجودهم و ضرورة تسييرهم للبلاد ،فكتب الضابط فييو(villot)قائلا :« أن الأهالي لا يملكون لاجرائد و لا هيئة انتخابية .لقد كنا نحن المترجمين لمتطلباتهم و كذا لما يكابدونه من آلام،...و ذلك هوسر الأحقاد المتضافرة تجاه المكاتب العربية ،أو بالأحرى تجاه الإدارة العسكرية » .

كشف ضابط آخر و هو لاكروتال (Lacretelle) :« أن الاستعمار كان قد انتزع من الأهالي أحسن أراضيهم ،بل جردهم لذة التمتع بالحياة و كذا الدخول إلى ساحات المياه ،لذلك لم يقدر العرب على المقاومة ضد الجفاف » .[4]

من هذا المنطلق أخذ ضباط المكاتب العربية يقودون معارضة شديدة و هجمة كبيرة ضد الاستيطان لما أحدثه في نظرهم من قلق و إزعاج في أوساط القبائل. [5]

---

[1]–صالح عباد، المرجع السابق، ص15.

[2] -A. ReyGoldzeiguer. oP. CIT. P. 76.

[3] –شارل روبير آجيرون ،الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871– 1919 م،ج1، المرجع السابق ،ص 7.

[4]– صالح فركوس،المرجعالسابق،ص ص 171–170.

[5]- X.yacono.op.cit.pp.167.168

كانت المكاتب العربية تريد من وراء هذه السياسة الاحتفاظ لنفسها بالسلطة في إدارة شؤون الأهالي،لذلك وقفت في وجه المعمرين لأن مطالبهم تقف في وجه طموحاتها،و في هذا كتب لاباسيتيقول :« إن الهوة تعمقت بين المعمرين و الأهالي ،سيأتي اليوم الذي تملأفيها بالجثث » في حين كتب لاكروتال قائلا :« إن العربي يسير .شيئا فشيئا نحو الانقراض النهائي نتيجة احتكاكهبالأوروبي...» .[1]

وحول هذا الصراع سأل ذات يوم نابليون الثالثماكماهون:اشرحوا ليلماذا المعمرون يكرهون إلى هذا الحد المكاتب العربية؟ فكانت إجابة ماكماهون:« مولاي ،إن السبب الذي يجعل المعمرين يكرهون المكاتب العربية ،مثل السبب الذي يجعل رجال التهريب يكرهون الجمارك...[2]،فقد اتهم المعمرون المكاتب العربية بتأخير عمليات الاستيطان و كذا معارضتهم لقانون السيناتيسكونسيلتالصادر بتاريخ 23 افريل 1863م و الذي كان يرمي إلى إنشاء الملكية الفردية .

ظلت المكاتب العربية محط انتقاداتوهجومات شديدة من طرف المعمرين حيث استغلوا حادثة الضابطدوانو رئيس مكتب تلمسان الذي شغل قبل عام 1856م رئيس مكتب عنابة و التي تتمثل في اتهامه باغتيال آغابني عبد الله.[3]

فقد استغل المعمرون هذه الحادثة لصالحهم حيث قالوا :« لقد سجلنا حادثة سريعة وقعت بين تلمسان ووهران لا تعود مسؤولياتها إلى قطاع الطرق من الأهالي و لا إلى مجموعة من الأشرار الأوربيين و إنما ترجع إلى أحد ضباط المكاتب العربية و هو النقيب دوانو الذي كان يريد منع ذهاب أحد رؤساء الأهالي إلى وهران لأن ذهابه إلى هناك ،كان يستطيع بشكواه ضده أن يؤثر على تقدم دوانو في رتبته – فخرج دوانو ليلا مدعما برجاله الذين يخضعون لأوامره و ذلك لقطع الطريق أمام الآغا،حيث انتهت المواجهة بإغتيالالآغا و مترجمه و أحد المفاوضين من ذوي السمعة العالية بالجزائر العاصمة ،كان يوجد معهم في العربة .وإذا كان المجرم الحقيقي يستحق الاعدام.فإنه لم يجد في رتبته من الدعم كضابط في المكاتب العربية ما يسمح له ذلك الدعم بمواجهة الرأي العام بحرية ... .[4] »

---

[1]- صالح فركوس،المرجعالسابق،ص 174 .

[2]-شارل روبير اجيرون ،الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871.1919،ج1،المرجع السابق ،ص 43.

[3]- X.yacono.op.cit.pp.21

[4]- شارل روبير اجيرون، الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871.1919،ج1،المرجع السابق ،ص 313.

أحيل النقيب دوانوعلى مجلس القضاء بوهران،حيث حكم عليه بالإعدامفي شهر أوت 1857م، و لكن لم ينفذ هذا الحكم ،إذ حظي بالإعفاء في شهر نوفمبر 1859م.

كما خاطبت صحيفة)l'avenir algérienالصادرة بوهران في 9 نوفمبر 1870م: « إليكم (أيتها المكاتب العربية) يا محرضي العرب على العصيان أوجه هذا الكلام ، و أتهمكم بخيانة الوطن بسبب ماأرى من دسائسكم و مكائدكم»و حسب وارني(warnier)أن سبب اتهامهم بالخيانة يعود إلى انتهاجهمسياسة مضادة للمصالحة الوطنية،كما أشارت نفس الصحيفة أن ضباط المكاتب العربية أعداء طبيعيين للمستوطنين حيث قالت أن شعارهم كان:« يهلك الاستيطان خير لنا من زوال هيمنتنا ! » .[1]

و لهذا نستنتج أن ضباط المكاتب العربية لم يستطيعوا إخضاع الأهالي إخضاع كلي لإرادتها ،كما أنها لم تستطع الوقوف أمام أجماع المعمرين التي تزيد يوما عن يوم من أجل الوصول إلى السلطة.[2]

[1]-X.yacono.op.cit.p 21

[2]-شارل روبير اجيرون، الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871.1919،ج1،المرجع السابق ،ص44.

المبحث الثاني: الدورالإداري للمكاتب العربية.

هدفت فرنسا بعد استكمالها للاحتلال المعنوي ،وبعد الانتهاء من الاحتلال المسلح إلى توظيف القضاء و العدالة الفرنسية فأوكلت ضباط المكاتب العربية مهمة الاطلاع على كل ما يتعلق بالأهالي،من ذلك دراسة الشريعة الإسلامية لأغراضاستعمارية ،وفى هذا يقولّ الضابطّ شارل ريشاردّ –رئيس مكتب الأصنام –في كتيب "روح التشريع الإسلامي «ّما يلي :« إن هدفي من خلال دراسة الشريعة الإسلامية، تبيان- قدر الإمكان – المغزى الحقيقي للقانون الإسلامي الذي،كما هو معروف، صورة مطابقة للشريعة الإسلامية،ثم البحث كيف يمكن استخدام هذا القانون الذي جعل من هذا الشعب يكن لنا أشد العداوة – نحن النصارى- لصالح فرض سيادتنا عليه » .[1]

و في تصريح الجنرال دي غيدون)(DEGUEYDONالذي يشير فيه إلى أن هدف النظام الاستعماريمحي القضاء الإسلامي أو إضعافه فقال :« على القاضي المسلم أن يتنحى أمام القاضي الفرنسي – إننا نحن الغزاة و نعرف كيف نفرض إرادتنا ».[2]

كان قضاة المكاتب العربية مكلفين تحت وصاية تلك المكاتب العربية بالبت في جميع ما يعرض عليهم من قضايا في الإرث و الزواج و الطلاق أي كل ما يتعلق بالأحوال الشخصية.[3]

كما كانت المكاتب العربية تتمتع بمشروعية معاقبة الأهالي بغرم يتراوح من 1 إلى 15 فرنكا و بالحبس من 1 إلى 5 أيام في مخالفات لاتصل إلى حد الجرائم و الجنح كالمشاجرة و الخصام أو التهاون في دفع الضريبة أورفض الامتثاللأوامر.[4]

و يعترف تقرير أحد المكاتب العربية في مقاطعة الأوراس بأن جميع القضايا كانت توكل إلى الضباط فيتولون دراستها و البحث عن الحل الأقرب إلى القسط و إلى العدالة الطبيعية ثم يشيرون بها للقضاة الذين يتكفلون بمهمة تقديم حيثياتها بنصوص قانونية ، و معنى هذا أن مهمة القضاة لم تكن إصدار الحكم و إنما ايجاد النصوص المساندة للأحكام التي يفرضها ضباط المكاتب العربية .

كان هؤلاء الضباط يعتبرون أنفسهم اوصياء على الشؤون القضائية ،حيث كانوا يستقون أحكامهم من القانون الفرنسي .و قد كانت هذه القرارات تؤثر على القضاة الذين كانوا متهمين

[1]- صالح فركوس،المرجع السابق، ص 127

[2]- عبد الحميد زوزو ،المرجع السابق ،ص 217.

[3]- صالح فركوس ،المرجع السابق، ص 218.

[4] -شارل روبير اجيرون، الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871.1919،ج1،المرجع السابق ،ص 313.

بالغش و قبول الرشوة و هذا ما جعل من الفرد الجزائري حذر من العدالة الرسمية.[1]

و قد عمل ضباط المكاتب العربية على بسط نفوذهم على الأهالي بشكل كبير من خلال استقطاب القضاة الجزائريين ،فكان من أبرز هؤلاء القضاة محل اهتمام من طرف ضباط هذه المكاتب ،فهو القاضي محمد الشاذلي القسنطيني ،[2] فقد بدأ هذا الأخير البحث عن العمل منذ أواخر عام 1843م ،و هذا ما جاء في رسالة كتبها السيد لاكجير(LACGER) إلى الضابط بواسوني مسؤول عن المكتب العربي في قسنطينة حيث قال :« أن الشاذلي قد طلب منه وظيفا حكوميا كأستاذ لغة عربية في باريس أو إمام جامع سطيف، و أن الشاذلي اشترط أن يدفع له أجره من خزينة المستعمرات »و بالفعل حصل الشاذلي على وظيفة قاضي مالكي في قسنطينة ،وبدأت أثاره كقاضي تظهر منذ شهر جويلية 1844م،حين شكا بعض الأهالي من حكمه .وكانت محكمته في قصر الحاج أحمد باي السابق و كان [3]مساعداه في المهمة المكي بن باديس جد الشيخ عبد الحميد بن باديس ، و محمد بن عزوز ،و كلاهما أصبح قاضيا بعده.[4]

وقد ذكر أحد التقارير الفرنسية من إمضاء النقيب سادي)(saddé رئيس الشؤون العربية 1848م بمدينة قسنطينة – أن« تواطؤ محمد الشاذلي مع الفرنسيين قد جعله منبوذا من مجتمعه الذي صار يحتقره ،و لم يعد يحتكم إليه أفراد الناس» .[5]

دعا الدوق دومال حاكم إقليم قسنطينة، بعض أعيان الإقليم إلى زيارة فرنسا، فسافر إلى هناك ثمانية منهم محمد الشاذلي خلال شهر ديسمبر 1844م ،فاستقبلهم لويس فيليب ووزع عليهم الأوسمة و أعطى كلا منهم «عطية تليق به »[6].

خلال هذه الزيارة التي قام بها الشاذلي أطلعهبواسوني على مراكز تعليمية و ثقافية و قضائية ،من بينها –أكاديمية الآداب و الفنون الفرنسية، فكان موضوع الجلسة " دور الحضارة المنتصرة و محاولاتها نشر الآداب و الفنون في مهد انبعاثها الأول" بمعنى " الاستعمار عن طريق الحضارة " ،وكان بواسوني يجلس إلى جانب الشاذلي و يترجم له تدخلات المناقشين و عروضهم.

---

[1]–عبد الحميد زوزو، المرجع السابق،ص 218.

[2]–محمد الشاذلي القسنطسني :من مواليد سنة 1222هـ الموافق ل 1807م بقسنطينة،اسمه الكامل محمد بن الحاج محمد ابن ابراهيم بن احمد الصدلي،و لكن قام اهل قسنطينة باختصاره فدعوه بمحمد الشاذلي القسنطيني ،كرس حياته في الدراسة و العلم على يد مشاهير علماء قسنطينة ،فقرأ الفقه و الحديث و اللغة و الادب و الخطابة و الحساب،تولى عدة مناصب منها القضاء و إدارة مدرسة سيدي الكتاني ،و ظل على رأس إدارة هذه المدرسة إلى أن وفته المنية سنة 1877م.

[3]–ابو القاسم سعد الله ،القاضي الأديب الشاذلي القسنطيني ،المرجع السابق ،ص 35.

[4]– المرجع نفسه ،ص 37.

[5]– صالح فركوس،المرجع السابق،ص132.

[6]– ابو القاسم سعد الله ،القاضي الأديب الشاذلي القسنطيني المرجع السابق، ص ص 37-38.

كما أن الشاذلي تردد على المكتبات و بالأخص المكتبة المالكية ،كما حضر بعض جلسات البرلمان الفرنسي أثناء مناقشاته ميزانية الجزائر أو بعض المشاريع الأخرى المتعلقة بها ،و في هذه الزيارات تخلى الشاذلي حتى عن لباسه المحلي و ارتدى لباس المشارقة في باريس .[1]

و يشير أبوالقاسم سعد الله بأن محمد الشاذلي بعد عودته إلى الجزائر عام 1847م ،لم تنقطع مراسلاته مع [2]بواسوني الذي ظل بفرنسا، بل كانا على صلة وطيدة ببعضهما و هذا ما تثبته مراسلات الشاذلي .[3]

و لا ينطبق مثال الشاذلي القسنطيني على جميع القضاة الجزائريين ،فنجد على سبيل المثال المفتي ابن العنابي الذي ظل وفيا لوطنه و ظل يكافح من أجله فمنذ الوهلة الأولى بالاحتلال الفرنسي طلب منه حسين باشا أن ينادي في الناس بالجهاد و يجمع كلمة الجيش المتفرق،ففعل ذلك بعد فوات الأوان فبقي في داره يخطط إلى أنه جاءه قرار النفي من قبل كلوزيل الذي تفطن له فنفاه إلى الإسكندرية بسرعة في سبتمبر 1830م.[4]

و تعود أصول هذا التوتر حينما أجبر كلوزيل المفتي على تسليمه بعض المساجد في المدينة لجعلها مستشفيات للجيش متعهدا له باستعمالها مدة شهرين اثنين فقط. وكان ابن العنابي شديد النقد للسلطات الفرنسية على خرقها للإتفاق الموقع بين الدايحسين باشا و الكونت دي برمون وكان يكتب بنقده ولومه إلى الجنرال كلوزيل .[5]

فضاق هذا الأخير ذرعا بجرأة المفتي فقرر وضع حدا له فألقى عليه رجال الدرك القبض وقادوه إلى السجن وتعرضت أسرته خلال ذلك إلى المهانة ، وكانت التهمة التي وجهت إليه هي تدبير مؤامرة ضد الوجود الفرنسي وإعادة الحكم الإسلامي العثماني للجزائر .

وتروي المصادر الفرنسية أن المجنديين قد وشوشوا أذن كلوزيل بأن المفتي الحنفي لمدينة الجزائر رجل خطير على الوجود الفرنسي وأن له تأثيرا قويا على أهل البلاد، أما حمدان خوجة فيفصل الحادثة حسبما رواها له المفتي فيما يلي:« جاء الترجمان إلى منزل ابن العنابي وطرح عليه بعض الأسئلة تتعلق بمكانته في البلاد وخططه المستقبلية من ذلك أن الترجمان أخبره بأن كلوزيل ينوي الجلاء عن الجزائر وتسليم الحكم له وسأله ماإذا كانت لديه القدرة على تنظيم جيش و الدفاع عن البلاد فأجابه المفتي بأن ذلك في استطاعته إذا اقتضى الأمر ثم سأل الترجمان هل جيشه سيكون

---

[1]- المرجع نفسه، ص ص40- 41.

[2]- ينظر الملحق رقم (03)

[3]- المرجع نفسه،ص 45.

[4]- ابن العنابي :اسمه الكامل هو محمد بن محمود بن حسين الجزائري ،و ابن العنابي هي شهرته و شهرة جده حسين بن محمد العنابي ، تلقى علومه على يد والده و جده ثم على يد المفتي المالكي علي بن عبد القادر بن الأمين ،تقلد عدة مناصب هامة بالدولة وما ساعده على ذلك منزلته العلمية بالإضافة إلى مكانة أسرته المرموقة توفي بالإسكندرية سنة 1267هـ الموافق ل 1851م.

[5]- وزارة المجاهدين :منطلقات و أسس ...المرجع السابق ، ص 198.

من داخل البلاد أو من مدينة الجزائر وحدها فأجابه المفتي بأنه سيجيش جيشا يبلغ ثلاثين الفا من كل أهل البلاد، وكان الترجمان قد أخفى حسب هذه الرواية شخصين ضلا ينصتان لهذه المحادثة ليكونا شاهدين ضد المفتي.[1]

فأمركلوزيل بنفيه فورا ولم يمهله، رغم أنه كان صاحب أسرة وأطفال وأملاك وديون وغيرها مهلة معقولة لتصفية هذه الأمور قبل مغادرة البلاد.

وهذا الجانب الإنساني هو الذي جعل حمدان خوجة يتدخل لدى كلوزيل لصالح المفتي ، فقد رجاه أن يمهله حتى يبيع أملاكه ويصفي ديونه و يسفرأسرته ولم يحصل له خوجة على مهلة عشرين يوما إلا بصعوبة كبيرة،وبعد انقضاء ذلك الأجل رحل ابن العنابي إلى الاسكندرية.[2]

و يشير صالح فركوس إلى أن ضباط المكاتب العربية قد سجلوا حالات تمرد و عصيان من طرف بعض القضاةعلى السلطات الفرنسية،فعلى سبيل المثال قاضي مكتب عنابة محمد الغزرولي الذي كان أحد القضاة المعارضين للاحتلال الفرنسي، فجاء في أحد التقارير :« ...أن حقده تجاه كل شيء يحمل اسم فرنسا ،جعل منه —دوما– لا يقترب من إدارتنا –أي ادارة مكتب عنابة– ».

كما كان قاضي أولاد خيار بسوق أهراس سي أحمد الصالح الخياري ناقما على المحتل فقد كتب مكتب سوق أهراس حول هذا القاضي مايلي :« أنه ليس —فقط –عدو لنا من الناحية السياسية، ولكن ظل على اتصال مستمر بالمتمردين علينا...كما لايخفي حقده تجاه كل نصراني ... ».[3]

وهكذا فإن القضاء لم يكن سوى وسيلة من الوسائل الاستعماريةلبسط الهيمنة الفرنسية في مختلف أنحاء البلاد ،وكذا وسيلة لتنظيم إدارة شؤون الأهالي تحت وصاية المكاتب العربية.

و لكن لم يكن القضاء وحده وسيلة لتنظيم إدارة شؤون الأهالي ،فقد اعتمدت الإدارة الفرنسية على الضريبة تحت وصاية المكاتب العربية ،فقد كان المكتب العربي هو الوحيد الذي يشرف على جباية الضرائب ويبحث عن المادة أو العينة العقارية أو غيرها التي يمكن أن يفرض عليها الضريبة وهو وحده كذلك الذي كان يطالب بزيادة الضريبة أو الإعفاء منها ، حيث كان يعد كل الوثائق المتعلقة بهذا الموضوع .

و قد كانت عملية جباية الضرائب تتم من طرف رؤساء الأهالي،تحت رقابة المكاتب العربية ،حيث تقوم هذه الأخيرة بإرسال المبالغ المستخلصة من الضرائب إلى الخزينة العامة.[4]

---

[1]–ابو القاسم سعد الله ،المفتي الجزائري ابن العنابي رائد التجديد الإسلامي (1775–1850) ،ش،و،ن ،ت،الجزائر ،ص ص 33–34. و ينظر أيضا حمدان خوجة ، المصدر السابق ،ص260.

[2]–المرجع نفسه ،ص ص 34–35 ،و ينظر أيضا حمدان خوجة :المصدر السابق ،ص 261.

[3]–صالح فركوس،المرجع السابق، ص 131.

[4] -F .HUGAMMET . OP .CIT .p p 10-11.

حيث كانت ميزانية الخزينة الفرنسية تستمد مواردها من جباية الضرائب، وفي هذه الشأن يقول شارل ريشارد :« أن الضريب التي كانت المكاتب العربية تستخلصها من القبائل ، تشكل ثلث ما ينبغي أن يكون بالنسبة لثروات الأرض ،غير أنها كانت تثقل كاهل الفقراء الذين كانوا يتحملون الجزء الأكبر منها ».[1]

كانت الضرائب شديدة التنوع و منها: العشور(الضريبة على المحاصيل)و الزكاة و الحكر و اللزمة، و يضاف إلى هذه الضرائب شتى الغرامات مثل جباية الحرب و غيرها مما دفع المجتمع الجزائري إلى الفقر و البؤس ،في حين كل المعمرون ينتفعون بها من أجل تحسين معيشتهم .[2]

و بالرغم من انتشار المجاعات و الأوبئة و الجراد بالإضافة إلى الجفاف ، فإن الإدارة الفرنسية ظلت تستخلص الضرائب ،حيث كتب الكولونيل ديريو(durrieu)في عام 1852م مايلي: « لقد تمثل دورنا،إلى حد اليوم ، في التمسك الشديد بالضريبة التي وجدناها سارية أثناء احتلال البلاد » .[3]

ويثبت تقرير لأحد الضباط في باتنة عن استخلاص الضرائب في السنوات العجاف ،حيث يقول: « إنهم يسددون ضريبة الحكر بالكامل رغم ما أصابهم من خراب بسبب الجراد » .[4]

كما أكد أحد الضباط في تقرير فيفري 1850« أن القبائل في حالة عجز عن الوفاء بالتزاماتها الضريبية بسبب الفقر المدقع الذي آلت إليه معيشتهم ،بسبب الخراب الذي خلفته عمليات الغزو التي تقوم بها » ، ويذكر تقرير آخر صدر في شهر ماي 1850 م « أن الحصاد سيكون منعدما تقريبا في السهل وفي بلزمة و الأوراس و يمكن القول بأننا على أبواب سنة من القحط ».[5]

و بالرغم من هذه الحالة المزرية للأهالي كان ضباط المكاتب العربية يفرضون مبالغ أكثر من التي ينبغي أن تكون، من أجل أخذ الفرق لهم ،و مثال ذلك نموذج دائرة القالة عام 1846م.[6]

القبائل	حصة الضريبة	القيمة المستخلصة	تاريخ الجباية	القيمة النقدية المتبقية

[1]- CH.RICHARD .O P.CIT .P 51.

[2]-عبد الحميد زوزو،ا لمرجع السابق ،ص 233.

[3]- شارل روبير آجيرون ،الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871- 1910 ،ج1، المرجع السابق ،ص 461.

[4]- عبد الحميد زوزو،المرجع السابق ،ص 236.

[5]- المرجع نفسه ،ص 238.

[6]-صالح فركوس،المرجعالسابق،ص 144.

	جبدة[1]	القيمة النقدية	جبدة	القيمة النقدية		
أولاد بكري	141	7.755 ف	141	7.755 ف	27 جويلية	
شعابنة	132	7.260 ف	132	7.260 ف	26 جويلية	
بني عمار	110	6.050 ف	106	5.830 ف	02 اوت	220 ف
اولاد دياب	70	3.850ف	33	1.815 ف	29جويلية	2.035 ف
سبع	43	2.365 ف	22	1.210 ف	27 جويلية	1.155 ف
المجموع	496	27.280ف	434	23.870 ف		3.410 ف

ويمكن تفسير هذا المثال أكثر حيث إذا كان من المفروض استخلاص من 7 إلى 8 آلاف فرنك،فهي تصل إلى 40 فرنك يتقاسمها ضباط المكاتب العربية ورؤساء الأهالي.[2]

هذه الضرائب زادت من سيطرة الإدارة الفرنسيةعلى القبائل الجزائرية و جعلتها تتحكم أكثر في الأهالي.

[1] – و هي وحدة فلاحية في قسنطينة في الجزائر زوجة و السقة في وهران ،و تعني في ذات الوقت وحدة مساحية ووحدة جبائية .

[2]– المرجع نفسه ،صص 144-145.

المبحث الثالث: الدور التعليمي و الثقافي للمكاتب العربية.

بعد تنظيم إدارة شؤون الأهالي ،جاءت التعليمات الرسمية الصادرة عن حكام الجزائر، والتي تنص أن أيالة الجزائر لن تصبح حقيقة مملكة فرنسية إلا عندما تصبح لغتهم هناك قومية،و العمل الجبار الذي يترتب على ضباط هذه الإدارة هو :السعي وراء نشر اللغة الفرنسية بين الأهالي بالتدريج إلى أن تقوم مقام اللغة الدارجة بينهم.

و قد جاء في تقرير آخر لسنة 1849م :« لا ننسى أن لغتنا هي اللغة الحاكمة ،فإن قضاءنا المدني والعقابي يصدر أحكامه على العرب الذين يقفون في ساحة هذه اللغة، و بهذه اللغة يجب أن تصدر –بأعظم ما يمكن بسرعة– جميع البلاغات الرسمية، و بها تكتب جميع العقود،وليس لنا أن نتنازل عن حقوق لغتنا فإن أهم الأمور التي يجب أن يعتني بها كل شيء ،هو السعي وراء جعل اللغة الفرنسية دارجة عامة بين الجزائريين الذين عقدناالعزم على استمالتهم إلينا،و تمثيلهم بنا، و إدماجهم فينا و جعلهم فرنسيين... » .[1]

و بذلك نفهم أن دور المكاتب العربيةو كان يتمثل في إحلال اللغة الفرنسية مكان اللغة العربية فقد كان رؤساء ،هاته المكاتب يرون بأن:« المساجد و الزوايا ،إنما تتخرج منها عناصر متعصبة معادية للسلطة الفرنسية ،فالدين هو جوهر هذه المسألة في تفكير هؤلاء .ذلك أن الطالب و العالم والمرابط و الزاوية كانوا يترجمون المثل الديني ،كما كانوا يحظون في وسط المجتمع المسلم بمكانة متميزة ،نظرا للدور الذي يلعبونه في توعيتها و تعبئتها ضد العدو » .[2]

وقد كان النقيب ريشارد و غيره من ضابط المكاتب العربية يرون بأنه :«عندما تصبح المدارس القرآنية هباءا منثورا تذره الرياح ،ويتحول الشعب العربي إلى جهالة العصور الأولى ،فعندئذ من الممكن تلقينه شيئا مفيدا. » .[3]

قامت السلطات الفرنسية بحصر التعليم في المدارس الفرنسية ،و ذلك بهدف تكوين فئة جزائرية مثقفة ثقافة فرنسية، و لذلك طلبت من الأعيان و الطبقة البرجوازية أن يرسلوا أبناءهم إلى فرنسا من أجل التعليم،و بهذا يقول حمدان خوجة :« وبهذه المناسبة جمع السيد شيخ البلدية المجلس البلدي و كنت عضوا فيه لتهنئة الجنرال كلوزيل بالعودة سالما ،و على اثر هذه الزيارة أخبرنا بالتقارير التي و صلته و قال بأنه : « عمل على راحته ،و للتدليل على الثقة للحكومة الفرنسية ،يجب أن نجمع على الأقل (50 طفلا) من أبناء الأعيان ليرسلوا إلى فرنسا ليتعلموا اللغة... » .[4]

---

[1]– رابح تركي،التعليم القومي و الشخصية الوطنية ،ش،و ،ن،ت ،الجزائر،1981،ص108 .

[2] – صالح فركوس، المرجع السابق،ص269.

3– شارل روبير آجيرون :الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871– 1919–.م،ج1، المرجع السابق ، ص 584.

[4]– حمدان خوجة ،المصدر السابق ،ص 217.

وفي عهد الجنرال بيجو أعيد طرح هذه الفكرة ،و لكنه سرعان ما تخلى عنها خوفا منه من مقاومة الأهالي، فطرح فكرة جديدة تتضمن تقديم الدراسة في الجزائر« بكيفية تسمح لهؤلاء من النقاد إلى سر التأسيس الإسلامي فيصبحون قادرين على تولي حكم الأهالي".و بالفعل تمت الموافقة على هذه الفكرة لكنها لم تطبق بسبب مقاومة الأمير عبد القادر .[1]

وبوصولنابليون الثالث [2]إلى الحكم في فرنسا ،برزت سياسته بالنسبة للأهالي ،و التي اعتبر فيها الجزائريين مواطنين فرنسيين ضمن المملكة العربية حيث قال :« إن الجزائر ليست بلادا مستعمرة بالمعنى العام المفهوم من هذه الكلمة ،بل هي مملكة امبراطورية على الفرنسيين ،وأريد أن أستفيد من شجاعة العرب و شهامتهم ،على أن أستغل فقرهم و بؤسهم » .[3]

فكان نابليون يهدف إلى تكوين جيلا متفتح على الثقافة و الحضارة الفرنسية فبدأت في فتح أبواب التعليم الفرنسي من خلال إنشاء المدارس العربية الفرنسية و فق المرسوم الرئاسي الصادر في 14-07-1850م ،في المناطق المهمة بالسكان ،و هي مدارس ابتدائية :أين تدرس اللغتين الفرنسية و العربية تتألف من المدير الفرنسي و له نائب.

وكان الغرض الأساسي من إنشاء هذه المدارس ذا طابع سياسي أكثر منه تثقيفي ،حين أوضح أحد الفرنسيين عام 1861 م الغرض من هذه المدارس :« إن الغرض من نشر التعليم الفرنسي بين الجزائريين عن طريق المدارس المختلطة ،العربية الفرنسية ،هو القضاء على المدارس العربية الإسلامية الخاصة و الحرة » .[4]

وصل عدد هذه المدارس في بادئ الأمرإلى ستة (06) مدارس ،ثمازداد إلى أن بلغ 38 مدرسة سنة 1861م ،و كانت تشرف على حوالي 13 ألف طفل جزائري ،و قد اعتبرت أحسن سنوات تعليم الجزائريين ،و لكن في حقيقة الأمر قد عرفت هذه المدارس انتعاشها في عهد الحكم العسكري.[5]

و في هذا قال الدوق دومال(ducd'umale):« إن لفتح مدرسة و احدةوسط الأهالي مفعولا لا يساوي مفعول كتيبة عسكرية في عمليات بسط الأمن في البلاد » .[6]

---

[1]- شارل روبير أجيرون ،الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871م،ج1، المرجع السابق ،ص584.

[2]- نابليون الثالث(لويس نابليون) 180-1873 انتخب سنة 1848 كرئيس للجمهورية في فرنسا ،أدى اليمين الدستوري سنة 1850م،ايد بريطانيا و تركيا في حرب القرم سنة 1854.ضد روسيا ،حضر افتتاح قناة السويس عام 1869م ،استسلم في حرب 1870م ضد بروسيا في معركة سيدان و بذلك سقطت الامبراطورية ،اعتزل السياسة و عاش في انجلترا وتوفي بها في 09 فيفري 1873.

[3] -عبد القادر حلوش، المرجع السابق ،ص 52.

[4] - المرجع نفسه ، ص 54.

[3]-عمار هلال، **أبحاث و دراسات في تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1962)** ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1995 م.ص110.

[4]- الدوق دومال،هو أحد أبناء الملك الفرنسي لويس فليب، اشتهر بحقده على الأميرعبد القادر وهجومه على الزمالة العاصمة المتنقلة لدولة الأمير في 16-05-1843، وهو الذي استلم جواد الأمير اثر استسلامه، خلع ابوه من الملك اثر ثورة 1848 م بفرنسا ،فخلع هو الاخر من الجزائر بالتبعية.

ثم بدأت تسير نحو الزوال و الاندثار منذ وضعها تحت إشراف البلديات للإشراف عليها، معمول به لفرنسا ،و رفضت هذه البلديات أية إعانات للمدارس ،و هذا ما أدى إلى غلقها شيئا فشيئا في المدن :البليدة ،مليانة ،...أورليانفيل(الأصنام) ،و مابين 2 ماي -11 ماي 1866مصدر مرسوم حكومي نص على وضع المدارس العربية الفرنسية تحت مسؤولية البلديات في المناطق المدنية،و أدرجت في الحساب الإضافي للضريبة العربية في المناطق العسكرية ،و قد وجدت رفضا تاما من طرف البلديات لتقديم أي مساعدات لهذه المدارس بدعوى وجود المدارس المختلطة mixtes و التي يستطيع الأهالي الالتحاق بها.

إلا أن هذه المدارس شهدت نفور الأهالي منها ،و من هنا بدأت تعيش مرحلةالأفول و الزوال وهذا ما لاحظه ياكونوyaconno بقوله :« المدارس العربية الفرنسية الثلاث الموجودة في منطقة أورليان فيل (الأصنام)والتي أسستها المكاتب العربية (الحكم العسكري) نزلعدد تلاميذهاإلى الصفر سنة 1869م بعد أن كان هذا العدد110تلميذ، وذلك عندما أصبحت القبائل تحت سلطة القضاء المدني ... » .[1]

و العامل الآخر هو رفض الجزائريين الالتحاق بهذا النوع من المدارس لأنه يوفر تعليما ضعيفا عما هو موجود في الزوايا وخوفا من تأثيرها على شخصيتهم وأبناءهم خاصة بعد افتقارهاللمدرسين الجزائريين الذين رفضت البلديات إعطائهم مستحقاتهم بدعوة قلة النفقات الموجهة لهذه المدارس .[2]

و أمام هذه الوضعية السيئة ،وهجرة التلاميذ للمدارس العربية الفرنسية ، لم تجد الحكومة العامة سبيلا في إرجاعهم سوى إصدار مرسوم سنة 1859م و الذي يقضي بتحديد الكتاتيب و المدارس القرآنية بقرارات ولائية في كل مقاطعة،وفي تقرير عامل عمالة وهران إلى الحاكم العام في هذا الموضوع قال :« للوصول إلى رفع عدد تلاميذ المدارس العربية الفرنسية هناك إجراء واحد، هو القضاء كليا على الكتاتيبالموجودة في المدن ، حيث يكون بالإمكان تأسيس مدارس عربية وفرنسية » .[3]

وما تجدر الإشارة إليه هو أن هذه المدارس كانت تحظى بمساندة المكاتب العربية إلى غاية سنة 1865م ،ورغم أن تطور هذه المدارس كان محدود جدا إلا أن ضباط المكاتب العربية بذلوا جهودا من أجل التغلب على الأفكار الراسخة في المجتمع النهائي إلا أن هذه الجهود باءت بالفشل ،وهذا ما دفع بالمدنيين إلى التأكيد بأن الإكراه هو وحده الأسلوب الكفيل بضمان التردد على تلك

[1] – عبد القادر حلوش، المرجع السابق،ص 55 .

[2] –عمار هلال ،المرجعالسابق،ص 113.

[3] – عبد القادر حلوش ،المرجع السابق، ص 56.

المدارس في حين أكد الضباط العسكريين أن اختيار المهارة في التصرف أحسنمنها إلى استعمال القوة [1]،حيث :« كان الضباط العسكريون ممثلين في المكاتب العربية يرون في توزيع الملابس والاعانات المادية للتلاميذ وتقديم بعض التشجيعات إلى المتفوقين كاستدعائهم مع أوليائهملحضور الحفلات و غيرها عامل من عوامل نجاح المدرسة العربية الفرنسية بين السكان، أما المدنيون فكانوا يرون على أن القوة و المضايقة هما وحدهماكفيلانلضمان ذهاب التلاميذ الجزائريين إلى هذه المدارس » .[2]

نذكر على سبيل المثال ضابط المكتب العربي بتبسة سيريزي)(seriziatحضر عام 1868 بالمدرسة المختلطة حفل لتوزيع الجوائز على التلاميذ الناجحين ،حيث ألقى كلمة بالمناسبة ،موجها فيها التهاني والتشجيعات لهؤلاء التلاميذ و مبينا لهممحاسنالتعليم، كمابيناللآباءأنالتعليمالفرنسيمستقلعنالأمورالدينيةوأنالحضارةالأوروبية تسيرنحوهدفواحد، كانتقدتعهدتبهلكلالناسذويالدياناتالمختلفة[3] .

وقدرأىضباطالمكاتبالعربيةضرورةالشروعفيتحضيرالمدرسينللتكفلبتنشيطهذهالمدارس،فتمفيسنة 1865مفتحمدرسةلتكوينالمعلمينفيمدينةالجزائر،وحددتلهامهمةتكوين "معلمينذويدرايةباللغةالعربيةالدارجةوالاطلاععلىعاداتالناسوتقاليدهم". [4]

و كان ذلك بعد إنشاء أول معهد عربي فرنسي و فق مرسوم إمبراطوري صدر في 14-03-1857م و في 16-06-1865م،صدر مرسوم آخر نص على تأسيسمعهدين آخرين في كل من قسنطينة ووهران ، فقد طالب وزير التعليم العمومي ف .دوريy.duruy بضرورة توجيه هذه المعاهد إلى الأعمال التطبيقية و ليس النظرية فقد قال :« إن تكوين شخص عربي كيميائي ،أو فيزيائي ، أو ميكانيكي ،أفيد من تكوين فرقة من الزواوة».[5]

و تجدر الإشارة إلى أن مجموع الطلاب المتخرجين من هذه المعاهد كانوا يتوجهون إلى الجيش أو إلى إدارة القبائل،أي العمل بالمكاتب العربية و الأعمال الإدارية الأخرى.[6]

و بموجب مرسوم 30-09-1850م[7]،أنشأت فرنسا ثلاث مدارس إسلامية في تلمسان و الجزائر العاصمة و قسنطينة .[8]و قد أسار راوندون rondon الهدف من إقامة هذه المدارس

---

[1]-شارل روبير آجيرون :الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871 1919م.،ج1، المرجع السابق ،ص586.

[2]-عبد القادر حلوش ،المرجع السابق، ص 53-54.

[3]-المرجع نفسه، ص 289.

[4]-ايفون ،تيران ، المرجع السابق ،ص 21 .

[5]شارل روبير آجيرون :الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871 - 1919م.،ج1، المرجع السابق ،ص 592.

[6]-عبد القادر حلوش،المرجع السابق، ص 54.

[7]-ينظر الملحق، رقم (04) .

[8]- المرجع نفسه، ص 56

الحكومية فقال :«فمن هذه المدارس يتخرج الموظفون الإداريون و القضاة و بكلمة أعم الشخصيات و العناصر التي لها تأثير على السكان حتى لا يفلتوا من قبضتنا».

و المرسوم في شكله يتضح أنه سياسي بالدرجة الأولى ،حيث يعطي جميع الصلاحيات لوزير الحربية و قادة المناطق في تعيين الموظفين بعد إقتراح الحاكم العام،و كذلك خضوع هذه المدارس للمراقبة المستمرة للعسكريين في المناطق التابعة لهم تحت غطاء المكاتب العربية لذلك سيتحدد موقف الأهالي منها وهو الرفض لأنها لا تعدو أن تكون عبارة عن وسيلة لتمرير مناهج و ثقافة بعيدة عن النوايا الصادقة في تعليم الأهالي و الفرع من مستواهم و قد جاء في هذا المرسوم ما يلي :

المادة الأولى: التعليم سواء كان ابتدائيا أو ثانويا ،المقدم في المدارس الإسلامية موضوع تحت الرقابة العليا للحاكم العام،عبر حكام المقاطعات المختلفة أما المناطق العسكرية فإنها من اختصاص العسكريين.

المادة الثالثة : تؤسس على حساب الدولة في كل من مدن :المدية ،تلمسان و قسنطينة مدرسة عليا من أجل تكوين مترشحين للوظائف المرتبطة بمصالح العبادة ،العدالة و التعليم العام للأهالي و المكاتب العربية.

المادة الثامنة: توضع المدارس العليا تحت رقابة الضباط قادة المقاطعات، هذه الرقابة تمارس بواسطة المكاتب العربية. [1]

كانت المكاتب العربية تهدف من وراء هذه المدارس إلى تكوين فئة هدفها المساعدة على إخضاع الشعب في المرحلة الثانية ،التي تأتى بعد التردد ،بحيث تكون هذه الفئة عبارة عن وسيط بين هذه المكاتب والأهالي وتساهمفي تسيير القطاعات الدينية و العبادة مثل المحاكم الإسلامية ،والشؤون الأهلية والمساجد ...،ولهذا جاء عمل هذه المدارس مثل ما أو ضح أحد ضباط المكاتب العربية على :« طريقة تشكيل الأهالي على نسق عاداتنا و تقاليدنا و لغتنا لا يكون عن طريق إنشاءهم في مؤسسات خاصة لوحدهم... » .[2]

لقد اعتمدت السلطات الفرنسية على المكاتب العربية في إخضاع الأهالي تحت شعار:" تنوير عقول الجزائريون "و ذلك بالتعامل معهم عن طريق فتح بعض المناصب لهم و تسيرها تحت مراقبة الضباط ،كما كان الأمر بالنسبة لمحاولات تنظيم التعليم الذي تعدى هذه المرحلة إلى أن وصل إلى التنصير و الإدماج.[3]

[1]-كمال خليل ،المرجع السابق، ص ص 71-72.

[2]- المرجع نفسه،ص ص100.98.

[3] - صالح فركوس ، المرجع السابق، ص 283.

و نتيجة لتمسك الجزائريين بدينهم ،أدركت السلطات الفرنسية أنها ستفشل في سياستها ما لم تقضي على الدين الإسلامي الذي يعتبر الحصن المنيع للشخصية الجزائرية و هذا ما عبر عنه أحد الفرنسيين بقوله:« إن المسلمين إذا اعتنقوا الدين المسيحي فإنهم سيظهرون لنا الطاعة و يصبحون إخوانا لنا ...إلا تتطلب سعادة هؤلاء الأشقياء أن تقوم بهذه المحاولة ؟ إننا عندما نقدم لهم العقيدة الجديدة سنضع حدا لها لهذا الغيض الشنيع لطبائعهم و أخلاقهم،و الذي يمتاز به هؤلاء الذين يسيرهم القرآن...».[1]

و قد أدرك الحاكم العام المارشال فالي (vallée)[2] أن المسيحية يجب أن تقوم بدورها في إفريقيا و أن « فرنسا تبقى أكثر في بلد ترفع فيه الصليب من رفعها العلم الفرنسي فقط».

و عليه قام المارشال بنصب الصليب على كاتدرائية الجزائر،و قام بتحويل مسجد البليدة إلى كنيسة كاثوليكية يرفع عليها الصليب إعلانا بانتصارالمسيحية ،لذلك توالت عليه رسائل الشكر و التهنئة على هذا العمل و على مشاعره الدينية المتوهجة و على المساعدات التي قدمها و كذلك:« لتنقية المعابد من الخرافات المحمدية و تحويلها الى كنائس لصالح المذهب الكاثوليكي ...حتى يقوم رجال الدين بواجبهم في نشر الإنجيل بحرية و نجاعة».[3]

و لقد سخرت الإدارة كل طاقاتها العسكرية لتحطيم الهوية العربية و الشخصية الإسلامية و ذلك عن طريق تعاون بعض قاداتها و الذين برهنوا بصدق عن تواطؤ كبير بينها و بين الكنيسة ،أمثال المارشال فالي ،و الجنرال بيجو ،النقيب لاموريسار و الذي حول أحد مساجد وهران إلى كنيسة ،كتب إلى البابا قائلا:« لقد رأيت الآباء يعملون لقد أحببتهم ،و قد علموني أنه يوجد انتصار آخر فوق كل انتصار هو ذلك الذي ننتصر فيه للمسيح أكثر من أي انتصار لقهر العالم».[4]

ومن أهم الشخصيات التي لعبت دورا بارزا في عملية التنصير في الجزائر الكاردينال لافيجري(cardinal Lavigerie) الذي عين اسقفا في الجزائر التي وصل إليها يوم 15 ماي 1867م و اعتبر أن الأساليب التبشيرية للكنيسة مملوءة بالمخاطر و لذلك يجب أن تعتمد تلك المشاريع على الأعمال الخيرية مثل:إنشاء المستشفيات ،مأوى الأيتام ،إنشاء المدارس ،تدعيم ثقافة

---

[1]- كمال خليل ،المرجعالسابق،ص 43.

[2]-سليفان شارل فالي (1741-1837) ببريانلوشائق BRIENNE LE CHATEAUانضم الى الجيش الفرنسي كتلميذ ضابط في المدرسة المدفعية في شالون عام 1792،تخرج منها برتبة ملازم في 01-06-1973م، ثم رقي الى رتبة نقيب في 27-04-19-795،فمقدم في 07-06-1804،و في 12-01-1807رقي الى عميد ثم جنرال فرقة في 28-07-1809 ،ثم جنرال قسمة في 06-08-1811 ،و مفتش عام للمشاة (1822- 1830) .و في 08-09-1830 احيل الى الاستيداع ،استدعي الى الخدمة الفعلية عام 1834.و اخيرا رقي الى رتبة مارشال في 11-11-1837.ثم عين حاكما عاما بصفة نهائية على الجزئر في 01- 12-1837 ،مارس مهامه بهذه الصفة لمدة ثلاث سنوات و شهر و 20 يوما ،عاد الى فرنسا في 20-01-1841 ،توفي 15-08-1846.

[3]-عبد الجليل التميمي ،المرجع السابق، ص ص 10-19.

[4]-المرجع نفسه،ص20.

المستعمر و ركز كثيرا على ذلك حيث قال:« الإحسان و اللطف و الإخلاص و العدالة المنصفة ثم الحمية المتبصرة و اليقظة ،و هي الخصال التي فرضتها علينا العقيدة المسيحية هي القادرة و حدها على إنجاز الأعمال التي فرضت بادئ الأمر عن طريق السيف...».[1]

وقد صادف وصول الكاردينال لافيجري[2]إلى الجزائر ،وقوع مجاعة الستينات خلال عامي 1867-1868 و التي صاحبها خطر الجراد الذي أتلف المحصولات في إقليم مجانة بين 1869-1870 ،و كذلك البؤس الاقتصادي و الاجتماعيبانتشار المجاعة و الأمراض و الأوبئة مثل :الكوليرا ،التيفوس،و أصبح الناس يموتون بالجملة.[3]

فانتهز لافيجري هذه الفرصة وجع الاطفال الذين فقدوا ذويهم و جعلهم ينشئون على الدين المسيحي.[4]

وبهذا فإن الدور الثقافي الذي لعبته مؤسسة المكاتب العربية من خلال محاولة فرنسة الشعب الجزائري إلى غاية ثورة المقراني ،قد انتهت بتحطيم أكثر مراكز الثقافة و التعليم العربي الإسلامي في الجزائر ،مما أدى إلى إنتشار الجهل و الأمية بين الأهالي.

[1]-كمال خليل،المرجع السابق ، ص 46.

[2]- الكاردينال لا فيجري ،من مواليد عام 1825م في باليون بفرنسا ،اهتم بالنشاط الكنسي منذ صغره، انتقل الى الشام و تعلم اللغة العربية و عادات و تقاليد المجتمع العربي ،عاصر احداث الشام عام 1860م و الدروز ،ثم عاد الى فرنسا حيث مارس عدة وظائف دينية اخرى ،ثم انتقل الى الجزائر خلال سنوات القحط ،و كانت له فكار و مواقف تتمثل في نشر المسيحية ،مهاجمة المكاتب العربية لأنها في تقديره تحافظ على التقاليد الاسلامية ،و من مواقفه مساندة النظام المدني ضد العسكري.

[3]-علي بطاش، لمحة عن تاريخ منطقة القبائل حياة الشيخ الحداد و ثورة 1871 ،ط3،دار الأمل،الجزائر،2010،ص 52.

[4]-عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 71.

المبحث الرابع: الدور الاقتصادي للمكاتب العربية.

لقد كانت أعمال النهب، والاستيلاء على الممتلكات، ومصادر الأراضي، هي ماتميز به النظام الاقتصادي الفرنسي بالجزائر تحت وصاية المكاتب العربية ،هذا النظام أحدث تغييرا كبيرا في الإمكانيات التقنية للتكيف الأهلي وحتى في طريقة تفكيرهم.[1]

فقد كان ضباط مؤسسة المكاتب العربية يسعون إلى تجسيد الفلاح الجزائري في أرضه ،لخدمة المزروعات الصناعية الفرنسية فعلى سبيل المثال لا الحصر نشر زراعة القطب والدخان ،رافعين بذلك شعار:« الفلاحة هي أولى مصالح الدولة».[2]

وفي هذا الشأن يذكر الضابط هيفونيت (hugonnet):« في هذه السنوات الأخيرة (1846-1852م)، عملنا في كل مكان على زراعة القطن، خصص كل شيء من أجل تحقيق إنتاج كبير من القطن، كما تم استخدام اليد العاملة من الأهالي، وكما تم اختيار الأراضي المخصصة له».

وفي إطار تشجيع زراعة القطن صدر مرسوم إمبراطوري في 16 أكتوبر 1853م يهدف إلى تشجيعها عن طريق استخدام اليد العاملة من الأهالي لصالح الأوروبي.[3]كما سعى الضباط إلى تحويل زراعة الحنة بمنطقة بسكرة إلى زراعة صناعية لفائدة الدولة الفرنسية، كما حاولوا نشر زراعة الدخان في كامل التراب الجزائري.[4]

وقد ضاعفت مؤسسة المكاتب العربية نشاطها، حيث قامت بحفر الآبار وبناء السدود ومحاولة شق الطرق وتطوير زراعة الحنطة والذرة بالإضافة إلى زراعة القمح والشعير وتشجيع استغلال الحدائق وغرس الأشجار وكروم العنب والدخان، وكانت تلك المكاتب تفكر في إمكانية جعل زراعة السكر وخاصة القطن تتكيف مع مناخ القطر الجزائري كما اهتمت أيضا بتربية الدواجن،« ولكن يبدوا أن الشروط غير قارة لتسمح.....ذلكأن هم الفلاح إنما كان يتمثل في المحافظة على أراضيه وامتلاك الحبوب لكي تسمح له بالبقاء في حين كان أغلبية الأهالي يعانون من الجوع».[5]

[1]-A. Rey. Goldzeiguer. Op. cit. p. 25
[2]-Ch. Hichard. op. cit. pp. 64- 65
[3]-F. .Hugonnet. Op. cit. pp 142-143
[4]-G. vaision. Op. cit. p- 108

[5]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص 206.

ومن أجل تطوير أكبر للأساليب الزراعية للفلاح الأهلي، تم إنشاء المزارع التعليمية، وكذا توزيع أدوات الحرث، هذا ما جعل من المكاتب العربية تسهر على توزيع بعض المحاريث الخفيفة وبعض الأمشاط والمناجل الكبيرة وتدريب الأهالي على استعمالها.[1]

كما قامت هذه المؤسسة ببذل كل مجهوداتها من أجل الحفاظ وتطوير الثروة الحيوانية، وذلك من خلال تزويد الأهالي والعلف و الإصطبلات لحمايتها من الجوع والبرد ، قصد الاستفادة منها لصاح الدولة الفرنسية،[2] ففي هذا المجال عمل الضابط مسرين (mesrine) رئيس مكتب قالمة، من أجل « توضيح أهمية الإجراءات المتخذة من طرف الحاكم العام والمتعلقة ببناء ألواح كبيرة (قصد حماية المواشي)، وكذا تزويدها بالعلف»، وبذلك تأسست بعض الأكواخ في بعض الدوائر ومثال ذلك دائرة باتنة التي تم بها بناء 400 كوخا لإيواء الحيوانات، كما سجل تقرير مكتب باتنة أن أحد ضباط هذا المكتب قد قام بالاتصال بالقبائل لجمع حوالي 6000 قنطار من العلف حيث وضعت تحت تصرف القائد الأعلى للدائرة .[3]

كما أشارت هيئة المكاتب العربية إلى أهمية هذه الثروة الحيوانية وذلك بعد قيامها بعمليات الإحصاء في القبائل من أجل تقدير الضريبة في كل عام على تلك الحيوانات التي كانت كالتالي:

النوع	1852م	1853م	1854م	1855م
أحصنة	57.551 رأسا	76.178 رأسا	76.077 رأسا	84.399 رأسا
بغال	58.203 رأسا	73.150 رأسا	76.880 رأسا	74.703 رأسا
إبل	50.696 رأسا	63.222 رأسا	73.160 رأسا	81.434 رأسا
بقر	309.969 رأسا	367.657 رأسا	416.714 رأسا	426.715 رأسا
غنم	1.817.848 رأسا	2.378.960 رأسا	2.166.446 رأسا	2.534.469 رأسا
ماعز	709.046 رأسا	869.501 رأسا	1.377.141 رأسا	1.064.138 رأسا

أما عن المعاملات التجارية فقد كانت تقوم على أساس الثقة المتبادلة بين الأهالي، وهذا[4] ما أكده هيقونيت في قوله :« بالنسبة لي لقد شاهدت دائما أن بين الأهالي ثقة كبيرة ونية خالصة في

[1]- شارل روبير آجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871 -1919، ج1، المرجع السابق، ص 674.
[2]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص 209.
[3]- المرجع نفسه، ص 211.
[4]-المرجع نفسه، ص 210.

معاملاتهم التجارية » ، وهذا على عكس المعاملات بين الأهالي والمعمرين، فقد كانت الثقة تنعدم بينهم، فكان الأهلي دائما يتجنب المتاجرة مع الفرنسي.[1]لهذا أصدرت السلطات الفرنسية قانون 11 جانفي 1851م والذي ينص على تكسير الحدود الجمركية بين البلدين، وكذا إنشاء بنك الجزائر في أوت من نفس السنة، كما فتح هذا القانون المجال واسعا أمام فرنسا لتصدير منتوجاتها الصناعية إلى الجزائر، خاصة منها المنتوجات التي تخدم مصالح المعمرين، ولهذا فإن المكاتب العربية أدخلت الجزائر في دائرة التجارة الفرنسية.[2]

هذا الارتباط التجاري أدى إلى ظهور الربا، التي بلغت أقصى حد في استغلال الأهالي، وفي هذا الموضوع كان أول من ندد بعواقب التعامل الربوي هم ضباط المكاتب العربية، بحيث أن عملية الاقتراض كانت تتم من أجل دفع الضرائب أو من أجل توفير الحاجيات اليومية الضرورية للحياة.

وقد تكهن الضابط لاباسيت (Lapasset)بخطورة التعامل الربوي، حيث رأى بأنها ستؤدي إلى طرد الأهالي من أراضيهم، وهذه نفس المخاوف التي جاءت في الرسالة الإمبراطورية لسنة 1865م، حيث صرحت بأن الاقتراض الربوي تعقبه المصادرة، وفي نفس المجال عبر الجنرال لاكورتال (LacereteLLe) عن هذه الظاهرة بقوله:« يجب أن تقتلوا الاقتراض الربوي أو يموت الشعب العربي، ينبغي عليكم أن تختاروا! » .[3]

كما عمل ضباط المكاتب العربية على مراقبة الأسواق الأهلية، وما كان يتم فيها من مبادلات تجارية، وخاصة الحفاظ على تلك المبادلات لصالح السلطة الفرنسية.[4]ويشير أحد الضباط إلى أن« الفلاحون الأهالي، فيما مضى، يبحثون عن أسواق لبيع منتجاتهم بل كانوا يخزنون الحبوب، في أهراء، عندما تجود الأعوام بغلال وفيرة فيتخذونها ذخرا للسنين العجاف، أما اليوم فإنهم يقومون بتسويق فائض الغلال ثم يستهلكون النقود في زمن المجاعة»، وخاصة الأثرياء حيث أصبحوا أميل إلى بيع الغلال وادخار النقود وخاصة عندما ارتفعت أسعار

القمح.[5]وقد ظلت مؤسسة المكاتب العربية تراقب ارتفاع وانخفاض الأسعار قصد إطلاع سلطاتها العليا عن الحالة الاقتصادية، وانعكاساتها على الأوضاع الداخلية.[6]

---

[1]-F. hugonnet. Op. cit. p141

[2]- A. Rey. Goldzeiguer. Op. cit. p. 25

[3]-شارل روبيراجيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871- 1919، ج1، المرجع السابق، ص ص 677- 678.

[4]-X.yacono.Op. cit.p. 348.

[5]- شارل روبير آجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871- 1919، ج1، المرجع السابق، ص 674-675.

[6]-صالح فركوس، المرجع السابق، ص 220،

والسبب الذي كان وراء ارتفاع الأسعار هو الجفاف الذي أصاب البلاد، حيث تضررت محاصيل القمح «جفت السنابل قبل أن تمتلئ بالحب»بالإضافة إلى مصادرة الأراضي وفرض الغرائم والضرائب الباهظة.[1]وما زاد من الطين بلة انتشار الأوبئة الفتاكة بين الأهالي كالكوليرا والتيفيس وغيرها، بالإضافة إلى اكتساح الجراد للمزارع،[2] حيث أصبحت كل المناطق مهددة بآفة الجراد التي أصبحت تسمى بريح الصحراء.

فكانت هذه الآفات من الأوبئة والجراد إلى جانب المجاعة تهلك كاهل السكان، ولم تتحرك مؤسسة المكاتب العربية ممثلة السلطة الفرنسية ساكنا، بل زادت الأهالي فقرا من خلال مطالبتها بدفع الضرائب، ومواصلة الاستيطان والإبادة الجماعية.[3]

ذكرت بعض تقارير المكاتب العربية أن« المحاصيل منعدمة في جميع القبائل»باستثناء بعض القبائل الرطبة في قلب جبال الأوراس حيث تمكن الأهالي من حصد القليل من الحبوب والفواكه رغم قلة المياه، أما باقي المناطق فقد ساد الفقر والجوع إلى درجة أن البعض منهم اضطروا إلى السطو على ممتلكات غيرهم من أجل العيش.[4]وقد برر التقرير الشهري الأول لسنة 1869م تطور عدد عمليات السطو والنهب واغتيال المسافرين بعبارة « لقد تغلب منطق المجاعة الرهيب على طبائع الخنوع والاستكانة »[5]

بدأت الأزمة منذ سنة 1866م ولم تنته إلا في عام 1872م لأن الآفات المتتالية حرمت البلاد من فرصة إعادة بناء نفسها ومن استعادة ازدهارها بل قلصت من إمكانياتها ولهذا فإن الحياة الاجتماعية لم تكن إلا عبارة عن صورة للحياة الاقتصادية، ولم يكن دور ضباط المكاتب العربية فيها سوى رصد الخسائر وكتابة التقارير.[6]فكان من بين هذه الخسائر ارتفاع عدد الوفيات حيث أصبح داء الكوليرا وحده يحصد في اليوم الواحد 50 شخصا، ثم ارتفع عدد الموتى إلى 92 شخصا ، إلى أن بلغ 175 شخص، حيث بلغ عدد الموتى بهذا الداء وحده 9760 شخصا ، ما بين الفاتح من جويلية 1867 م والفاتح من جانفي 1868م، في مدينة باتنة لوحدها، فقد كان مظهر

[1]-عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 249.
[2]-ينظر الملحق رقم 05.
[3]-صالح فركوس، المرجع السابق، ص ص 240- 241.
[4]-عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 252.
[5]-المرجع نفسه، ص 259.
[6]-المرجع نفسه، ص 262.

الموت يظهر على السكان، حيث أنهم استسلموا له، كما أن السلطات لم تتمكن من دفن العدد الرهيب من جثث الموتى.[1]

أمام هذه الحالة السيئة للأهالي لم تقم مؤسسة المكاتب العربية بأدنى دور إنساني، بل تركتهم يموتون جوعا ومرضا، والأكثر من ذلك كانت تسعى للعمل على إخضاعهم بكل الوسائل.[2]

فقد وصلت درجة الحرمان إلى أنهم لم يجدوا ما يقتاتون به حيث وصف لافيجيري هذه المأساة بقوله: « منذ عدة أشهر والعرب لم يجدوا ما يقتاتون به إلا الأعشاب في الحقول أو أوراق الأشجار التي يرعون فيها مثل الحيوان، والآن مع شدة الخريف ضعفت أجسأهم فماتوا جوعا فهم عراة يرتدون لباسا رثا يتسكعون ضالين على الطرق وحول المدن التي أخرجوا منها خوفا من الفوضى التي قد يتسببون فيها ، فهم ينتظرون جمع النفايات والفواضل للصراع حولها فلا يرجعهم شيئا ،ويحفرون الأرض للقوت من الحيوانات الجيفة وهم يغيرون علف حيوان المعمرين الذين كانوا يحرسون حقولهم بالسلاح، والأفظع في كل ذلك موت الكثير عبر الحقول وتناثرهم كل صباح دون حركة حياة».[3]

كما انتشرت بعض الأحاديث عن أكل لحم البشر فيقال أنه في سوق خنشلة التهمت امرأة من تبسة جزءا من جسد طفلها، و في بني أوجانة اقتات شاب وشابة من لحم أمهما وأختهما طيلة عدة أيام من شهر ماي 1868.[4]

كما نجم عن هذا الوضع الاقتصادي والاجتماعي المزري انتشار الهجرات وبشكل كبير جدا، حيث كادت هذه الظاهرة أن تؤدي إلي عواقب وخيمة، وذلك بسبب هروب الأهالي إلى الخارج وتركهم المجال فاسحا أمام العنصر المسيحي.[5]

كل هذه الأوضاع أدت إلى اندلا ع العديد من الانتفاضات والثورات احتجاجا على الحالة التي آلت إليها البلاد، فكانت ثورة المقراني أقوى هذه الثورات والتي استطاعت وضع حد لمؤسسة المكاتب العربية، التي كانت تقف كراصد فقط لهذه الأوضاع دون أن تقوم بأي دور في تغيير الوضع وتحسينه.

[1]- المرجع نفسه، ص ص252- 253.
[2]- صالح فركوس، المرجع السابق،ص 249.
[3]- اندري نوشي وآخرون،المرجع السابق، ص 241.
[4]-عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 254.
[5]- المرجع نفسه، ص، 249.

الفصل الثالث: المكاتب العربية والمقرانيين.

المبحث الأول: علاقة ضباط المكاتب العربية بالمقرانيين.

المبحث الثاني: عوامل ثورة المقراني.

المبحث الثالث: انطلاق ثورة المقراني.

المبحث الرابع: نهاية المكاتب العربية.

المبحث الأول: علاقة ضباط المكاتب العربية بالمقرانيين.

بعد سقوط قسنطينة في قبضة العدو الفرنسية في 13 أكتوبر1873م، كان أحمد المقراني[1]قد أعطى ولاءه للأمير عبد القادر، غير أن هذا الأخير مال إلى محمد عبد السلام العايب، وقد اختاره بدل أحمد المقراني، فعينه خليفة على منطقة مجانة لأن أحمد المقراني كان صديقا لخصمه أحمد باي قسنطينة.

شعر أحمد المقراني بالعزلة، ففكر في تسليم نفسه إلى السلطات الفرنسية، وكانت هذه السلطة قد عينت هني بنيلس قائدا على مجانة كرد فعل لإجراء الأمير عبد القادر في تعيين محمد عبد السلام خليفة عليها.

ولما قتل هني يلس في إحدى المعارك التي كان يشنها المحتل ضد سكان ريغة،[2] قام الجنرال قالبوا بتعيينه كخليفة على منطقة مجانة في جويلية 1838م، كما متعه بصلاحيات واسعة.

وبمقتضى مرسوم 30 سبتمبر 1838م نصبه الجنرال فالي رسميا في منصبه يوم 24 أكتوبر من نفس السنة في قصر الباي أحمد بمدينة قسنطينة.[3]هذا المرسوم سجل بداية العلاقات الفرنسية مع الأسر المنتفذة، حيث كانت تعمل هذه السلطة على استمالة العائلات الجزائرية الكبيرة ذات السمعة والمكانة في البلاد كوسيلة لفرض سيطرتها على المجتمع الجزائري.[4]

لقد كان ضباط المكاتبالعربية يعتبرون أحمد المقراني عنصر مفيد في المشروع الاستعماري للجزائر:«لقد ساهم في إخضاع القبائل ومطارة خلفاء الأمير عبد القادر بالمنطقة».[5]

وقد كان أول امتحان تعرض له عام 1840م، هو عجزه عن مقاومة ومواجهة أنصار الأمير عبد القادر الذين شنوا هجومات متوالية على منطقة الحضنة، وجبال عياض، وبرج الغدير في المعاضيد، وأصبحوا يقتربون من مجانة نفسها، فانسحب إلى زمورة هاربا، وأعطى الدليل على عدم قدرته على حماية المنطقة التي وضعت تحت سلطته، وعلى عجزه عن أداء الدور الذي كان الفرنسيون يريدونه منه.

ولهذا اتخذ الفرنسيون من هذا الحادث فرصة وذريعة ليضعفوا من مركزه فأسسوا في منتصف شهر أكتوبر من نفس السنة، دائرة سطيف العسكرية، وأخضعوا لها المناطق الممتدة بين مجانة والبحر، وبجاية

---

[1]– يرجع معظم المؤرخين نسب أسرة المقراني إلى فاطمة بنت الرسول عليه السلام، كان أفرادها قد استقروا بجبال قلعة بني حماد في المعاضيد شمال المسيلة وجنوب شرق مدينة برج بوعريريج، ويقال كذلك أنها من عائلة شريفة بالمغرب الأقصى، وهناك روايات أخرى محلية أرجعت أصل المقرانيين إلى قبيلة بني عباس، وقيل أن المقرانيين لهم صلة بالأمراء الحفصيين الذين حكموا مدينة قسنطينة وهاجر آخرهم وهو الأمير عبد العزيز إلى قلعة بني عباس بعد أن احتل الإسبان مدينة بجاية عام 1500م.

[2]– صالح فركوس، المرجع السابق، ص368،

[3]–العربي منور، المرجع السابق، ص219.

[4]–سعيد بورنان، المرجع السابق، ص163.

[5]–صالح فركوس، المرجع السابق، ص 374.

وجيجل، وأصبح الخليفة المقراني يخضع له بالتبعية، بعد أن كان يتصل مباشرة بسلطات قسنطينة، واستحدثوا في العام الموالي قيادة جديدة بمنطقة المسيلة أسندوها إلى بوضياف بن بوراس الذي كان أحد المنافسين للمقراني.[1]

هذا القرار اعتبره أحمد المقراني كإهانة شخصية له فامتلأ بذلك غيضا وحقدا ضد السلطة الفرنسية، باذلا كل ما في وسعه من أجل عرقلة سير تلك القيادة الجديدة.كما أنه كان يرى بأنه تابع مباشرة لقيادة قسنطينة، بمعنى أنه لا يخضع لأوامر الجنرال القائد الأعلى للمقاطعة، لذلك فقد قطع كل علاقاته مع ضباط المكاتب العربية، الأمر الذي أدى إلى بروز صراع طويل بين هذه الهيئة وتلك الأسرة من أجل الاستئثار بقيادة المنطقة.[2]

ولعل أخطر الصعوبات والامتحانات التي تعرض لها، هو صدور قرار أفريل 1845م الذي ألغى مرسوم 1838م، ونص على إخضاع الخليفة لسلطة الضابط دارجانتحاكم مدينة برج بوعريريج الذي سيكون هو الواسطة بينه وبين السلطات العسكرية في سطيف، وبذلك نزل مركزه أكثر وأصبح مجرد موظف بسيط لا يتعدى نفوذه مدينة برج بوعريريج بعد أن كان يصل إلى مدينة سطيف.

وقد اغتنمت السلطات الفرنسية فرصة صدور هذا القرار وانتزعت منه ثلاثة أرباع المنطقة الواسعة التي كانت تخضع له، فألحقت سكان أولاد زكري بمنطقة بسكرة، وألحقت سكان مناطق أخرى من الجهة الغربية بمنطقة المدية في التيطري باستثناء بوسعادة، وأخضعت قرى بني منصور، والشرفة، وبني مليكش الشراقة، وونوغة الغرابة في واد الساحل لسلطة الباشا الجديد عمر بن سالم بعد أن استسلم عمه أحمد الطيب بن سالم خليفة الأمير عبد القادر السابق.[3]

بالإضافة إلى هذا بدأ تدخل ضباط المكاتب العربية في شؤون قيادة المقراني، فقد حاولوا مرارا الحصول على إحصائيات دقيقة عن الضريبة التي يستخلصها، فتوصلوا إلى أن المقراني يستفيد من الآجال الممدة له لاستكمال الضريبة، لذا شرع هؤلاء الضباط في التفكير من أجل وضع سجل للإحصاء لكل قبيلة وتقديمها إلى المقراني.[4]

هذا وقد ألح الضابط بوسكي على ضرورة استخلاص ضريبة 1849م من قيادة المقراني. وبعد وفاة أحمد المقراني عام 1953م، تمكن ضباط المكاتب العربية من إرساء قواعد للعمليات الجبائية.[5]

---

[1]- يحي بوعزيز، ثورة الباشاغا محمد المقراني والشيخ الحداد عام 1871، دار البصائر الجزائر،2009، ص54.

[2]-صالح فركوس، المرجع السابق، ص ص 377-378.

[3]-يحي بوعزيز، ثورة الباشاغا محمد المقراني والشيخ الحداد عام 1871، المرجع السابق، ص ص 55-56.

[4]- صالحفركوس، المرجع السابق، ص 378.

[5] -المرجع نفسه، ص 381.

بدأت المضايقات تتوالى على الباشاغا محمد المقراني من طرف الضابط مارميري الذي عين حاكما على دائرة برج بوعريريج في منتصف عام 1857 م خلفا للضابط دارجانت، فقد أخذ مارميري يراقب حركاته ويصدر إليه الأوامر والتعليمات على غير ما كان يعتاده.

ولم يتوقف مارميري عند هذا الحد، فقد طالب الباشاغا محمد المقراني أوائل عام 1858م بأن يحول أموال ضرائب المخالفات التي يستخلصها من السكان،بأوامره، إلى خزينة الدولة، وكان قد اعتاد الاحتفاظ بها لنفسه، وكان الهدف من هذا الإجراء هو إضعافه ماديا.

كما فرضت السلطات الفرنسية على خدامه وأعوانه من الحشم الضرائب كغيرهم من الناس بعد أن كانوا معفيين منها، كما فرضت ذلك على كل أفراد عائلة المقراني، وعوضت وكلاءه الذين يتكفلون بجمع الضرائب، بقواد وشيوخ آخرين يتبعون مباشرة إلى سلطات برج بوعريريج، وهذا الإجراء جرده من السلطة والنفوذ السياسي.[1]

كما قام ضباط المكاتب العربية باتهامه بأنه لم يحاول معاقبة أولاد نايل الذين استقبلوا بومعزة، حيث أرسلت له السلطة العليا في هذا الصدد رسالة شديدة التأنيب.[2]

بعد ما أدرك محمد المقراني بأن قيادته بدأت تتقلص وأن نفوذه بدأ ينقص، وأن مركزه بدأ يسير نحو التلاشي والاضمحلال، تبنى معارضة شديدة ضد مؤسسة المكاتب العربية وكذا السلطة العليا على مستوى المقاطعة، إلا أنهما في نظره كانا السبب في كلما يجري في قيادته، فعلى سبيل المثال لا الحصر، لم يتحرك عندما أوت قبيلة أولاد نايل المجاهد بومعزة عندها.

ولهذا أصبح من الصعب الحصول على شيء من المقراني بل قال لأحد الضباط ذات يوم:« إنكم-الآن- أنتم سادة البلاد ولست أنا» .

وقد أسفرت محاولات ضباط المكاتب العربية للتوغل في قيادة أسرة المقراني في نهاية عام 1847م إلى التغيرات التالية:[3]

- أولا: تظلقبيلةبني هاشم التي تشكل القوة الرئيسية للخليفة خاضعة لسلطته المباشرة.

- ثانيا: يظل أولاد خلوف، دريعات، دار حمزة، منصورة، أولاد محمد عربية، وأولاد عباس خاضعين لإدارة الشيوخ تحت أوامر الخليفة المباشرة.

[1]-يحي بوعزيز، ثورة الباشاغا محمد المقراني والشيخ الحداد عام 1871، المرجع السابق، ص ص 60-61.
[2]-صالح فركوس، المرجع السابق، ص 384.
[3]-المرجع نفسه، ص ص387- 388.

-ثالثا: بالنسبة لتعيين القياد والشيوخ،يتم وفق اقتراحات الخليفة.

- رابعا: علاقات السلطة الفرنسية مع القيادة والشيوخ، تظل ممارستها عن طريق وساطة أسرة المقراني.

- خامسا: يتقاضى القياد عشر الضريبة.

سادسا: يمنح عشر الغرامة إلى القياد الجدد طبقا لتعليمات قانون 12 فيفري 1844م والتي كانت مطبقة بالنسبة لأولاد نايل وأولاد دراج شراقة. [1]

في حين ظلت قبيلة بني عباس تشغل كثيرا بال السلطة الفرنسية، فقد أشار الجنرال ريفت مدير الشؤون العربية بالجزائر العاصمة، أنه لم يترك أية وسيلة أو حيلة بواسطتها يمكن استخلاف عائلة المقراني بإدارة المكاتب العربية، ففي رسالة له بتاريخ 21 جويلية 1848م، يخبر النقيب دارجانت أن النقيب ديكرو رئيس مكتب البويرة، كان قد تلقى شكاوي شديدة اللهجة من عدد كبير من أفراد قبيلة بني عباس ضد الخليفةالمقراني وإبنه لخضر. [2]

وبهذا تكون أسرة المقراني قد دخلت مرحلة جديدة، لتتهيأ لها الأسباب والعوامل لاندلا ع ثورة1871م.

[1]- المرجع نفسه، ص 388

[2]-المرجع نفسه، ص 390.

المبحث الثاني: عوامل ثورة المقراني.

كانت الجزائر في أواخر الستينات(1865م-1870م) تعيش أوضاعا شاذة، ومشاكل معقدة، في الميادين الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية. وهذه الأوضاع والمشاكل هي التي مهدت في النهاية لنشوب ثورة المقراني عام 1871م، ويمكن إيجازها فيما يلي:

أولا: كانت الإمبراطورية الفرنسية الثانية تقوم بعملية تهجير واسعة للأوروبيين من فرنسا وأوروبا إلى الجزائر من أجل التوطن والتوسع الاستعماري. وقد تزامن مع عملية التهجير والتوطن هذه مصادرة أملاك الجزائريين من أراضي وعقارات، وقطعان المواشي لتمليكها لهؤلاء المهاجرين الأوربيين الذي كان الكثير منهم من المحكوم عليهم بسوابق عدلية إجرامية في فرنسا، وجيء بهم إلى الجزائر للتخلص من مشاكلهم، ولاستغلالهم في حركة التوسع الاستعماري.[1]

وقد نتج عن هذه العملية، تضاعف البؤس والحرمان، بين الجزائريين أصحاب الأرض والبلاد الشرعيين، هذا رغم السياسة العربية التي كان يتبعها نابليون الثالث والتي تستهدف حماية الجزائريين وأملاكهم، ومقاومة تسلط المعمرين عليهم.[2]

ثانيا: وأكثر من هذا فقد كانت الجزائر منذ عام 1865م وهي تعيش سنوات القحط والجفاف، كما انتشر الجراد فأتلف الزرع، ونتيجة لهذا حلت المجاعة التي قدرت السلطة الفرنسية عدد الأهالي الذين أهلكتهم بمائتي ألف نسمة.[3]

والغريب في الأمر أن هذه المأساة لم تمس الأوربيين، وذلك لأنهم كانوا يملكون أراضي خصبة تعتمد على الري والسقي، ولديهم في المخازن المزيد من الحبوب، وأكيد أيضا أن سلطات الاحتلال توفر لهم كل ما يحميهم في مثل هذه الأخطار.[4]

ولقد استغلت الكنيسة هذه المجاعة، وأخذ زعيمها الكاردينال لافيجرييجمع الأيتام الجزائريين المسلمين في ملاجئ خاصة، ويقدم لهم فتات الخبز مقابل تخليهم عن دينهم الإسلامي، واعتناقهم للدين المسيحي.[5]

---

[1] – شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص ص732-733.

[2] – يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج1، دار البصائر الجزائر، 2009، ص236.

[3] – أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 92.

[4] – يحي بوعزيز، ثورات الجزائر بين القرنين التاسع عشر والعشرين، ج1، المرجع السابق، ص 238.

[5] – سعيد بورنان، المرجع السابق، ص 167.

وبالطبع فإن الباشاغا المقراني قد تألم من ذلك وزادت أحقاده وضغائنه ضد الإدارة الاستعمارية،على غرار كل الشخصيات الدينية والوطنية الجزائرية التي لم تكن راضية على هذا العمل الذي يستهدف في آخر الأمر تمسيح وتنصير الشعب الجزائري.[1]

ثالثا: وما زاد من الطين بلة إصدار مرسوم 24 أكتوبر 1870موالذي يعتبر اليهود الجزائريين الساكنين في الأرض المدينة وطنيين فرنسيين، هذا المرسوم أصدره كريميو(crémieux) اليهودي والذي كان ينوب عن لجنة الدفاع الوطني في الجزائر. [2]

وينص هذا القانون على منح الجنسية الفرنسية لأكثر من 38 ألف يهودي، كما ينص على التمتع بجميع الامتيازات التي يمنحها القانون للمعمرين الفرنسيين دون التخلي عن عقيدتهم عكس ما هو معمول به مع الجزائريين.[3]وقد اعتبر بعض الضباط هذا القرار «خطأ سياسي فادح تسبب في ثورة الجزائريين» [4].

هذا القانون أثار غضب الباشاغا المقراني الذي اعتبره يمكن اليهود من المشاركة في التسيير السياسي والاقتصادي للبلاد، فعبر عنه قائلا: «لن أخضع أبدا ليهودي وسوف يهون عليَّ أن أضع عنقي تحت السيف- ولو قطع رأسي- على أن أضعه سلطة يهودي »وردّد قائلا:« لا يمكن أن يحدث هذا أبدأأبدا».[5]

كما شعر الأهالي بالخطر من هذا القانون، وهو بالفعل ما حدث، حيث تحدثت 18 جريدة استعمارية عن انتزاع أراضيهم ومصادرة املاكهم، وحرمانهم من انتخاب نواب لهم في المجالس العامة والبلديات وإلغاء القضاء الإسلامي، وإخضاعهم للمحاكم الجزائرية الفرنسية، وهو ما تم بالفعل مع بداية تطبيق هذا المرسوم.[6]

لكن الجزائريين رفضوا الانصياع لليهودي كريميو و بدأو يرددون: « أن فرنسا قد انتهى أمرها...ما دام يحكمها يهودي...وإن الله قد أعمى قلوب الفرنسيين ،وهذا موعد رحيلهم وهو انتصار للإسلام ».[7]

[1]- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين ج1، المرجع السابق، ص 242.
[2]- احمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 93.
[3]- عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، المرجع السابق، ص 86.
[4]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص 406.
[5]- علي بطاش، المرجع السابق، ص 145.
[6]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830- 1954، المرجع السابق، ص 30.
[7]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص 406.

رابعا: وهناك أيضا مشكلة الديون التي اقترضها الباشاغا المقراني من بنك الجزائر، ومن عند اليهودي مسرين، لإنقاذ الفلاحين من التخلي عن أراضيهم نتيجة عدم تمكنهم من تسديد المبالغ التي اقترضوها لشراء البذور بسبب مجاعة 1867م، وذلك بعد أن دعا الحاكم العام ماكماهونإلى المساهمة في إنقاذ الناس وأعطى للمقراني ضمانات على ذلك، ولكن تغير الوضع بعد رحيل الحكومة العسكرية ومجيء الحكومة المدنية، حيث تنكرت هذه الأخيرة لكل الوعود وطالبت المقراني بتسديد ديونه، وبهذا تخلى عن جزء من أملاكه وأملاك عائلته.[1]

خامسا: يضاف إلى هذا سياسة التفرقة بين العمال الذين كانوا يقومون بإنجاز الطريق الرابط بين قسنطينة والجزائر، تمثلت هذه السياسة في تخصيص الأجور الزهيدةوالمهام الصعبة للجزائريين، في حين كان الأوربيون يتقاضون أجورا مرتفعة والأعمال المريحة، وأكثر من هذا تباطأت السلطة الاستعمارية في دفع الأجور.

هذه السياسة وزاد عنها إصدار أمر بإيقاف العمل وترحيل العمال إلى قراهم، وذلك بسبب مقتل أربعة أوروبيين في الغابة المجاور لحضيرة العمل، وبذلك أصبح العمال مهددين بالبطالة والجوع، فقام المقراني بدفع الأجور المتخلفة من ماله الخاص، كما قام بكراء الدواب لحمل أمتعتهم إلى مدينة البرج تحت حراسة أخيه بومرزاق.[2]

وقد حاولت الدعاية الاستعمارية أن تلصق التهمة بالباشاغا فيما حدث، ولكن لويس رين .L (Rinn) اعترف بالحيف المطبق على العمال الجزائريين، وروى بحذر هذه الدعايات والأقاويل المغرضة ضد الباشاغا الذي لم يتردد في تقديم ثروته وخدماته دعما لإخوانه الذين يخضعون لإدارته، كما لم يتردد في معاقبة من حاولوا إلحاق الضرر بالأعمال المنجزة بحضيرة العمل.[3]

وحسب أندري نوشي وزميليه فإن السلطة حاولت أن تجعل هذه الأزمة الاقتصادية سببا في الثورة التي لاحت بوادر الاستعداد لها في الأسواق العامة خلال الشهور الثلاثة الأولى لعام 1871م، في حين ادعى البعض بأنها حدثت بسبب كسل الجزائريين الفطري عن العمل ولذلك لا يمكن ولا ينبغي مساعدتهم.[4]

[1]- علي بطاش ، المرجع السابق، ص 145.
[2]- سعيد بورنان، المرجع السابق، ص 169.
[3]- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج1، المرجع السابق، ص 244.
[4]-أندري نوشي وآخرون، المرجع السابق ، ص 394.

إلى جانب هذه العوامل والتي تمثلت في النكبات الطبيعية، وسياسة التنصير وتجنيس اليهود، والديون، كانت هناك عوامل أخرى سياسية وإدارية وحتى عسكرية ساعدت بشكل أو بآخر في تفجير هذه الثورة، التي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

أولا: كانت السلطات الاستعمارية في هذه الفترة، تطبق سياسة تحطيم نفوذ العائلات الكبيرة، وذلك بعد ما أخذت منها ما أرادت، ذلك أن هذه السلطات حاولت في بداية عهد الاحتلال استمالة هذه العائلات إليها، كوسيلة لفرض سيطرتها على البلاد ، فقربت إليها أسرة أولاد سيدي الشيخ في الجنوب الوهراني، وأسرة المقراني في مجانة وأسرة ابن قانة في بسكرة والزيبان، وأسرة بوعكاز بن عاشور، وأولاد بن عز الدين في فرجيوةوالزواغة بالبابور، وأسرة أوقاسي في تيزي وزو، وأسرة أولاد محي الدين بدلس، وأسرة مختار بالتيطري، وابن صيام في مليانة، ومنحت لرؤساء هذه العائلات ألقاب الخليفة وشيخ العرب، ومكنتهم من امتيازات واسعة إدارية واقتصادية.[1]

ولكن بعد أن ركزت السلطات الاستعمارية نفوذها في البلاد، وتمكنت من تحطيم الكثير من الثورات، أخذت تسعى في تحطيم نفوذ هذه العائلات.

ومادمنا نتحدث عن ثورة 1871م فلنأخذ أسرة المقراني، كنموذج لهذا التحطيم حيث كنا تحدثنا في الصفحات السابقة عن تقليص نفوذ المقرانيين، ولكن الذي أثر بشكل كبير هو تقليص صلاحيات المقراني التي أصبحت لا تتعدى العمليات الشرطوية، وإخضاعه لسلطة ضباط صغار أقل منه شأنا في نظره.[2]

ثانيا: سياسة فرق تسد، هذه السياسة التي غذت روح الفتنة بشكل كبير بين الأهالي، وأولاد العمومة، أدت إشعال لهيب الثورة ضد العدو.[3]

ففي 24 ديسمبر 1869م حصل ابن علي الشريف على منصب باشاغا شلاطة، وأصبح رئيسا مدنيا تمتد سلطته على سكان صدوق وتخضع له عائلة الشيخ الحداد من الناحية الإدارية والسياسية، وقد أدى هذا إلى خلق توتر بين عائلة الحداد وابن علي الشريف من جهة وبين هذا الأخير وعائلة أورابح من جهة أخرى.[4]

[1] – يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين ،ج1، المرجع السابق، ص239.
[2] – العربي منور، المرجع السابق، ص 220.
[3] – صالح فركوس، المرجع السابق، ص 404.
[4] – يحي بوعزيز، ثورة الباشاغا محمد المقراني والشيخ الحداد عام 1871، المرجع السابق، ص 119.

استقبل الشيخ الحداد وأبناؤه، نبأ إسناد وظيفة باشاغا إلى ابن علي الشريف، بالتخوف، فكان ذلك سببا في استقالة سي عزيز من وظيفته كقائد على عموشةوتاقيطونت.[1]

وهكذا يتضح أن الخصومة الحادة بين عائلة الحداد، وابن علي الشريف، لها تأثير على الأحداث، وأن سلوك ابن علي الشريف تجاه هذه العائلة كان أحد الأسباب غير المباشرة التي دفعتها إلى الثورة عام 1871م.[2]

ثالثا: كانت البلاد ما تزال تعيش حالة الحرب بسبب العمليات العسكرية الواسعة التي كان يقوم بها جيش الاحتلال، وخاصة في المناطق الجنوبية الغربية، حيث ما تزال ثورة أولاد سيدي الشيخ متواصلة منذ عام 1864م، بينما تعرض سكان القبائل الكبرى والصغرى خلال أحداث راندون، وفي جبال البابور طبقت السلطات الاستعمارية عقوبات صارمة ضد سكان فرجيوةوالزواغة الذين ثاروا عامي 1864-1865 م.[3]

رابعا: ويضاف إلى ما سبق من عوامل، اندلاع الحرب الفرنسية البروسية، والتي نتج عنها انهزام فرنسا، واستسلام الإمبراطور نابليون الثالث أثر معركة سيدان(sedan)، فتم الإعلان عن قيام الجمهورية الثالثة في باريس 04 سبتمبر 1870م، وبهذا تم إلغاء النظام العسكري في الجزائر، وتعويضه بالنظام المدني، ولقد نظر الباشاغا المقراني للنظام الجديد الذي أعد للجزائر على أنه تشجيع وتمكين للمستوطنين للتحكم في رقاب الشعب الجزائري، وقهره وإذلاله أكثر.[4]

وبسبب هذه العوامل كان لابد من أن تندلع ثورة 1871م، حيث كتبت جريدة المستقبل بتاريخ 24 أفريل 1871م مايلي: « أيها المعمرون...كنتم تريدون أن تضعوا أيديكم على أراضي العرش... فلتجيبكم عن ذلك الثورة ».[5]فهذه الثورة إذا كانت تعبير عن رفض الجزائريين للاستعمار للوضعية التي آلت إليها البلاد.

[1] – صالح فركوس، المرجع السابق، ص 404.

[2] – يحي بوعزيز، ثورة الباشاغا محمد المقراني والشيخ الحداد عام 1871، المرجع السابق، ص 126.

[3] – يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، المرجع السابق، ص ص180- 181.

[4] – سعيد، بورنان ، المرجع السابق، ص 173.

[5] – صالح فركوس ، المرجع السابق، ص 400.

المبحث الثالث: انطلاق ثورة المقراني.

يتضح من خلال عرضنا السابق، أن الغضب كان عاما وشاملا ضد الاحتلال الفرنسي، والسياسة الاستعمارية الجائرة التي سلطت على الشعب الجزائري، الحرمان، والفقر، الجهل، والمرض، والجوع، والطرد من أملاكه وثوراته، وفي مطلع عام 1871م بلغت الأمور ذروتها في التعفن، والسوء، والتدهور، وأصبحت الثورة أمرا لا مفر منه.وبقي فقط بروز قائد يتزعمها وجدته في الباشاغا المقراني، وظهور سند قوي وجدته في الشيخ الحداد وأتباعه الرحمانيين.[1]

ورغم تعدد الآراء حول أسباب الثورة فإنها مثلت ذلك الهيجان الشعبي والإحساس الوطني عن مدى التذمر من المحتل، والطموح والرغبة الجامحة في استرجاع الجزائريين استقلالهم والأمل في طرد هذا المحتل، وهذا ما يفسره مشاركة ثلث السكان في حمل السلاح والالتجاء للجبال.

وبهذا فإن ثورة المقراني والحداد الشعبية لسنة 1871م، تعتبر أعنف ثورة وأكثرها اتساعا وشمولية وتأثيرا بعد مقاومة الأمير عبد القادر المنظمة، ورغم ارتباطها بعائلة المقراني إلا أن أحداثها تعدتها لتشمل معظم السكان الجزائريين في الجزائر الوسطى والشرقية الذين نالهم من التعسف الاستعماري ما نال المقرانيين.[2]

بدأت بوادر هذه الثورة تلوح في الأفق أواخر عام 1870م وذلك باندلاع ثورة ابن خدومة[3]، في منطقة سور الغزلان التي امتدت إلى جبال جرجرة وحوض الصومام، ثم في بداية جانفي تمرد جنود الصبايحية بالطارف قرب القالة ومجبر وعين قطار بمنطقة سوق أهراس الذين رفضوا الذهاب للمشاركة في حرب فرنسا ضد ألمانيا.[4]

وقد قامت السلطات الفرنسية بإصدار أحكام الإعدام ضد البعض من الجنود ونفذها فيهم بالساحة العامة بمدينة سوق أهراس، وصادرت أملاك وأراضي سبعة دواوير وأخذت عشرات المواطنين كرهائن.[5]

انضم إلى الصبايحية محمد الكبلوتي[1] والكثير من قبيلة الحنانشة وأخذوا يشنون الغارات على الفرنسيين بين القالة شمالا وتبسة جنوبا، احرقوا مزارع المعمرين وهاجموا مدينة سوق أهراس أواخر شهر جانفي 1871م.[2]

---

[1] – يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين ،ج1، المرجع السابق، ص245.

[2] –كمال بيرم، المرجع السابق، ص 49.

[3] – ابن خدومة، وهو أبوبكر بن خدومة، جاء من منطقة غليزان، واستقر بسور الغزلان وإنتشر نفوذه بجرجرة ألقي القبض عليه في أوائل أفريل 1871م ونفاه الفرنسيون مع عدد من اتباعه إلى جزيرة سان مرقوريت.

[4] – علي بطاش، المرجع السابق، ص

[5] –عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 146.

وفي 15 فيفري 1871م قامت قبيلة أولاد عيدونبالميلية بشمال قسنطينة، بالثورة على الأوروبيين المتواجدين بالمدينة، وأرغموهم على الاعتصام بقلعة المدينة وأحرقوا عددا من مزارعهم، هذا ما اضطر السلطات الفرنسية إلى الاستعانة بجنود البحرية الفرنسية وسبعة فيالق استعملت في حرق معظم القرى المعزولة. فكانت معركة زرزور هي المعركة الفاصلة التي خاضوها ضد القوات الفرنسية يوم 26 فيفري 1871م، واستطاعت القوات الفرنسية أن تتغلب على الثورات وتأخذ 400 رجل كرهائن.[3]

لم تكن هذه الأحداث مجهولة وغريبة عن الحاج محمد المقراني، بل كان يعيشها ويتتبع خطاها، وكانت أخبار الحرب الفرنسية البروسية أيضا تصله تباعا عبر الصحف، و لأن المقراني رأى أنه من واجبه أن يستغل هذه الظروف لتعبئة الجماهير وإعلان الثورة ضد المحتلين، فقد قدم استقالته من منصبه في 27 فيفري 1871م، وأعاد مرتبة الشهري الذي أرسل له، كما أعاد إلى وزارة الحرب الفرنسية شارة الباشاغا، وشرع بعد ذلك في الإعداد للثورة.

بدأت تحركات المقراني منذ بداية جانفي 1871م، حيث قام بزيارة ابن علي الشريف رئيس زاوية شلاطة، كما قام بزيارة الشيخ محمد أمزيان بن الحداد زعيم زاوية صدوق.[4]

وفي بداية شهر فيفري من نفس السنة، قدم المقراني لأخيه بومرزاق رسائل لدعوة الناس إلى الجهاد في منطقة سور الغزلان، كما قام بتوجيه رسالتين إلى قادة فرنسا بالبرج وقسنطينة وقال فيها على الخصوص: «إني مستعد لمحاراتكم فعلى كل طرف أن يشهر سلاحه» .[5]

ولكي يقطع صلاته بسلطات البرج قطع خط الهاتف الذي يربط مجانة بالبرج، ودعا في نفس اليوم 14 مارس إلى اجتماع عام لكل أقربائه من قواد الدوابر والأعراش التابعين له في منطقة مجانة والبرج، وتدارس معهم الوضع الراهن والخطط الأولى لحركته، وأعلن لهم أن الوقت قد حان للثورة ضد« حكومة اليهود والمركانتية ».[6]

---

[1]- الكبلوتي: من قبيلة الحنانشة التي تقطن جبال الأوراس، طرد من تونس سنة 1875، التجأ إلى بغداد ليتوفى هناك عام 1884م.

[2]- علي بطاش، المرجع السابق، ص 146.

[3]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 146.

[4]- سعيد بورنان، المرجع السابق، ص ص 175-176.

[5]- علي بطاش، المرجع السابق، ص 148.

[6]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص ص408- 409.

وفي صباح يوم 16 مارس 1871م كان الباشاغا المقراني يزحف نحو مدينة برج بوعريريج على رأس حوالي سبعة آلاف فارس، لفرض الحصار عليها وعلى وخصومه بها كبداية لتصفية الحساب مع الإدارة المدنية الجديدة.[1]

استمر الحصار إلى يوم 26 مارس، اذ جاءت نجدات كبيرة من القوات الفرنسية فتراجع المقراني، وبعد فشله في السيطرة على مدينة البرج، انتقل المقراني بقواته إلى جبل مريسان شمال شرق مجانة، وعسكر هناك في مكان مرتفع، وأخذ في بذل الجهود لإعادة تنظيم قواته، وتوسيع نطاق الثورة، فكان أول عمل إرسال عدد من المبعوثين إلى جهات كثيرة من شرق ووسط البلاد، داعيا رؤساء العائلات الكبيرة إلى الاتحادصفا واحدا ضد الاحتلال، وكان المقراني في دعوته يركز على نقطتين: « الدعوة إلى الجهاد في سبيل الله وإبداء الأسف على ضياع حياته وحياتهم هباء في السابق دون فائدة».[2]

ومع أن معظم جهود المقراني قد ضاعت، لأن أكثر الذين اتصل بهم رفضوا الاستجابة لدعوته، إلا أنه نجح في إقناع الشيخ الحداد بمبدأ الثورة، وهو مكسب هائل عوضه عن كل ما فقده في الآخرين من تأييد،ففي 8 أفريل،احتشد بقرية صدوق عدد كبير من أتباع الزاوية الرحمانية، وخرج الشيخ الحداد من خلوته التي كان يتعبد فيها، متكئا على كتفي ابنيه: محمد وعزيز، وكان في الثمانين من عمره .وبعد أن صلى بالناس ودعا للمجاهدين بالنصر، أمر أتباعه باقتحام ميدان الجهاد المقدس في سبيل الله وتحرير الوطن، وعند ذلك رمى الشيخ بعصاه الأرض وصاح قائلا: « بإذن الله وعون الرسول سنرمي الفرنسيين في البحر ونطهرهم من البلاد».[3]

ولأن الشيخ الحداد كان ذا نفوذ معنوي قوي في أوساط السكان في كامل منطقة القبائل وخارجها، فقد كان لندائه صدى عظيم، إذ ارتمى الناس جماعيا في الثورة التي امتدت بسرعة لتشمل قرابة نصف البلاد، من زكاروملیانة وشرشال غرب مدينة الجزائر، إلى جيجل والقل شرقا، وإلى الحضنة والمسيلة وبوسعادة وتوقرت وباتنة وبسكرة وعين صالح جنوبا، وفرض الثوار الحصار على المعمرين وجيش الاحتلال في معظم مدن الشمال مثل: سطيف وبجاية والبويرة والأخضرية وتيزي وزو وعين الحمام وبرج منايل وذراع الميزان وجيجل والقل وغيرهما،

مما أحدث الرعب في أوساط الفرنسيين الذين اضطروا إلى الانكماش في المدن الكبرى والمعسكرات الرئيسية المحصنة في انتظار وصول النجدات العسكرية.[4]

---

[1]-يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين،ج1، المرجع السابق، ص ص 247-248.

[2]- بسام العسلي ، محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية ، دار النفائس ، بيروت ، ط3، 1990، ص ص 131-132.

[3]- يحي بوعزيز، ثورة الباشاغا المقراني والشيخ الحداد عام 1871، المرجع السابق، ص 235.

[4]- علي بطاش، المرجع السابق، ص ص 155-156.

خاض المقراني وأتباعه الكثير من المعارك، تمكنوا خلالها من إحراز عدة انتصارات على قوات العدو، ففي 12 أفريل اشتبكت قواته مع القوات الفرنسية في معركةكبيرة قرب جبل تفرطاست شمال مجانة وبعد هذه المعركة ترك المقراني عددا من جنوده لمناوشة قوات الجنرال سوسي بمنطقة مجانة، وانتقل هو إلى زمورة ثم إلى قمور شرقي مدينة الجزائر لإقناع أبناء عمومته الذين كانوا معارضين له بخطورة الوضع، فأجرى اتصالات مع عبد السلام وأولاد بن عبد الله وأولاد بلقندوز، ونجح في استمالتهم إليه بعد يومين من المفاوضات، واتفق الجميع على ضرورة توحيد الصفوف، وبسرعة ظهرت نتائج هذا التحول، فقد ازدادت هجمات الثوار على المراكز الفرنسية ومزارع المستوطنين والمتعاونين معهم، وكانت القوات الفرنسية في مواجهتها لأعمال الثورة ترتكب أعمال عنف قاسية جدا ضد السكان والقرى.[1]

استمر الحاج المقراني في التنقل من موقع إلى موقع، يحارب المستعمرين وهو في الطليعة على رأس المجاهدين حتى كان يوم 5 ماي 1871م، ففي هذا اليوم كان المقراني في مواجهة قوات العقيد ترواملي (trumlet) حاكم سور الغزلان بموقع يدعى وادي سوفلات، بدأت الاشتباكات منذ طلوع الفجر، واستمرت حتى منتصف النهار بصورة متقطعة، وعندما خفت الاشتباكات في فترة الظهيرة اغتنم الفرصة لأداء صلاة الظهر مع رفقائه، ويظهر أنه لم يتخذ الاحتياطات الكافية، ولم يكن يعرف بوجود عدد من جنود الزواف الفرنسيين يترصدونه من بعيد، وبينما هو يصلي، رماه أولئك الجنود بأربع رصاصات أصابته في جبهته، فسقط شهيدا على الفور، كما سقط معه ثلاثة من رفقائه، فحملوا جثمانه إلى قلعة بني عباس ودفنوه بمسقط رأسه.[2]

لم تتوقف ثورة المقراني بل ظلت مشتعلة طيلة سنة 1871م ولم تتوقف إلا مع مطلع 1872م بفضل شقيقه بومرزاق، وابني الشيخ الحداد محمد وعزيز.

التحق بومرزاق بمعسكر الشيخ الحداد في قرية تيزي الجمعة قرب بجاية، ولكن أسرة الحداد مالبثت أن استسلمت في بداية جويلية من عام 1871م ،وشعربومرزاق بخطورة الوضع فانسحب إلى الصحراء مع أفراد أسرته فارا من العدو ، ولكن ما لبث أن تم اعتقاله في جانفي 1872م، وبهذا كانت نهاية ثورةالمقراني 1871م.[3]

ومن خلال ما سبق نصل إلى أن ثورة المقراني كانت ثورة شعبية عارمة، جمعت مختلف الشرائح الاجتماعية من قادة ثوريين وشيوخ وطنين وقبائل شتى من الغرب الجزائري إلى الشرق الجزائري ومن الشمال إلى الجنوب.

[1]- بشير بلاح وآخرون، المرجع السابق، ص ص 301-302.
[2]- بسام العسلي، المرجع السابق ، ص ص 140-141.
[3] - صالح فركوس، المرجع السابق، ص 410.

شارك فيها قادة وآغاتوباشاغات، مثقفين وفلاحين وعمال وشباب ونساء بل ومهاجرين جزائريين من المشرق ومن أوروبا جاءوا خصيصا للدفاع عن الوطن.

المبحث الرابع: نهاية المكاتب العربية.

قام رجال الاستيطان الأوروبي بضغوط كبيرة على الحكومة الفرنسية لإجبارها على اتخاذ قرارات لصالحهم وخاصة بالنسبة للبلديات ذات الحكم المدني أو ذات الحكم العسكري، فالمستوطنون الأوربيون لم يكونوا يسيطرون على أكثر من 69 بلدية حتى سنة 1869م ،وبالتالي لم يكن في إمكانهم التسرب إلى المناطق الشاسعة التي توجد بها خيرات الجزائر، والشخصيات الجزائرية المتعاونة مع قيادة الجيش هي التي بقيت تحكم الريف الجزائري، وبما أن البلديات ذات الحكم المختلط تتشكل من الضباط والشخصيات الجزائرية التي يتم تعينها من طرف الإدارة العسكرية، فإن المستوطنين الأوربيين لا يحصلون على الضرائب العربية حيث أنها تبقى في البلديات الخاضعة للجيش والتي تتكون من 8 إلى12 عضوا. ولهذا طالبوا ونجحوا في تحقيق أهدافهم وهي إلغاء المكاتب العربية وتحويل سلطاتها وصلاحياتها إلى رؤساء البلديات المدنيين، وهذا التوجه للسياسة الاستيطانية الجديدة في الجزائر برز إلى الوجود بفضل المرسوم الصادر في 8 أوت 1868م الذي ألغى المكاتب العربية في الولايات.[1]

وما ساعد على إلغاء هذه المكاتب، اغتنام المعمرين فرصة اغتيال 27 جزائريا في قافلة تحت تصرف المكاتب العربية بواد محليوش بمقربة من الحدود التونسية، حيث وقع قتلهم من طرف العسكريين أنفسهم، وكانت الحكومة الفرنسية قد أكدت أن اغتيالهم كان عن خطأ لأنهم في الحقيقة كانوا يدعمون مؤسسة المكاتب العربية.[2]

كان ضباط هذه المؤسسة محل اتهام دائم من طرف المعمرين، من ذلك أنهم كانوا يعملون على الزيادة من ثوراتهم على حساب الأهالي، ومنها أيضا اتهام تلكالمكاتب على أنها كانت تشجع على اندلاع الثورات المحلية حتى تظهر في الميدان بمظهر المنتصر.[3]

فقد ذكرجول فافر بأن أحداث أولاد سيدي الشيخ كان سببها التصرف الطائش لرئيس المكتب العربي، وأن المكاتب العربية نظام فاسد، وقد أكد بأن إقامة النظام المدني هو المنقذ للمستعمرة. ولكي يدعم كلامه بالحجة أكد بأن المنطقة العسكرية لا يسود فيها إلا الجوع، والفقر، والاستبداد، والتعصب.[4]

وفي هذا السياق إعتقد المعمرون أن ثورة 1871م، إنما هي من افتعال ضباط المكاتب العربية، بعد سقوط الإمبراطورية الثانية، حتى يثبتوا لحكومتهم أنه بدونهم ستظل الجزائر في ثورة وحرب.

---

[1]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 177.

[2]- شارل اندري جوليان، المرجع السابق، ص 400.

[3]- شارل روبير آجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج1، المرجع السابق، ص 43.

[4]- يحي بوعزيز، ثورة الباشاغا المقراني والشيخ الحداد عام 1871م ، المرجع السابق، ص 34.

ولقد قيل عنهم: «أنهم كانوا يبحثون عن الفوضى بشن الغارات على القبائل دون أي مبرر، وذلك من أجل الترقية» .

وقد أوردت إحدى الصحف الفرنسية يوم 25 مارس 1871م قولها:« لقد تحالفت المكاتب العربية مع الزعماء الأهالي للدفاع، بالطرق الشرعية وغير الشرعية، عن امتيازاتهم ونفوذهم ومستثمراتهم، فلا هم فرنسيون ولاهم عرب وإنما هم تشكيلة سياسية» .[1]

ولقد ازدادت حدة الاتهام وتحميل مسؤولية كل ما يقع في القطر الجزائري إلى تلك المؤسسة نحو محاكمتها وإبعادها مرة واحدة على الساحة، خاصة بعدد إعلان جمهورية سبتمبر عام 1870م ،[2] ونتيجة لضغوط المعمرين على حكومة الدفاع الوطني في تور صدرت قرارات 24 أكتوبر 1870م، والتي كان عددها ثمانية وخمسين قرارا، منها ستة وثلاثون قرارا تخص الجزائر، وتنص على ثلاثة أشياء رئيسية هي:

أولا: إلغاء النظام العسكري في كل إقليم التل، وتحويل رؤساء الأهالي إلى معاونين بلديين، وإلغاء سلطة المكاتب العربية، والسياسية التقليدية للأهالي، وتحميل ضباطها مسؤولية كل ما يحدث من اضطرابات وتشويش في مناطقهم السابقة.

ثانيا: إنشاء محاكم الجنايات وإخضاع الجزائريين المسلمين لها.

ثالثا: تجنيس يهود الجزائر البالغ عددهم حوالي ثلاثة وثلاثين ألفا بصورة جماعية.[3]

وكان لهذه القرارات تأثير سيئ على الجزائريين الذين راو فيها خطرا على مستقبلهم ومصيرهم، ونظرا لحالة القلق والخوف هذه، وكذا الشك الذي أصاب الجزائريين بسبب هذه الإجراءات، جاء نداء كريمير[4] إلى الجزائريين في 14 جانفي 1871م.[5]

ثم جاء يوم 10 نوفمبر 1870م المرسوم الذي جعل من الأراضي الخاضعة للحكم العسكري تابعة لسلطات الولاة.[6]

[1]-شارل روبير آجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871- 1919،ج1، المرجع السابق، ص 44.

[2]-صالح فركوس، المرجع السابق، ص 412.

[3]-يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، المرجع السابق، ص 195.

[4]-عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 771.

[5]- ينظر الملحق رقم 06.

[6] -عمار بوحوش،المرجع السابق،ص 177.

بعد ذلك جاء مرسوم 24 ديسمبر، والذي قلب التدرج السلمي للمكاتب العربية والسياسية التقليدية المناوئة للنزعة الوطنية التي كان هذا التدرج السلمي يهدف إلى الإبقاء عليها.وصرح هذا المرسوم:« بأن الضباط الذين يديرون هذه المكاتب لن تكون لهم السلطة شخصيا، وتمنع عليهم كل مراسلة رسمية خارج القادة الإداريين، حيث يجب أن يوافق المحافظ غير العادي على تعيينهم وله أن يراقب من ثم كل المستخدمين الإداريين،المدنيين منهم والعسكريين»،كما نص على إلغاء المكتب السياسي العربي وأسند جزء من اختصاصاته إلى السلطة المدنية العليا.[1]

كما أمر بالإجابة الآلية إلى مجلس الحرب، في حالة حدوث اضطرابات، كل ضباط وزعماء المكاتب العربية وأعوانهم في أي مركز مع إلزامهم«لتبرير ما بذلوا من جهود في سبيل الاحتياط ضد وقوع التمرد ولتقديم الدليل على ما اتخذوا من تدابير لمنع انتشارها»، فكان هذا النص يقبل بكل الاتهامات التي يوجهها المعمرون، وكان ذلك بمثابة فضح حقيقي لهيئة المكاتب العربية انعكس على الجيش برمته.

هذا ما دفع بأغلب ضباط هذه الهيئة إلى تقديم استقالتهم بعد اطلاعهم على هذا المرسوم، لولا أن دعاهم الجنرال لالمان (lullemand) إلى التراجع عن هذه الاستقالة الجماعية.[2]

وفي 30 ديسمبر جاء مرسوم آخر، نص على إنشاء منصب مفتش عام للأقاليم العسكرية يختاره وزير الداخلية من بين الموظفين المدنيين الذين يتقنون العربية والذين تتمثل وظائفهم في التنقل بين قبائل العمالة وتفقدها وتفتيشها، والاستماع للشكاوى وجمع كل الملاحظات المفيدة ومعاينة وضعية واحتياجات الإقليم العسكري.[3]

وفي يوم أول جانفي 1871م أسست في كل عمالة وظيفة حارس إداري عام للمنطقة العسكرية، وبمقتضى هذا القرار عين روستان (Rustant) حارسا إداريا في عمالة قسنطينة ابتداء من يوم 3 فيفري 1871م.[4]

كان إنشاء هذين المنصبين قد وجه ضربة جديدة للاحتكار المنتظم للمكاتب العربية، كما قامت حكومة الدفاع الوطني بتوجيه ضربة أخرى لهذه المؤسسة بموجب مرسوم 6 فيفري 1871م، والذي نص على أن الضباط القائمين بإدارة الأقاليم العسكرية وكذا رؤساء المكاتب العربية ومساعديهم سيعينون في مختلف المناصب التي من شأنهم أن يشغلوها من قبل وزير الداخلية بناء على اقتراح من الجنرال القائم

[1] – صالح، فركوس: المرجع السابق، ص 412.

[2] – شارل روبير آجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871– 1919، ج1، المرجع السابق، ص 45

[3] – شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 780.

[4] –يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، المرجع السابق، ص 198.

بالإدارة وبعد أخذ رأي الوالي أو الولاة المفوضين، ولم يصبح للجيش منذ ذلك الوقت دور إلا دور اقتراح الضباط المنتدبين من الحرب على السلطة المدنية لإدارة الأقاليم العسكرية.[1]

اعتبر هذا القرار آخر ضربة لهيئة المكاتب العربية، ولكن تبعه قرار آخر، يوم 16 فيفري نص على وضع إدارة المناطق والرؤساء العسكريين تحت سلطة عمال العاملات.

وبذلك ربح المعمرون جزءا من أهدافهم، وبقي أمر الاستيلاء على أراضي العرش، والقبائل، وإلغاء الملكية الشخصية التقليدية للأهالي وتم ذلك بصدور قانون الملكية العقارية يوم 26 جويلية 1873م.[2]

كان الجنرال شانزي (chanzy) هو آخر حاكم عسكري ينتمي إلى الجيش وإلى المكاتب العربية (حكم الجزائر من 1873 لغاية 1879) ففي عهده تم توسيع رقعة الأراضي الخاضعة للحكم المدني إذ بلغت 416 ،53ك- م في سنة 1879م، كما ارتفع في عهده عدد البلديات التي يحكمها الأروبيون من 126 بلدية مدنية في سنة 1873 إلى176 بلدية في سنة 1879م،

وفي يوم 06 مارس 1891م نطق جيل فيري بجملة معبرة عن تغير الأوضاع لصالح المستوطنين الأروبيين حيث قال :« في عهد الإمبراطورية كنا نحكم الجزائر عن طريق العرب، وبعد سقوطها ومنذ 1871 م إلى غاية 1883م قمنا بتسييرها عن طريق الاستيطان... والاستيطان جاء عن طريق تجريد العرب من الملكية» وعندما استلم المستوطنون البلديات من المكاتب العربية التابعة للجيش، ارتفعت الضرائب العربية بمعدل 17 مرة عن تلك التي كانت تجمعها المكاتب العربية.[3]

وقد أجمعت الصحافة والنوادي، ولجان الدفاع، على أن السلطة العسكرية هي التي كانت في كل الظروف والفترات تحمي الجزائريين، وتمنع الأوروبيين من أخذ أراضيهم تطبيقا لقرارالسيناتوسكونسلت الصادر يوم 22

أفريل1863م ،و لهذا طالب الجميع بترحيل كل الضباط.[4]

فقد كانت معظم عناوين الصحف الفرنسية تدور حول حلقة واحدة وهي أنه «لامناص إطلاقا من كسر شوكة السلطة العسكرية» . وذلك لأنها توصلت إلى قناعة مفادها:«من المستحيل نكران أن الانتفاضات التي حدثت، بالدرجة الأولى محصلة نظام المكاتب العربية » .

[1]- شارل اندري جوليان، المرجع السابق، ص 781

[2]- يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، المرجع السابق، ص 198.

[3]-عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 177-178.

[4]- يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، المرجع السابق، ص 199.

كما كتب المستوطن بيزي (Bézy) من أجل زيادة الفتنة والتحريض في كتاب له يحمل عنوان (حقيقة نظام الحكم العسكري في الجزائر) حيث كتب:« في حالة اندلاع أي حركة عصيان فما عليكم إلا أن تستخرجوا عن طريق القرعة، عشرة من ضباط المكاتب العربية وتقديموهم أمام مجلس المحلفين وأن تنتظروا النتيجة...أضمن لكم أنها ستكون نتيجة جيدة».[1]

ونتيجة لهذه الكتابات الصحفية جاءت دعوى تسمى بالمكاتب العربية في شهر نوفمبر 1871م رفعها الجنرال وولف قائد ناحية الجزائر العاصمة ضد هذه الصحف وذلك من أجل الدفاع عن ضباط المكاتب العربية.[2]فردد قائلا:« أما التهم الموجهة ضد الضباط المكلفين بإدارة الشؤون العربية، بدعوى إثارة العرب ضد المستوطنين، فهذا بهتان مبين وحيلة لن تنطلي على أي رجل نزيه».[3]

لقد كان الحوار الذي دار في المحاكمة، قد جعل من ضباط المكاتب العربية والجنرال وولف متهمين، حيث حكم على هذا الجنرال في النهاية بدفع الرسوم القضائية.

وكانت تلك المحاكمة السياسية التي أرادها معمروا القطر الجزائري، من أجل انتصار أحقادهم ضد القوات العسكرية بالجزائر ،وكذا من أجل تحقيق تصوراتهم حول مستقبل القطر الجزائري.

بعد ذلك تبدأ مرحلة جديدة مع بداية عام 1872م وذلك بصدور جملة من المراسيم المتتالية تستهدف تعميم النظام المدني في الأقاليم العسكرية، وجعلها تابعة لإدارة البلديات والدوائر والولايات والمحاكم الفرنسية وإخضاع الجزائريين لمزيد من أنواع الظلم والقهر والإبادة.[4]

وفي يوم 15 مارس 1879م جاء إلبيرقريفي (allertGeeVy) كحاكم عام مدني، وكان أول قرار له منح الحكم المطلق للأوروبيين في الجزائر بحيث يشعرون وكأنهم في بلدهم فرنسا.

وتحقيقا لرغبات المستوطنين الأوروبيين جاء مرسوم 26 أوت 1881م، الذي يجعل جميع المصالح الإدارية في الجزائر ملحقة بباريس.ولهذا أصبح دور الحاكم العام شكلي حيث يقوم بنقل الأوامر من باريس إلى الجزائر، ويتابع الاستيطان والشرطة والعدالة، والتعليم الخاص بالمسلمين، ولهذا قال جيل فيري بأن: «الحاكم العام ما هو إلا مفتش للاستيطان في قصر ملك كسول ».[5]

[1]-شارل روبير آجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871- 1919، ج1، المرجع السابق، ص 45.
[2]-صالح فركوس، المرجع السابق، ص 413.
[3]-شارل روبير آجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871 - 1919 ، ج1، المرجع السابق، ص 46.
[4]-صالح فركوس، المرجع السابق، ص 414.
[5]-عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 178.

لكن هذا التطور في الاستيطان والقهر بفضل المراسيم كان دافعا قويا للشعب الجزائري، كي يستفيض فيه الشعور الوطني وتتبلور حركته وشخصيته الوطنية والإسلامية لتفجير ثورة نوفمبر 1954م.

الخاتمة

فكر الفرنسيون في احتلال الجزائر منذ 1789م، فشرعوا في جمع المعلومات عنها، ودرسوا أحوالها الاجتماعية عن طريق التجسس واستغلال معلومات الرحالة والأسرى، وعشية احتلال الجزائر سنة 1830م، بدأوا اتصالاتهم مع السكان من خلال توزيع بيان دي بورمون، هذا وقد واصلوا سياستهم هذه بعد احتلال العاصمة وعنابة كخطوة أولى في سياستهم الأهلية.

واصل الجنرال فاي احتلال قسنطينة سنة 1837م، وقد انتهج بعد احتلالها أسلوبا جديدا بإبقائه على أعيان المدينة في المرحلة الأولى، ثم ما لبث أن أسند المهمة للقائد العسكري المقيم بقسنطينة. غير أنه استفاد من الرث العثماني في المجال الإداري فعيّن أعيان العائلات المتنفذة الذين خضعوا له، وقبلوا العمل معه.

ركز الجنرال بيجو بين عامي 1841 و1843م اهتمامه بمحاربة الأمير عبد القادر في الجبهة الغربية تاركا إدارة المنطقة لضباطه نيقريية،باراغاي، والدوق دومال، غير انه ظل يقدم لهم توجيهاته مستفيدا من التنظيمات الإدارية التي لاحظها عند الأمير عبد القادر. وبعد ضعف مقاومة الأخير أصدر الجنرال بيجو بيانا للسكان في جانفي 1845م ينظم فيه إدارة الأهالي بتقسيم المناصب الإدارية الاهلية بين الاعيان.

وجد المستعمر الفرنسي نفسه امام مجتمع أي المجتمع الجزائري يجهل عقيدته وتقاليده وحتى تفكيره ،فحاول إيجاد مؤسسة تكون همزة وصل بينه وبين الأهالي ،فكانت المكاتب العربية تتويجا لسياسة التجارب التنظيمية الإدارية ، ولقد لعب ضباطها دورا كبيرا في إدارة أهالي المنطقة ن ولابد من الإشارة إلى أن هؤلاء الضباط العسكريين الذين منحوا تسيير شؤن الأهالي بداية الجمهورية الفرنسية الثالثة ،فقد كانت لهم صفات مميزة إذا قيسوا بالإداريين المدنيين لاحقا ، حيث كان الكثير منهم يتقن اللغة العربية وحتى اللهجات الامازيغية وفيهم من تزوج جزائرية ، وبذلك عرفوا خبايا الأهالي .

كانت المكتتب العربية هي التي تحكم الجزائر بصفة فعلية ابتداءا من 1841م حتى سنة 1858م،وقد زاد في تدعيم قوة هذه الهيئة الماريشال فايان (vaillant) حيث ساهم في إصدار مرسوم 8 أوت 1854 الذي يقضي باعتبار المكاتب العربية في كل ولاية هي السلطة الرئيسية لتسيير الشؤون الجزائرية في كل ولاية وكل مسؤول رئيسي في المكاتب العربية يخضع للوالي العسكري.

إلا أن مجيء وزارة الجزائر في عهد نابليون الثالث سنة 1858 غيّر مجر الأمور، إذ تحولت المكاتب العربية إلى إدارة تنفيذية، وبذلك فقد القياد والشخصيات الموالية لفرنسا نفوذهم في الجزائر.

عملت المكاتب العربية وفق سياسة فرق تسد، وبذلك أشاعت روح الفتنة والتناحر بين الأخوة الأشقاء، حيث كان هدفها من وراء ذلك هو التخلص من رؤساء الأهالي وإضعاف القبائل وتكسير قوتها وتماسكها.

كما عملت هذه الهيئة على تدعيم المشروع الإستيطاني الفرنسي، فقامت بطرد الأهالي من أراضيهم وتهيئتها للمعمرين. لكن سرعان ما بدأ ضباط هذه الهيئة يتخوفون من المستوطنين، وبذلك بدأ الصراع بين النظامين العسكري الممثل في هيئة المكاتب العربية، والمدني الممثل في المعمرين، كان هذا الصراع من أجل من يحكم الجزائر هل النظام العسكري أم النظام المدني؟ هذا الصراع ذهب ضحيته الأهلي الجزائري حيث ضاعت كل ممتلكاته وحريته.

هذا وقد قامت هذه المؤسسة بتغيير في الجانب الإداري، فمست القضاء الجزائري الذي كان يستمد من التشريع الإسلامي، فكانوا يقومون بدور القضاة حيث يشرفون على عملية تنفيذ الأحكام القضائية وتعديل الأحكام القضائية التي لا تروق لهم.

كما أنهم هم المسؤولون عن جمع الضرائب وفرض الأحكام على الجزائريين الذين يعيشون تحت سلطتهم.

وقد اقتضت الضرورة من هؤلاء الضباط إلى تعلم كل ما يخص الشعب الجزائري، ففي هذا الإطار كان لابد عليهم من تعلم اللغة العربية ومعرفة عقيدة وتقاليد وعادات هذا الشعب، وذلك من أجل إخضاعه وأحكام السيطرة عليه، فكان الهدف من وراء ذلك هو ربط الجزائر بفرنسا ثقافيا وتاريخيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

ولهذا عملت هذه الهيئة من أجل إدخال التعليم الفرنسي في أوساط بعض الجزائريين، وذلك عن طريق تأسيس المدارس العربية الفرنسية وكذا المعاهد، فقد حاولت بكل الطرق ادخال هذا التعليم، لكنه باء بالفشل نتيجة الوعي الجزائري من خلال الدور الذي لعبته المساجد والزوايا.

كما حاولت هذه الهيئة المساس حتى بالدين الإسلامي من خلال نشر المسيحية مستعينة بالكاردينال لافيجري، لكن كل تجاربه باءت بالفشل هي الأخرى.

لم تكتفي هذه الهيئة بالجوانب السياسية والاستيطانية والإدارية والثقافية، بل إنها لجأت حتى إلى الجانب الاقتصادي، وذلك من خلال عملها على تلقين الأهالي الزراعة الصناعية من أجل تحطيم الفلاحة التقليدية الأهلية.

كما قامت بمصادرة الأراضي وإجبار القبائل على إصلاح الأراضي البور، والدخول في القروض الربويّة، بالإضافة إلى هذا مراقبة أسواقهم ومبادلاتهم التجارية وحتى الثروة الحيوانية، وذلك من أجل تسخيرها للسلطة الفرنسية.

وما زاد من الطين بلة زحف الجراد والجفاف ما أدى إلى ظهور المجاعات الحادة وانتشار الأمراض الفتاكة والأوبئة التي أدت إلى تلاشي قبائل وقرى بكاملها، وقد بلغ الأمر بالبعض إلى أكل جثث الموتى ونبش القبور.

وظفت الإدارة الاستعمارية الفرنسية بعض العائلات الجزائرية، فتجذبت من خلال ذلك الكثير من الصعاب في مواجهتها للمقاومات الشعبية وتسيير الأهالي الخاضعين، قد عملت بكل الوسائل لإضعافها

والإنقاص من نفوذها وأنكرت أحيانا تلك الخدمات التي أسدتها لها تلك العائلات وهو مظهر من مظاهر السياسة الاستعمارية الفرنسية التي ظلت متجاهلة للأهالي دون استثناء.

هذا ما أدى بأسرة المقراني والتي كانت لها مسيرة حافلة مع ضباط المكاتبالعربية، إلى أن تثور وتعلن الجهاد.

كما أن هذه الفترة أوضحت الخلفيات التاريخية والسياسية والاقتصادية والدينية والعسكرية لاندلا ع تلك الثورة من عائلة كانت لا طالما قدمت الولاء إلى هذه الهيئة.

لكن هذه الهيئة –هيئة ضباط المكاتب العربية –ما لبثت أن تلاشت بعد نهاية الإمبراطورية الثانية، فتّم الإعلان عن شمولية النظام المدني ونهاية النظام العسكري وبهذا تكون نهاية المكاتب العربية.

ورغم كل ما قامت به هذه الهيئة من إخضاع وسيطرة للشعب الجزائري، إلا أن إحساسه بالظلم والقهر جعله لا يفشل أمام هذا المستعمر، فكان ذلك في قيام بالحرب السياسية من خلال الحركة الوطنية لتليها ثورة التحرير.

كما يمكن أن أشير في الأخير ما قامت به المكاتب العربية يفوق ما تناولته بكثير، إلا أني مع هذا أرجو أن أكون قد ساهمت في تسليط بعض الأضواء على هذه الهيئة من خلال هذا البحث المتواضع وأترك الباب مفتوحا للباحثين لتناول جوانب أخرى من هذا الموضوع.

الملحق رقم (01)

أول إعلان عن تأسيس المكتب العربي سنة 1834م.

اعلموا يا أهل الجزائر:

أنا حضرة الكبير نور الكبير حاكم دولة الجزائر الآن أريد في أشغال العرب مثل البرية أن ننظر في أمورهم ونبذل مجهودي فيهم ونصلح حالهم وتكون المحبة بيننا وكذلك أريد الخير والعافية ولهذا نأمر أولا:

في شأن فسيان الكبير المسمى آغة العرب واسمه يظهر لكم ما هو مكلف في أموركم. فهذا الفسيان الكبير الذي هو تحت أمرنا يكون انشغالكم على يديه وهو الناظر عليهم ويعمل جهده وطاقته لتوفير سلطته الفراتصرية ولأجل العافية ولطاعة الأمور التي تخرج من عندنا والشكوات وكذلك المكاتب لتفصيل الدعاوي إلخ لم وصلوا في قبلهم ويبعثهم لنا عاجلا وإن كانت حاجة خفيفة أو مستعجلة فالفسيان المذكور هو المأمور بها، وان كانت دعوة كبيرة لابد أن يخبرنا بها ويستأمرنا عليها.

الأمر الثاني لازم بأن هذا المتكلف بدعوة العرب يوصل الأخبار للإكبار إذا طلبوهم منه ويأخذ بخاطرهم في المطلوب:

والأمر الثالث الفسيان المذكور هو متكلف بأمور البادية من سوى عسه العسكر. وكلما ذكرنا ليس عنده منع في أمور خدمة الجيندرامية.

الأمر الرابع لكن لهذا الآغة يكون مكلف بكل ما أمرتاه من عقاب وكذلك هناك من العسة الخارجية، وهذا حين ليس يلزم عسكر كثير، وإذا كان يلزم عسكر كثير يوقع الحكم في يد الذي هو مكلف به.

الأمر الخامس لازم للآغة من أربعة وعشرون ساعة إلى الرابعة والعشرين ساعة أن يخبرنا ويكاتبنا بما وقع عنده وبالخبر أي كان عنده.

الامر السادس ويكون عنده في عون خدمته زوج فسيانات وزوج طرجمانات الذين نعينهم له.

الأمر السابع لهذا الآغة وحده متكلف في أمور الصبايحية، والذي عصى الأمر فيركب ويركبوا معه الصبايةوينظر معهم في أمور البادية، وإذا حدثت دعوة كبير وأمرناهم فيدخلوا تحت يد فسيان آخر أكبر.

كتب في الجزائر بتاريخ 28 يوليو عام 1834م

أنا حضرة الكبير نور حاكم دولة الجزائر على ما أمرنا بتاريخ اليوم لأجل آغة العرب فتحكم الأول: الليتنانكولونل ماري كبير الصبايحية محروسة الجزاير هو المسمى آغة المتصرف في أمور العرب ويدخل بيده الحكم في تاريخ عشرون من شهر هذا نوفمبر.[1]

كتب في الجزائر بتاريخ 18 يونيو عام 1834

[1] عبد الحميد زوزو، **:نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1900م)**،ديوانالمطبوعاتالجامعية ،الجزائر ،2008 ، ص 175 .

الملحق رقم (02)

انتاج إرنست مرسيه الفكري (مقالات وكتب)

تاريخ صدوره	مكان صدوره	عنوانه	طبعة الموضوع
1863	- Revue Africaine T.VII, 1863, pp. 286 à 292.	- Sidi Aissa tradition orale sur la vie de Sidi Aissa ben Mohamed, origine des OuladDilEsslougin	مقال
1864	- Revue Africaine T.VIII, p. 469.	- une inscription d'Aumale.	مقال
1866	- Revue Africaine T. X, pp. 72 à 75.	- La R'orfa des Oulad Meriem, près d'aumale.	مقال
1867 1867	- Revue Africaine T. XI,pp.233à 242. - Revue Africaine T.XI,pp.274 à 284.	- Sijil Massa selon les auteurs arabes. - Tafillala d'après les rapports modernes.	مقال
1868	- Revue Africaine T. XII,pp.217-228 et T. XIII,1869,pp. 265-278et355-377.	- Notice sur le Almoravides et les Almohades d'après les historiens arabes.	مقال
1868	- Recueil des mémoires de la société archéologique de Constantine, pp. 241-254.	- Une page d'histoire sur l'invasion arabe-la cahena.	مقال
1869	- société archéologique de Constantine, pp. 409-451.	- Etude sur la confrérie des Khouam de Sidi Abdelkader El Djilani à propos d'un catéchisme à l'usage de la dite Sect.	مقال
1871	- R.S.A.C, XV, PP. 381-406.	- Révolte et dévastations Afrique des deux Ibn R'ania (1184-1233).	مقال
1871	- R. Africaine, T. XV, pp. 112 à 137.	- Chute de la dynastie des gouverneurs Ar'Lebites en Afrique et établissement de	مقال

		l'empire Obeidite (886-912).	
1871	- R. Africaine, T. XV, pp. 420 et 433.	- Ethnographie de l'Afrique septentrionale (note sur l'origine des peuples berbères).	مقال
1872	- R. Africaine, T. XVI, pp. 46-52.	- Un mot sur les étymologies, à propos de la signification exacte de Sour El R'Ozlan.	مقال
1872	- R. Africaine, T. XVI, pp. 267-272.	- Examen des causes de la croisade des Saint-Lavis contre Tunis	مقال
1873	- R.S.A Constantine, pp. 19-39.	- Histoire des connaissances des anciens sur l'Afrique septentrionale.	مقال
1873	- R. Africaine, T. XVII, pp. 43-56.	- Les arabes de l'Afrique jugés par les auteurs musulmans.	مقال
1874	- Constantine. Marale.	- Comment l'Afrique du Nord a été arabisée.	مقال
1875	- Constantine. Marale. Alger : juillet-Saint-Alger et Paris : Challamal, 410p.	- Histoire de l'établissement des arabes dans l'Afrique septentrionale.	مقال
1876	- R.S.A.C, T. XVIII, PP. 428-433.	- Abd-Er-Rahman, Bey de Constantine.	مقال
1876	- Revue historique, paris, pp l-13.	- La bataille de Poitiers et les vraies causes du recul de l'invasion arabe.	مقال
1878	- R.S.A.C, XIX, pp.43-96.	- Constantine avant la conquête française.	مقال
1878	- R.S.A.C, XVIII, pp.215-251.	- Constantine au XVI siècle, élévation de la famille Fgoune.	مقال
1880	- Paris Challamel.	- L'Algérie en 1880. Le cinquantenaire de l'Algérie.	مقال
1882	- R.S.A.C, XXII, pp.193-194.	- Une inscription arabe à Gasfa.[1]	مقال

[1] عز الدين بومزو، الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري ارنست مرسيه نموذجا، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ، إشراف ، الأستاذ الدكتور مصطفى حداد ، قسم التاريخ ،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ،جامعة منتوري قسنطينة ،السنة الجامعية 2007-2008، ص125

1882	- R.S.A.C, pp.232-268.	- Episode de la conquête de l'Afrique par les arabes. Les Héros de la résistance berbère : Koceila, la Cahena.	مقال
1883	- Paris, Challamel, 330 p.	- L'Algérie et les questions Algériennes.	مقال
1884	- R.S.A.C, XXIII, pp.172-176.	- Inscription arabe trouvée à la ville Franche-sur-mer.	مقال
1884	- Revue libérale.	- Les indigènes de l'Algérie, leur situation dans le passé et le présent.	مقال
1887	- Revue de l'Afrique française, T.V, Maçan portal.	- Le dérasement du Koudiat-Aty.	مقال
1887	- Constantine, Braham.	- Le cinquantenaire de la prise de Constantine 13 Octobre 1937.	مقال
1887	- Constantine, Braham, 16 p.	- Commune de Constantine trois années d'administration municipale.	مقال
1888	- T.I, 444 pp. Paris le Leroux. T.II, 476 pp.	- Histoire de l'Afrique septentrionale, T.I etII T.I : des origines à 1045 T.II : de 1045 à 1515.	كتاب
1889	- Paris, Leroux.	- La France dans le Sahara et au Soudan.	كتاب
1889	- Never, 1889.	- La loi municipale de 1884 dans l'application.	
1891	- Paris, Leroux, 628 pp.	- Histoire de l'Afrique septentrionale, T.III de 1515 à 1830.	كتاب
1891	- Paris, Leroux.	- La propriété foncière chez les musulmans de l'Algérie.	
[1]1891	- Le Républicain.	- Déposition devant la commission sénatoriale d'enquête sur l'Algérie.	

عز الدين بومزو، الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري ارنست مرسيه نموذجا، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ، إشراف ، الأستاذ الدكتور مصطفى حداد ، قسم التاريخ ،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ،جامعة منتوري قسنطينة ،السنة الجامعية 2007-2008، ص126

1893	- Constantine.	- L'Algérie devant le parlement en1893.[1]	مقال
1893	- R.S.A.C, XXVIII, pp. 1 à 32.	- Inscription arabe inédites de Tunisie.	مقال
1893	- Marle et Biron Constantine.	- Statut de la société de l'Afrique centrale de Constantine.	
1893	- Braham, Constantine.	- La France dans l'Afrique centrale de Constantine.	
1894	- Journale asiatique, 23 pp.	- La propriété en Maghreb selon la doctrine de Malek.	مقال
1894	- Marle et Biron Constantine.	- Bulletin de la société de l'Afrique centrale de Constantine, numéros de janvier, fev, mars, avril, mai, juin, juillet, la plupart des articles sont signés E.M	مقال
1895	- R.S.A.C, Vol. XXX, 87 pp.	- La population indigène de l'Afrique sous la domination romaine, Vandale, Byzantine.	مقال
1895	- Alger, Jourdan.	- La condition de la femme musulmane dans l'Afrique septentrionale.	مقال
1895	- Extrait de la revue algérienne des jurés prudence 83 pp. Alger Jourdan.	- Le Habous ou Ouakouf, ses règles, sa jurisprudence.	مقال
1895	- Constantine poulet, 96 pp.	- Les deux sièges de Constantine 1836-1837 avant un plant de la ville en 1837.	مقال
1897	- Publie par l'Algérie nouvelle. 20 pp. Alger Mustapha.	- La loi du 16 février 1897 sur la propriété foncière en Algérie.	
1898	- Alger Jourdan, 69 pp.	- La propriété foncière musulmane en Algérie, condition légale. Situation intérieure. Etat	كتاب

[1] عز الدين بومزو، الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري ارنست مرسيه نموذجا، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ، إشراف ، الأستاذ الدكتور مصطفى حداد ، قسم التاريخ ،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ،جامعة منتوري قسنطينة ،السنة الجامعية 2007-2008، ص127

		actuel de la question.	
1898	- Revue Africaine, pp. 322-329.	- Sidi Okba et ses expédition dans l'extrême Sud.[1]	مقال
1898	- R.S.A.C, T.XXXII, pp. 129.	- La propriété indigène au Maghreb selon l'ouvrage de Mohamed El Moustaa Ben Abd-Allah.	مقال
1899	- Constantine Marle-Audrino.	- La question de l'assistance publique musulmane.	
1899	- Costantine, Braham 10 pp.	- Rapport au conseil général sur le transsaharien.	
1900	- R.S.A.C, T.XXXIV, pp. 147-176.	- Les Ribat et les Marabouls dans l'Afrique du Nord.	مقال
1900	- R.S.A.C, T.XXXII, pp. 95.	- Les idées et les actes du Maréchal Valée.	مقال
1900	- Alger, Jourdan, AugChallamel, Editeur, paris.	- La question des étrangers en Algérie.	كتاب
1901	- La réunion d'études algériennes.32 pp.	- La Bacha-Agha Mokrani et les causes de l'insurrection indigènes de 1871.	مقال
1901	- Challamel, paris, 248 pp.	- La question indigène en Algérie au commencement du XX° siècle.	كتاب
1903	- Alger, Jourdan, 42 pp.	- L'art de la traduction.	كتاب
1903	- Marle et Biron Constantine, 730 pp.	- Histoire de Constantine.	كتاب
1905	- R.A.S.A.C. Vol. XXXIX, p. 23-59.	- La race berbère véritable population de l'Afrique septentrionale.	مقال
1905	- Constantine, Braham, 36 pp.	- Français et indigènes en Algérie.	كتاب
1937	- Vol du centenaire	- Constantine avant la conquête	مقال

[1] عز الدين بومزو، الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري ارنست مرسيه نموذجا، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ، إشراف ، الأستاذ الدكتور مصطفى حداد ، قسم التاريخ ،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ،جامعة منتوري قسنطينة ،السنة الجامعية 2007-2008، ص128

.

	française 1837.[1]	de Constantine publie par la société archéologique de cette ville, Vol. LXIV, p. 39 à 54.	réédition

أعمال لم تطبع لأرنست مرسييه

طبيعة الموضوع	عـنـوانـه	مكان صدوره	تاريخ صدوره
	La Kahena, biographie romanée, remise vers 1895 à une revue parisienne dirigée par M.Lisagarey(l'Algérie ? ou l'Afrique illustrée ?) et perdu par la succession de M.Lisagaray, décédé subitement.		1889
	Traduction de toutes les parties du chaoitres des Houbous du Dorr-El-Mokhtar se rapportant aux ventes, remplois, etc… (utilisé par M.RenéMaunier dans sa notive : « Ernest Maunierjurisconsulte. »).		1895
	De la signification spéciale de quelque terme de jurisprudence.La propriété au Maghreb selon la doctrine du Malek (traduction et texte utilisé par M.RenéMaunier, Ibid).		Non daté
	Résumé de la doctrine et de la jurisprudencedu rite Hanafi sur les Houbus (utilisé par M.RenéMaunier, Ibid).		Non daté
	Consultation sur un Hobous de Tunis (ni titre, ni date, utilisé par M.RenéMaunier, Ibid).		Non daté
	Etude sur l'acte de Hobous de Bouda Mohamed Ben El Hadj Amour (utilisé par M.RenéMaunier, Ibid).		1899

[1] عز الدين بومزو، الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري ارنست مرسيه نموذجا، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ، إشراف ، الأستاذ الدكتور مصطفى حداد ، قسم التاريخ ،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ،جامعة منتوري قسنطينة ،السنة الجامعية 2007-2008، ص129

الملحق رقم (03)

مراسلات الشاذلي الى بواسوني

رسالة من الشاذلي الى بواسوني.

الحمد لله ولا حولولا قوة الا بالله.

وعلى حبيبنا و صديقنا و خليلنا السيد القبطان بواسنيالسلام، و لطائف التحيات و الاكرام.

و بعد، فقد بلغني كتابك و اخبرت السيد إسماعيل علي احمد بن سالم و امه و أخيه و قال لي ننظر ذلك و لكنه لهو مريض في بيته منذ يومان (كذا) و انا انتظر اذا المنيسترلارجعاليكم. و اخبرني السيد إسماعيل ان العرب يسافرون في الثالث عشر من هذا الشهر و اما مسيو بلو نديل لم اجتمع به و كذلك الجنرال بيدو، و أما برينك بلغتها الى الجنرال داماس و لم اجتمع به بعد ذلك ، و هو يسكن في اطيل دي منيستر روي تفرنسطنومرو 36 ، و اما الروس فانه هو و اخوه عدو لنا و لك ، مع خيرك معه ، و هذا خصه عقله ، فان العاقل ينكر خير الناس .

و نخبرك اني اردت ان اتزوج ببرين مع بنت عمرها سبعة عشر عاما ، و كتبه محبكم الشاذلي في السادس مارس الفرانساوي عام 1850 م.

رسالة من الشاذلي الى بواسوني 1850 م .

الحمد لله و لا حول و لا قوة الا بالله .

و على الحبيب الاديب ، الأقرب الينا من كل قريب ، صفينا و خالص ودنا السيد القبطان بواسني صانه الله و رعاه ، و من كل بلاء حماه ، امين ، السلام و لطائف التحيات و الاكرام يعمكم و من شملته حضرتكم .

و بعد فاني كل يوم اذهب الى محب الجميع السيد اسماعيا و اساله الرجوع اليكم و هو يقول لي : ترجع و لكن حتى يدفع لك الوزير المصروف في مجيئك الى الكوميسيون، و الاذن لم يخرج ، و نخبرك أيها الحبيب ان امر المدرسة جاء من الجزائر و السيد إسماعيل قال لي : تكلمت مع ميسيوبلونديل ليجعلك ناظرا عليها و وعدني بذلك ، و لكن الراتب قليل و ذلك أربعون دوريا في كل شهر ، و اما مدخول دار القاضي اكثر من هذا و تحيرت في ذلك . فالمطلوب منكم ان تشيروا علينا برأيكم المبارك .

و نخبركم على البنت التي اردت ان اتزوجها عمرها سبعة عشر عام ، و هي عاقلة جميلة ، و ليس عندها شيء من الدراهم ، و لكن رضيت ان تتزوج معي امام السيد الحاج عبد القادر و تذهب معي الى قسنطينة . و اعجبني هذا الامر كثيرا[1] ، و اذا قدمت اليكم ناتي بها و أمها او زوج أمها و اتزوجها عندكم ، فلا بد ان ترد الي الجواب عاجلا و لا تتراخى .

و اذا امكنكم ان ترسلوا لي كواغط الدراهم تجعلها مثل البرية و ترسلها الي .

كتبها محبكم الشاذلي في 12 مارس 1850 م .

[1]- ابو القاسم سعد الله ، محمد الشاذلي القسنطيني (1807-1877م) ،دراسة من خلال رسائله و شعره ،الجزائر . 1914م،ص95.

رسالة من الشاذلي الى بواسوني 1854 م.

الحمد لله و لا حول و لا قوة الا بالله العلي العظيم.

حضرة الخليل ، صاحب القدر الجليل ، ثمرة الفؤاد و زينة الفاد ، من اشتاقه كل يوم ، و لم تفارقني صورته حتى في النوم ، محب الخير و اهله ، و الساعي الى المكرمات بقوله و فعله ، السيد الكاماندابواسوني كان الله له ، و بلغه بفضله أمله ، امين ، السلام عليكم ، و على من شملته حضرتكم ، سلام من المسك ازكى ، و من كل نام ازكى ، تعمكم نفحاته ، و رحمة الله و بركاته .

و بعد فان سالتم عنا فنحن كما تعلمون و من عدم مكانكم متحيرون ، و جال فكرنا في المانع و السبب القاطع ، فتارة أقول نسيتمونا حتى لم نخطر لكم ببال ، لكن بقاؤكم لنا بخير ، يزيل عنا البؤس و الضير .

هذا و ليكن في علمكم و ان السيد الكولونيل دنف ارسل لي كتابا من الجزائر يقول لي فيه ان السيد الحاج عبد القادر طلبك فان شئت ان تذهب اليه فالخيار لك ، و يفهم من كلامه اني اذا ذهبت الى السيد المذكور ينزع مني وظيف (كذا) المدرسة كما فعل معي اول مرة حين كنت قاضيا و تحيرت من ذلك كثيرا ، و مراد انا (كذا) الذهاب الى السيد المذكور ، لكن على يد الدولة ليكون لي بذلك احترام في سفري و يكون المصروف أيضا عليها ، فالمطلوب منكم ان تشيروا علينا برايكم ، و ما يظهر لكم من عجل .

و ننخبركم أيضا بقضية أخرى و هي ان بعض الموركانتية طلب الأرض المسماة بوادي الذهب التي هي بيدي و أراد ان يبني بها برجا و ارحيه و ياخذهاكانسيسيون على يد جماعة الكوميسيون ، فتكلمت مع القبطان قريلي في ذلك فقال لي اذا اردت ان نعطيك منها مائة هكتار و تبني برجا فقمته (كذا) خمس مائة عشرة الف فرنكيا و تغرس الأشجار خمسة و عشرون شجرة لكل هكتار ، فقلت له هذه خسارة بلا فائدة لقلة الأرض و كثرة المصروف ، فقال لي تطلب لولديك مائة هكتار ، مائة لكل واحد و يلزمك المصروف المتقدم ، فحسبت المصروف على ثلاث مائة هكتار ، خمس و أربعين الفا فرنكيا ، و يلزمني من الأشجار عليها سبعة الاف و خمس مائة شجرة فيلزمني في شراءها و اجرة من يغرسها [1]

مصروف كثير ، و هذا شيء لا طاقة لي به و لا يقوم به جميع مالي ، و ان نزعوا الأرض من يدي بقيت مهمك

و ليس لي سبب غيرها أعيش به مع اهلي و اولادي و تحيرت من ذلك كثيرا ، و لم اجد من يدبر علي غيركم ، فالمراد منكم ان تشيروا عليا في هذا الامر المهم بما يظهر لكم ، و ان امكنكم عونكم فاعينونا كما هي عادتكم معنا ، فان

[1] – ابو القاسم سعد الله ، محمد الشاذلي القسنطيني (1807-1877م) ،دراسة من خلال رسائله و شعره ،الجزائر . 1914م،98-99.

مرادي ان تنعم الدولة علي بهذه الأرض و ابني بها برجا واحدا حسنا و اغرس فيها بستانا حسنا و اصنع بها راحة كبيرة و أعيش فيها مع اهلي .

و سلموا منا كثيرا على الحرة زوجتكم و على احبابنا ، الفريد ، و زوجته و على امكم و اختكم ، و اود منكم الجواب عاجلا ان شاء الله .

في فيري (كذا) 10 عام 1854 م .

(التوقيع باللاتينية) .[1]

[1]- ابو القاسم سعد الله ، محمد الشاذلي القسنطيني (1807-1877م) ،دراسة من خلال رسائله و شعره ،الجزائر . 1914م ص 100

الملحق رقم (04)

مرسوم 30 سبتمبر 1850م

باسم الشعب الفرنسي،

رئيس الجمهورية

نظرا لاقتراحات الحاكم للجزائر ورأي مجلس الحكومة بتاريخ 24 جانفي 1850 حول مشروع تنظيم التعليم العام للمسلمين.

نظرا لقرارات رئيس المجلس المكلف بالسلطة التنفيذية المؤرخة في 16 أوت و09 ديسمبر 1848 التي تعتبر انه من الضروري وضع تحت الرقابة وإدارة الحكومة كل مؤسسات التعليم العام للمسلمين ونظرا لتقهقر المدارس التي كانت تتابع بها الدراسات العليا الإسلامية والتي وحدها يمكنها تخريج مرشحين للمناصب:المفتي،القاضي،الامام، الخوجة وغيرها من الوظائف المخصصة للأهالي في المصالح الادارية بالجزائر.

يقرر

الفصل الأول:

التعليم الابتدائي والثانوي

المادة الأولى: التعليم الابتدائي،والتعليم الثانوي المقدمان في المدارس الإسلامية يوضعان تحت الرقابة السامية للحاكم العام والتي تمارس بواسطة الحكام في الأقاليم المدنية،وفي الأقاليم العسكرية من طرف قادة المقاطعات.

لم يطرأ أي تغيير في شروط الوجود وفي طرق التعليم المنتهجة حاليا.

المادة الثانية: صندوق سنوي مسجل في ميزانية الدولة سوف يخصص لمنح مكافآت للمعلمين المتميزين والتلاميذ النجباء.

الحاكم العام للجزائر سيقرر تقسيم هذه الصناديق بالنظر الى الاقتراحات التي ستقدم له من طرف القادة و الحكام، يقوم الحاكم العام بتقديم تقرير الى وزير الحربية حول ذلك .[1]

الفصل الثاني

[1]-كمال خليل، المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر – التأسيس والتطور (1850-1950)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة منتوري، قسنطينة ، 2007-2008م ، ص 169 .

المدارس العليا الإسلامية

المادة الثالثة: تؤسس على حساب الدولة في كل من:المدية،تلمسان،قسنطينة، مدرسة عليا (مدرسة) من اجل تكوين مترشحين للوظائف المرتبطة بمصالح العبادة، العدالة والتعليم العاملللأهاليوالمكاتب العربية.

المادة الرابعة: التعليم في المدارس العليا مجاني ويتضمن:

- درس في القواعد والأدب (نحو).
- درس في القانون والاجتهاد (فقه).
- درس في الدين (التوحيد).

المادة الخامسة: فريق العمل في المدرسة يتكون من:

- مدير مكلف في نفس الوقت بالقيام بتدريس أحد الدروس الثلاثة والذي يتلقى راتبا شهريا قدره 2100 فرنك.
- استاذان براتب شهري قدره 1500 فرنك، 3000 فرنك.
- وقاف 600 فرنك.

المادة السادسة: مدير وأساتذة المدارس العليا الإسلامية يعينون من طرف وزير الحربية باقتراح من الحاكم العام للجزائر.

الوقاف يعين من طرف الجنرال قائد المقاطعة تحت اشراف مدير التربية.

المادة السابعة: كل مدرسة عليا سيكون مقرها قرب أحد المساجد التي كانت بجوارها مدارس. دعم قيمته 100 فرنك يمنح كل سنة الى العشر تلاميذ الأوائل في كل مدرسة، كما يسمح له الايواء في المؤسسة اذا كان المحل يسمح بذلك .[1]

المادة الثامنة: توضع المدارس العليا تحت رقابة الضباط العامون قادة المقاطعات، هذه الرقابة تمارس بواسطة المكاتب العربية.

المادة التاسعة: تفتيش المدارس العليا كل سنة من طرف احد الضباط الفرنسيين الملحقين بالشؤون العربية ، و من طرف احد أساتذة كرسي اللغة العربية المعين من طرف الحاكم العام للجزائر .

المادة العاشرة : المصاريف الناتجة عن انشاء المدارس العليا الإسلامية تتكفل بها الميزانية الحربية .

1-كمال خليل، المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر – التأسيس والتطور (1850-1950)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة منتوري، قسنطينة ، 2007-2008م ، ص 170

المادة الحادي عشر : يكلف وزير الحربية بتنفيذ هذا المرسوم .

حرر بالاليليزي : في 30 سبتمبر 1850 .

امضاء ل.ن.بونابارت .

وزير الحربية دوهوتبول .

نظر من اجل تطبيقه في الجزائر .

الجزائر في 03 أكتوبر 1850 .

الحاكم العام للجزائر .

امضاء :ف.شارون .[1]

DECRET

1-كمال خليل، المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر – التأسيس والتطور (1850-1950)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة منتوري، قسنطينة ، 2007-2008م ،ص 171

Au nom du peuple Français.

Le président de la république.

Vu les propositions du Gouverneur-Générale de l'Algérie et l'avis du Conseil du gouvernement, en date du 24 janvier 1850, sur un projet d'organisation de l'instruction publique musulmane ;

Vu les arrêtés du président du conseil, chargé du pouvoir exécutif, des 16 août et 9 décembre 1848 ;

Considèrent qu'il importe de placer sous la surveillance et la direction du Gouvernement tous les établissements d'instruction publique musulmane.

Considèrent la décadence des écoles au étaient consignées les hautes études musulmanes qui peuvent seules fournir des candidats pour les fonctions de muphti, de cadi, d'imam, de khodja, et autres emplois réservés aux Indigènes dans les services administratifs de l'Algérie ;

Sur la proposition du Ministère de la guerre,

Décrète :

CHAPITRE 1er

Instruction primaire et secondaire

Art. 1er – L'instruction primaire et l'instruction secondaire, données dans les écoles musulmanes, sont placées sous la haute surveillance du Gouvernement-Générale, qui s'exercera par les Généraux commandants les divisions.[1]

Il n'est apporté aucune modification aux conditions d'existenceet au mode d'instruction actuellement en usage.

[1] - كمال خليل، المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر – التأسيس والتطور (1850-1950)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة منتوري، قسنطينة ، 2007-2008م ،ص166.

Art. 2 – Un fonds annuel, inscrit au budget de l'Etat, sera affecté à accorder des gratifications aux instituteurs qui se seront fait remarque, et aux élèves les plus méritants.

Le Gouverneur-Générale de l'Algérie arrêtera la répartition de ces fonds, sur les propositions qui lui seront faites par les Généraux commandant les divisions et les préfets. Il en rendra compte au Ministre de la guerre.

CHAPITRE II

Ecoles supérieurs musulmanes

Art. 3 – IL est institué aux frais de l'Etat, dans chacune des villes de Médéah, Tlemcen et Constantine, et école supérieur (medressa) pour former des candidats aux emplois dépondant des services de culte, de la justice, de l'instruction publique indigène et des bureaux arabes.

Art. 4 – l'enseignement des écoles supérieurs et gratuit, et comprend :

Un cours de grammaire et littérateur (nahhon) ;

Un cours de droit et de jurisprudence (fak).

Un cours théologie (tohhid).

Art. 5 – le personnel de chaque école se compose de :

Un directeur, chargé en même temps de faire un des trois cours, auquel il sera alloué un traitement de ..... 2.100 fr

Deux professeurs au traitement de …….. 1.500 fr…….. 3.000 fr

1

Un oukaf (homme de peine) au traitement de …….. 600

[1] كمال خليل، المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر – التأسيس والتطور (1850-1950)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة منتوري، قسنطينة ، 2007-2008م ،ص 167

Art. 6 – les directeurs et professeurs des écoles supérieurs musulmanes sont nommés par le Ministre de la guerre, sur la proposition de Gouverneur-Générale de l'Algérie l'oukaf et nommée par le Générale commandant la division, sur la désignation du directeur de l'école.[1]

Art. 7 – Chaque école supérieur sera installée auprès d'une des mosquées aux quelles étaient attenantes des medressa.

Une subvention de 100 fr. par an sera accordée aux dix élèves les plus méritants de chaque école ; il leur sera également donné un logement dans l'établissement, si les dispositions du local le permettent.

Art. 8 – Les écoles supérieures sont placées sont sous la surveillance de officiers généraux commandant les provinces. Cette surveillance s'exerce par l'intermédiaire des bureaux arabes.

Art. 9 – Les écoles supérieurs sont inspectées, chaque année, par un des officiers français attachés aux affaires arabes, et par un des professeurs aux chaires publiques d'arabe désigné par le gouverneur générale de l'Algérie.

Art. 10 – Les dépenses résultant de la création des écoles supérieurs musulmanes sont à la charge du budget de la guerre.

Art. 11 – Le ministre de la guerre est chargé de l'exécution du présent décret.

Fait à l'Elysée National, le 30 septembre 1850.[2]

Signé : L-N BONAPARTE
Le Ministre de Guerre.
D'HAUTPOUL
Vu pour être promulgué en Algérie :
Alger, le 3 octobre 1850
Le Gouverneur Général de l'Algérie.
Signé : V. CHARON.

[1] كمال خليل، المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر – التأسيس والتطور (1850-1950)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة منتوري، قسنطينة ، 2007-2008م ، ص 167 .

[2] كمال خليل، المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر – التأسيس والتطور (1850-1950)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة منتوري، قسنطينة ، 2007-2008م ،، ص 168 .

الملحق رقم (05)

نتائج زحف الجراد بمناطق الشرق الجزائري خلال سنة 1869م

14 ماي 1869م.

يواصل الجراد اتل فه في المقاطعة، ال انه لم ينشر الي حد الان الا في الناحية الواقعة غرب طريق الواصلة فيليب فيل و بسكرة.

و سيعرفكم الجدول ادناه بأسماء القبائل التي غزها الجراد بسبب المناطق و بالمساحات التي تغطيها الحشود الكثيفة ،و بالخسائر الحاصلة مقدرة مساحتها بالمحراث (الزويجة) و كذلك بالقبائل المهددة [1].

أسماء القبائل المجتاحة	المساحات التي يغطيها الجراد مقدرة بالهكتارات	الخسائر الحاصلة	القبائل المهددة
جهة قسنطينـــة			
أولاد عبد النور	50.0000	21/2	أولاد كباب
وادي بوصاح	10.000	6	السراوية
تل غمة	500	1/2	
فرجيو	100		

جهة باتنـــة

الأخضر الحلفاوي	5600	30	
أولاد شليح	1.000	10	تلانس
حراكتة المعذر	50	3	حراكتةجرينة
أولاد فضالة	3.000	6	زوي
أولاد بوعون	10.000	6	أولاد سي على تاحمات
أولاد سلطان	20.000	15	
أولاد سلام	40.000	26	
أولاد علة بن صابور	20.000		
أولاد عبيدي	10.000	3	

جهة سطيف

اعمار الظهرة	400	15	
امار القبلة	6.000	15	

[1] عبد الحميد زوزو، **: نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1900م)**،ديوانالمطبوعاتالجامعية ،الجزائر ،2008ص 144 .

ريغة الظهرة	9.000	20	دهشة
ريغة القبلة	10.000	23	
العلمة	4.000	2	
أولاد موصلي	650	21/2	
عين تاغزوت	5.000	3	
المجموع	208.900	188 1/2	

و يبلغ اذن مجموع المساحات الى هذا اليوم 208.900 هكتار ،كما تبلغ الخسارة مساحة188 محراثا و نصف ، او يبدو ان فقس الجراد قد تم تقريبا

4 جوان 1868م

الدماء القبائل المجتاحة	المساحات التي يغطيها الجراد –مقدرة بالهكتارات –	الخسائر الحاصلة –مقدرة بالمحراث_	القبائل المهددة
	جهة قسنطينة		
أولاد عبد النور	90.000	15	أولاد كباب ،دمبر
تلاغمة	90.000	15	موية،سراوية
أولاد بوصالح	50.000	5	ارض ملياح
فرجيوة	10.000	15	جيجل و القل
ميلة	254		

جهة باتنة

الأخضر الحلفاوي	16.000	180	تلاتس ،حراكته
أولاد شليح	8.000	65	جرمة ، زوي
حراكته المعذر	1.500	8	أولاد سي على تاحمانت
أولاد بوعون	15.000	16	بني معافة
أولاد فضالة	5.000	7	ارض باتنة المدينة[1]
أولاد عبيدي	20.000	6	
أولاد سلطان	20.000	15	

[1] عبد الحميد زوزو، **نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1900م)**،ديوانالمطبوعاتالجامعية ،الجزائر ،2008، 114-115

أولاد سام	50.0000	70	

جهة سطيف [1]

دائرة سطيف العسكرية			
اعمار الظهرة	4.000	22	
اعمار القبلة	10.000	19	
ريغة الظهرة	11.000	30	في الجهة الشمالية الغربية لجهة قسنطينة
ريغة القبلة	12.000	30	في الجهة الشمالية الغربية بجهة قسنطينة
العلمة	3.000	5	
أولاد موصلي		2 1/2	
		4	
دائرة بجاية العسكرية			
عياد	3.000	8	
معاضيد	5.000	3	
أولاد خلوف	8.000	2	
أولاد خراج	5.000		
أولاد عمور	1.000		
المجموع	215,825	667 1/2	

[1] عبد الحميد زوزو، **: نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1900م)**،ديوانالمطبوعاتالجامعية ،الجزائر ،2008ص116-117 .

الملحق رقم (06):

نداء كريميو الى سكان الجزائر

الحمد لله وحده

اعلام من الحكومة القائمة بالدفاع لكافة سكان الأقاليم الجزائرية

اخفي على من له عقل سليم و رأي مستقيم ان مقصود الدولة الجمهورية و مرغوبها هو إيصال النفع لعموم الناس و جلب الراحة و الهناء مع استقامة احوالهم فذلك عزمت على تبديل بعض القواعد الماضية و السياسية الجارية بما هو احسن منها في انتظام أحوال العامة فليس الحامل لهذه الدولة على تبديل المذكور لقصد تقليل المفاسد او ازالتها و قد تقرر لدى الدولة و علم ان اصل كل خير مبني على احترام الناس و المحافظة عليهم في جميع امورهم الدينية و الدينونة و ربما يحصل الغلط لمن لا يفهم القوانين الجديدة و يظنها غير مفيدة فإن العاقل لو تأمل حق التأمل فيما بينها و بين القوانين السابقة يظهر له الفرق الواضح بينهما فان الدولة الجمهورية الفرنسونية تزال جادة في حسن سيرتها و معاملتها مع المسلمين الحميدة و مفاخرهم العديدة بسبب انتظامهم في سلك عسكرنا ،و بذل نفوسهم في النصرة جنسنا و قتال عدونا و قد كان السلطان نابليون وعد المسلمين فيما مضي بتمليك الأراضي التي يستغلونها بالحرثة و غيرها و ليم يحصل منه تحيز فذه الدولة ستهبها لهدم جبهة منجزة و تملكها لهم تمليكا مطلقا بحيث يتصرفون فيها بأنواع التصرفات من غيرها معارض لهم و يتوارثوها توارث الأملاك و الأموال.

كتب بمدينة بوردو بتاريخ 14 جانفي 1871م. و بأمر سعادة السيد كريميو وزير الشريعة و رئيس الجماعة للنظر في شؤون الدولة الجمهورية، و مختوم سعادة السيد شارل دوبوزي و الى الجزائر و اقاليمها .[1]

[1] يحي بوعزيز : مواقف العائلات الارستقراطية من الباشا المقراني و ثورته عام 1871،المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، ص ص 21-22.